الخميس 12 آب 2021
العدد 4411 السنة الخامسة عشرة
Jeudi 12 Août 2021 nº 4411 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

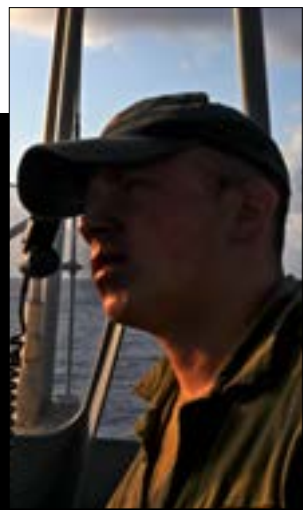

الحدث

إسرائيل تفعّل «الخطّة باء»
التهويل سلاحاً في المواجهة البحرية

14

قرار وقف دعم المحروقات تزامن مع «انفراج حكومي» مفاجئ

السلطة تُعدِم اللبنانيين

[2ـ4]

ما حدث أخيراً من تقارب بين السعودية وسلطنة عمان قد يُعتبر أخطر تهديد للإمارات في دورها السياسي والاقتصادي المميّز بكونها حاجة للمملكة (أ ف ب)

«الإمارات ليكس»

أبو ظبي تتنبّأ بـ«التحوّل» السعودي

[12ـ13]

تقرير

«جلسة العريضة» النيابية
قوى السلطة تتبادل الطعنات

5

كورونا

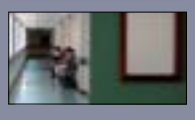

20% من الإصابات دون الـ 18 عاماً

6

سوريا

سباق التسوية والتصعيد
درعا تترقّب مصيرها

16

قضية اليوم

إنه حُكم بالإعدام أصدره رياض سلامة بحق عموم السكان، بإعلانه وقف دعم استيراد المحروقات. يقول إنه لم يعد في مصرف لبنان ما يكفي من دولارات لتغطية دعم المحروقات، ثم يعلن أنه سيؤمّن الدولارات لتغطية فتح اعتمادات استيراد المحروقات... لكن وفق سعر صرف الدولار في السوق! ماذا يعني ذلك؟ يعني عملياً مضاعفة أسعار المحروقات بأكثر من أربعة أضعاف أسعارها الحالية (قد يتجاوز سعر صفيحة البنزين الـ 330 ألف ليرة). ما يريده رياض سلامة هو خفض استهلاك الوقود، وجمع الدولارات من السوق. وكأضرار ربما يراها جانبية، سيؤدي قراره إلى غلاء فاحش في أسعار كل السلع والخدمات، وانكماش الاقتصاد، وتجفيف الدم من عروق أي عمل إنتاجي وإجبار السكان على قضاء غالبية وقتهم من دون كهرباء... وكأضرار ربما يراها جانبية أيضاً، لا بأس بانفجار اجتماعي. هنا لا يُقرأ قرار مماثل إلا من منظار سياسي. كان متوقعاً أن يُرفع الدعم من ضمن إجراءات الحد الأدنى لتحمي الأكثر فقراً من جزء ولو ضئيل من تبعاته. لكنه صدر أمس كقرار بالإعدام، ما يفتح البلاد على احتمالات الانهيار الشامل ولو بشكله الأمني، مع ما يرافقه من مآسٍ على المستويات كافة

وقف دعم المحروقات: السلطة تعدِم اللبنانيين

خلاصة جلسة المجلس الأعلى للدفاع أمس، أنّ السلطة السياسية: رئاسة الجمهورية، الحكومة، الوزراء النواب... تأمرت مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على إنتاج السكان أكثر وأكثر. تآمرت معه حين فوّضته صلاحيات مطلقة في السلطة النقدية، ثمّ سمحت له أن يُقرّر في احتياجات السكان المعيشية، وارتكبت جريمة عدم فرض أي حلّ بديل، رغم وجود المئات منها، والتسبّب بأسوأ أزمة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. إلغاء الدعم عن السلع الرئيسية ليس محصوراً بالمزيد من انهيار العملة وتآكل قيمة الأجور وإلغاء الجنوني لكلّ شيء. بل الانتقال إلى رفع الدعم تحديداً

المتبقية في مصرف لبنان والتعامل معها كأنها ثروة وطنية، عوض تركها بين يدي سلامة يستخدمها لإنقاذ القطاع المصرفي وأصحاب الثروات. مصادرة الدواء والمازوت والبنزين والقمح والمأكولات المخزّنة. التنسيق مع القوى الأمنية لضرب تجّار السوق الموازية. كانت السلطة قادرة على التصرّف وإنقاذ بلد ناتجه المحلي كان يبلغ أكثر من 50 مليار دولار، فبات يواجه انهياراً نقدياً واقتصادياً ومالياً واحتمال التضخّم المفرط والمزيد من الانكماش الاقتصادي. كيف للناس أن يتحمّلوا كلّ هذا البؤس دفعةً واحدة ويقتنعوا بالاكتفاء بـ«كفاف يومهم» بعد أن سُلب منهم حقّ التخطيط لمستقبل، أبعد من تأمين رغيف خبز، فيما همّ يرون السياسيين والمصرفيين ورجال الأعمال والتجّار والمحتكرين وكلّ «أبناء النظام» يسوحون ويأكلون ويتعلمون ويستملكون ويُطنّبون ويبنون منازلهم، من ثروات راكموها على حساب عامة الناس؟

مَن يُطلب أن يشعر مع عائلة تبيع قوّة عملها لتعيش ولا تملك مدخولاً آخر غير راتبها؟ عائلة مضطرة إلى حَمل همّ عدم المرض لأنّ الدواء منقطع والتأمين توقّف عن تغطية الخدمات الاستشفائية والضمان على باب الإفلاس ومصنع المصل توقّف عن الإنتاج والمستشفى يُلوّح بالإقفال... وهمّ تأمين الحدّ الأدنى من الغذاء بعد أن ارتفعت أسعار كلّ السلع الأساسية، وفي مقدمتها ربطة الخبز، والبكتيريا تغزو الأجبان والألبان، وانقطاع الكهرباء يؤثّر في صلاحية الماكولات... وهمّ التفكير قبل لأزمة التنقّل، فـ«السرفيس»، النقل لنهار عمل كامل، مقابل ارتفاع أسعار البنزين وندرته، والخوف من تعطّل قطعة غيار في سيّارة فُرض استعمالها في بلد لم يُنِ فيه نظام نقل عام... وهمّ تأمين دراسة لائقة للتلاميذ والطلّاب، وتكلفة شراء حاسوب لمتابعة الدراسة عن بُعد، ثمّ ضمان وجود تغذية كهربائية ليتمكن الأولاد من الدرس، والخوف من أن تُقفل بعض المدارس نهائياً. فمن أين يأتي المسؤولون بكلّ هذا الفجور الأخلاقي حتى يهدروا سنتين، تفرّجوا خلالها على الانهيار، وامتنعوا عن اتخاذ قرارات طارئة تُحاكي حجم الكارثة، بالتوازي مع بدء العمل على خطة إصلاحية إنقاذية أساسها توزيع الخسائر بطريقة عادلة، لا كما يحصل حالياً بتدفيعها للفقراء والطبقة المتوسطة مقابل إنقاذ الأغنياء والسارقين والمحتكرين؟

«الأعلى للدفاع»: تغطية سلامة!

ما حصل في المجلس الأعلى للدفاع أمس خير دليل على تواطؤ السياسيين مع رياض سلامة، في إطلاق يده ليس فقط في السياسة النقدية للبلد، بل أيضاً في القرارات المجتمعية التي تمسّ أمن السكان، وصولاً حتى تهديد حياتهم. فقد حضر حاكم البنك المركزي قسماً من اجتماع «المجلس الأعلى» في قصر بعبدا، مُبلغاً الحاضرين عدم قدرته على الاستمرار في الدعم، وبأنّه يملك في حساب التوظيفات الإلزامية 14 مليار دولار، «لا يُمكنني قانونياً التصرّف بها»، لذلك قال بأنه «لن أتمكّن من فتح اعتمادات لشراء المحروقات». وأضاف بأنه عقد أمس اجتماعاً مع وزير الصحة حمد حسن، «على أن أتسلّم منه اللوائح الأخيرة لأدوية الأمراض المزمنة والمستعصية. مضطر أن أُكمل دعم استيراد هذه الأدوية، رغم أنني اقتربت من الخط الأحمر للصرف». سأل الرئيس ميشال عون عن سعر تنكة المازوت بعد رفع الدعم، فردّ وزير الطاقة ريمون غجر إنّها ستصل إلى «245 ألف ليرة، لأنّ سعرها 12 دولاراً، وتُضاف إليها رسوم بحدود الـ5 الاف». يُعلّق أحد الحاضرين بأنّ «سعر تنكة المازوت لن يبقى 245 ألف ليرة وقد يصل إلى 500 ألف ليرة، لأنّ رفع الدعم يعني لجوء التجّار إلى السوق لتأمين الدولارات، يعني ارتفاع سعر الصرف». فأكّد سلامة أنّ «مصرف لبنان سيتدخل ليمنع سعر الصرف من الارتفاع إلى معدّلات عالية». مرّ هذا التصريح من سلامة مرور الكرام في جلسة المجلس الأعلى للدفاع، فلم يُنبّه أي من الحاضرين إلى أنّه ومنذ صيف عام 2019 يُراقب انهيار الليرة والتبدّل في سعر الصرف من دون اتخاذ إجراءات لحماية استقرار العملة، لا بل بيّنت التحقيقات القضائية سابقاً أنّ مصرف لبنان مُضارب على العملة. فضلاً عن أنّه قبل أن يعرض خدماته لضبط سعر الصرف، كان يدّعي عدم إمكانية التصرّف بالدولارات المتبقية، فمن أين سيأتي بالدولار للدفاع عن الليرة في السوق؟**

في ختام النقاش، توجّه عون لسلامة: «نفهم منك أنّه لا يوجد حلّ إلا بتحرير سعر المحروقات؟»، فأكّد الحاكم على ذلك. «ما بقا بدنا منك شي فيك تقل»، قال الرئيس لسلامة، فـ«قلّ» مُعتبراً أنّه نال تغطية سياسية لرفع الدعم عن المحروقات. وهو بذلك «مُحقّ»، فلا عون ولا أي من المشاركين في الاجتماع منح سلامة من التوقّف عن الدعم قبل طرح بديل جدّي. وأصدر سلامة ليلاً بياناً بأنّه سيقوم بتأمين المحروقات «باحتساب سعر الدولار على الليرة تبعاً لأسعار السوق، ويعود لوزارة الطاقة تحديد الأسعار الجديدة للمحروقات». وبحسب المعنيين في وزارة الطاقة، فستُحضّر جدولاً للتسعيرة الجديدة وفق الأخيرة ستبقى تصدر جدول التسعير على السعر المتفق عليه للدعم، أي على سعر 3900 ليرة، إلى أن يُصدر مصرف لبنان تعميماً جديداً، فتصدر بدورها تسعيرة السعر غير المدعوم. وبحسب «الدولية للمعلومات»، فإن إلغاء الدعم عن المحروقات سيعني وصول سعر صفيحة البنزين إلى 336 ألف ليرة، وسعر صفيحة المازوت إلى 278 ألف ليرة! هذه التقديرات مبنية على سعر السوق الحالي، فيما المتوقّع أن يؤدي رفع الدعم إلى المزيد من الانهيار في سعر الصرف، ما يعني ارتفاع أسعار المحروقات أكثر وأكثر، رغم زعم سلامة أنه سيتدخّل لحماية سعر الصرف!

(الأخبار)

أصدر سلامة بياناً قال فيه إنّه سيؤمّن الدولارات للمحروقات تبعاً لأسعار السوق

عن الطاقة، وهي عصب الاقتصاد. رفع الدعم عن استيراد المحروقات، كإجراء من دون أي خطة تواكبه على الأقل، ومن دون الحد الأدنى المتمثل ببدء تفعيل البطاقة التمويلية للأسر الفقيرة (ولو أنه خيار غير كاف)، ومن دون أي بديل جدّي يعني أنّ مؤسسات ستُقفل، ومصانع لن تعمل، وإدارات عامة ستتعطّل، ومستشفيات لن تستقبل سوى الميسورين، ومدارس غير مضمون فتح أبوابها، ومواد غذائية ستفسد في المنازل، وسيارات لن تُستخدم لنقل الموظفين إلى أعمالهم... وعمّال سيفقدون وظائفهم. باختصار، للأزمة وقع الدومينو، وكل قطعة منها مهما طالت من قطاعات، فإن الضرر سيصيب الناس في صحتهم وطعامهم ومعيشتهم. يواجه السكّان في لبنان نوعاً آخر من الأزمات لا يُشبه ما قاسوه سابقاً، والأخطر في هذه المرحلة أنّ نتيجة هذا الانهيار وإلى أين قد يودي بالمجتمع، غير واضحة.

مُجدّداً، رفع الدعم لم يكن قدراً، والانهيار لم يكن قدراً، والأزمة تتحمّل مسؤوليتها السلطتان السياسية والنقدية. بلى، كانت لدى السلطة حلول بديلة اختارت عدم تطبيقها: التعامل مع الدواء والمحروقات بوصفهما سلعاً حيوية لا يُمكن العيش من دونهما، وعقد اتفاقيات من دولة إلى دولة لاستيرادهما وتوزيعهما مباشرة على السكان وإخراجهما من لعبة السوق. وضع اليد على الدولارات

(هيثم الموسوي)

مقالة

شركاء في الجريمة

حسن عليق

هذه المرة، الحديث عن مسؤولية رياض سلامة وحده لا تُقنع أحداً. نعرفه: سارق وجاسوس ومدمّر للاقتصاد ومزوّر. نعرف قَدْرَه وصفاته. لكنه ليس قَدَراً، ولا هو أقوى من النظام. هو «الرئيس التنفيذي» لعملية توزيع الثروة، وضمان سرقتها من جيوب عموم الناس، ومن فم أطفال الفقراء، لكنزها في حسابات أصحاب الثروات، برعاية أميركية وغربية وخليجية. لكنه ليس أقوى من النظام. هو أحد الأكثر قوة في النظام. لكنه ليس صاحب قوة لا تُقهَر، والتخلص منه ليس أمراً مستحيلاً. اجتماع المجلس الأعلى للدفاع أمس، وحتى يثبت العكس، هو «نسخة مزيدة ومنقّحة» عن الاجتماع الرئاسي الذي عُقِد في بعبدا يوم 12 حزيران 2020 (الذي خرج بعده رئيس مجلس النواب، نبيه بري، ليبشّر بأن سعر الدولار سيتراجع إلى ما دون الـ4 آلاف ليرة). فذلك الاجتماع شكّل المظلّة التي عملت تحتها لجنة إبراهيم كنعان - ياسين جابر - نقولا نحاس لتدمير خطة حكومة الرئيس حسان دياب للإنقاذ المالي (المفارقة أن دياب نفسه شارك في الاجتماع حينذاك). وجلسة «الأعلى للدفاع» أمس هي المظلة التي استغلها رياض سلامة لاتخاذ قرار وقف دعم المحروقات. قرار يرقى إلى مستوى الجريمة الكاملة الأوصاف بحق سكان لبنان. وعلى المجلس الأعلى للدفاع، وتحديداً رئيسه، أي رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، التبرؤ من هذه الجريمة، فعلاً لا قولاً. فبخلاف ذلك، كل الساكتين عن الجريمة شركاء فيها.

النائب جبران باسيل علّق على قرار سلامة، عبر «تويتر»، بالقول: «لَمّا اقتربت البطاقة التمويلية من الإنجاز، والحكومة من التشكيل، قرّر الحاكم أن يفجّر البلد بغطاء ممّن لا يريدون الحكومة! سلامة هو حاكم المركزي وليس حاكم البلد لكي يقرّر وحيداً رفع الدعم فجأة! على الرئيس والحكومة والشعب أن يمنعوا تنفيذ المؤامرة. إنّها جريمة موصوفة ويجب إيقاف مرتكبيها». أكثر من أي وقت مضى، كلام باسيل على المحك، ليس بصفته نائباً ورئيس تكتل، بل لأنه رئيس حزب العهد. وما يسري على باسيل يسري أيضاً على سواه. واليوم هو يوم الامتحان: إما أن تعلن رئاسة الجمهورية موقفاً واضحاً، وتبدأ مشاورات مع القوى السياسية وتجمع المجلس الأعلى للدفاع لاتخاذ تدابير فورية تؤدي إلى إجبار سلامة على التراجع عن قراره، وإما أنها حقاً منحت الحاكم الغطاء لتنفيذ الجريمة.

لا يمكن قراءة ما جرى سوى بأن الحاكم نفّذ ما يريده وشركاؤه، وأن على القوى السياسية أن تدافع عن مصالح الناس لكي يصدّقوها... وإلا فهي شريكة في الجريمة. جريمة قتل بلاد تهتز منذ سنتين على وقع ضربات يوجهها لها رياض سلامة ورعاته وحُماته وشركاه من سياسيين ومصرفيين ورجال دين ودول عظمى (على رأسها الولايات المتحدة الأميركية)... من دون أن يواجهَه أحد. ويوم أمس، وصل إلى ذروة جرائمه بحق عموم السكان، وتحديداً الأكثر ضعفاً وفقراً. ومن غير المسموح لأي فريق سياسي أن يتعامل مع ما جرى على القاعدة التي أرساها سلامة نفسه، والقائلة بأن «الناس بيتعوّدوا... بكرا بيتعوّدوا». من يُرد غسل يديه من دم الفقراء، فعليه أن يدافع عنهم. وأول الدفاع عنهم الإطاحة برياض سلامة، وسجنه ومحاكمته، وهذا أمر ممكن. المطلوب جمع المجلس الأعلى للدفاع للاحقة المحتكرين ومصادرة ما يحتكرونه، والإيعاز إلى النائب العام التمييزي بتعيين حارس قضائي على مصرف لبنان والادعاء على سلامة بكل الجرائم التي ارتكبها، وبدء تنفيذ خطة جدية للخروج من الأزمة. هي مسؤولية السلطة مجتمعة. على الجميع أن يُثبتوا براءتهم من الجريمة. هذه المرة، لا أحد «بريء حتى تثبت إدانته». الجميع مدانون. ومن يُرد البراءة فعليه بذل الكثير من الجهد للفوز بها.

إسقاط اسم يوسف خليل من لائحة المرشحين لـ«المالية»:

أجواء انفراج حكومي

مصرف لبنان رياض سلامة وقف دعم استيراد المحروقات. وكان توقيت رفع الدعم يشكّل عقبة تحول دون تأليف الحكومة، منذ أيام تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيلها، لأن الأخير، كغيره من الشخصيات السياسية، يرفض أن يرأس حكومة تتخذ القرار غير الشعبي. وبما أن الدعم رُفع، بات بالإمكان تأليف حكومة يمنّي رئيسها نفسه بالقيام ببعض الإجراءات التي تخفف من حدة الانهيار، وتقديم نفسه في صورة المنقذ. ومن هذه الزاوية، يمكن الربط بين قرار ميقاتي والانفراجة الحكومية المفاجئة التي ظهرت أمس.

في المقابل، تعبّر شخصيات سياسية معنية بعملية التأليف عن حذرها من الإفراط في الإيجابية. وترى مصادر التيار الوطني الحر أن قرار سلامة، كبيان الحريري الذي هاجم فيه رئاسة الجمهورية أمس، مؤشران على نية تيار المستقبل تعطيل عملية التأليف، لافتة في الوقت نفسه إلى أن «الأجواء بين عون وميقاتي إيجابية جداً، وما تحقق بينهما في أسبوعين يفوق بأضعاف ما أنجز بين رئيس الجمهورية والحريري على مدى تسعة أشهر قضاها الأخير رئيساً مكلفاً». وتحذّر مصادر من قوى سياسية أخرى من تفاصيل كثيرة لا تزال بحاجة إلى معالجتها قبل الجزم بقرب تأليف الحكومة. ومن المنتظر أن يزور ميقاتي قصر بعبدا اليوم لاستكمال البحث مع عون في مسودة أولية لتشكيلة حكومية باشرا النقاش بشأنها أمس.

(هيثم الموسوي)

فيما كان جميع المعنيين بمفاوضات تأليف الحكومة يؤكدون أنها لن تُبصر النور قريباً، وأن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والرئيس المكلف نجيب ميقاتي لا يريدان التأليف، خرجت معلومات تؤكد قرب تأليف الحكومة. المعطيات الصادرة من بعبدا أشارت إلى اتفاق عون وميقاتي على أن يشتركا في تسمية كل الوزراء، بالتشاور مع المرجعيات السياسية التي يُحسَبون عليها. وسيكون لكل من الرئيسين حق إبداء الرأي باي اسم، وصولاً إلى رفع «الفيتو» لإسقاط من يرفضه أحدهما. وعلى هذه القاعدة، جرى إسقاط اسم يوسف خليل، مساعد رياض سلامة لشؤون الهندسات المالية، والذي كان رئيس مجلس النواب نبيه بري قد رشّحه لتولي وزارة المالية. وبحسب مصادر قريبة من عين التينة، فإن بري سيقترح أسماء ثلاثة مرشحين للمالية بدلاً من خليل. وجرى الحديث عن اتفاق بين عون وميقاتي على تعيين اللواء المتقاعد إبراهيم بصبوص وزيراً للداخلية، على أن تؤول وزارة العدل إلى وزير مسيحي يوافق عليه ميقاتي. الأجواء الإيجابية تزامنت مع قرار حاكم

«التيار»: قرار سلامة وبيان الحريري مؤشران على نية تيار المستقبل تعطيل عملية التأليف

قضية اليوم

الفيول العراقي ينتظر تحديد بغداد لموعد الشحنة الأولى

اليوم يفترض أن تصدر الموافقة الاستثنائية على معاهدة الفيول مع العراق. وبالتوازي، كانت وزارة الطاقة اللبنانية ووزارة المالية العراقية تعدّان كل الإجراءات المطلوبة لبدء التنفيذ. لم يبقَ عملياً سوى تحديد موعد استبدال الشحنة الأولى، التي يتوقع أن تحتوي مابين 70 و80 ألف طن من الفيول. أي تأخير يعني حكماً المزيد من العتمة بعد نفاد سلفة الـ200 مليون دولار التي حصلت عليها كهرباء لبنان

(هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

حتى اليوم، لا تزال وزارة الطاقة تقوم بالإجراءات المطلوبة للبدء بعملية الاستيراد، إن كان تقنياً أو قانونياً. فقانونياً، كانت تتطلب الاتفاقية، أسوة بالاتفاقيات الدولية الأخرى، عرضها على هيئة الاستشارات والتشريع، تمهيداً لموافقة مجلس الوزراء عليها. وبالفعل، راسل وزير الطاقة الهيئة في الخامس من آب، طالباً إبداء الرأي في «اتفاق بيع زيت الوقود بين الجانبين العراقي واللبناني وبعقد شراء Straight run high sulfur fuel oil بين المديرية العامة للنفط

> **3 شركات عالمية تشارك في مناقصات استبدال الفيول العراقي**

وشركة تسويق النفط العراقية «SOMO»، تمهيداً لوضعهما موضع التنفيذ. وقد أوضح وزير الطاقة في كتابه أن اللجوء إلى الموافقات الاستثنائية فرضته «الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحرجة التي تمرّ بها البلاد وانقطاع تزويد مؤسسة كهرباء لبنان بالمحروقات لزوم تشغيل المعامل وهبوط ساعات التغذية إلى أدناها في ظل انعدام أي تمويل مباشر من مصرف لبنان لها».

وبالفعل، أصدرت الهيئة أمس رأياً، أبدت فيه ملاحظات عدة، لكن غير جوهرية تتعلق بالاتفاقية، ومنها: أن المدير العام للنفط هو صاحب الصلاحية في توقيع العقد، من المفضّل أن توقّع الدولية اللبنانية عقد تأمين في ما خص مسؤوليتها عن الأضرار المشار إليها في العقد، من الواجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء على البند التحكيمي في العقد، ضرورة توقيع العقد بنسخة عربية على أن يتم تحديد النسخة واجبة التطبيق عند حصول تعارض بين النسختين. ومن الملاحظات التي مرّت في بناءات الرأي، وبدا جلياً أن الهيئة لا تريد الإضاءة عليها كي لا يشهد الاتفاق مزيداً من التأخير فيما البلد بأمس الحاجة إلى الفيول، التأكيد أن «مجلس الوزراء هو الجهة المخوّلة دستورياً إبرام الاتفاقية وبعد توقيعها على أن يصدر قانون يجيز الإبرام باعتبار أن المعاهدة الراهنة تتضمن إعفاءات ضريبية».

بنتيجة هذا الرأي، علمت «الأخبار» أن الموافقة الاستثنائية يفترض أن تصدر اليوم، بما يجعل الاتفاقية مبرمة قانوناً.

أما تقنياً، فأكدت مصادر معنية أن الاتفاق، كونه الأول من نوعه، فرض إجراءات معقدة لتنفيذه. وبعد أن نشرت مواقع إلكترونية عدة أخباراً تشير إلى مسؤولية وزير الطاقة ريمون غجر عن تأخير التنفيذ، أصدر الأخير بياناً أكد فيه أن الخبر عار عن الصحة، مشيراً إلى أن هكذا أنواع من الاتفاقات تحتاج لنحو شهر لإنجاز كل مراحلها التقنية بعد توقيع العقد من الجانبين. وأوضح غجر أن الاتفاق يقضي بموافقة الجانب العراقي، أي وزارة المالية وشركة سومو، على كل مراحل تنفيذ العقد، من إعداد دفتر الشروط إلى الشركات التي ستُشارك في المناقصات إلى كيفية استبدال الفيول، قبل البدء بإرسال أي شحنة كي يتم استبدالها بفيول مطابق لمواصفات معامل الكهرباء.

وفي التفاصيل، أكدت مصادر مسؤولة في وزارة الطاقة أن أغلب المراحل أنجزت وتم عرض تفاصيلها على الموقع الإلكتروني للوزارة. وبعد أن تم الاتفاق على دعوة شركات عالمية للمشاركة، أبدت 7 شركات اهتمامها، كان لبعضها أسئلة إضافية، تم الإجابة عليها من قبل العراق ولبنان أيضاً. وبالنتيجة، رست المسألة على موافقة الجانبين على ثلاث شركات ستشارك في المناقصات، مع إمكانية أن يرتفع هذا العدد إلى خمسة.

وأوضحت المصادر أن موعد المناقصة الأولى سيحدد بعد أن يؤكد الجانب العراقي متى يمكنه أن يُسلم الشحنة، مع توقعاتها بأن تصل قبل نهاية الشهر. فالشركة التي تفوز في المناقصة لن تُسلّم الفيول الذي يحتاجه لبنان قبل التأكد من استلامها شحنة الفيول العراقي. وعلى سبيل المثال، إذا حدد موعد المناقصة في 20 آب، يُفترض أن تكون الشحنة العراقية جاهزة للتسليم في 18 منه مع تحديد الكمية (يتوقع أن يخصص للبنان ما بين 70 و80 ألف طن شهرياً)، بحيث تتمكن الشركة الفائزة من فحص الشحنة، والتأكد من النوعية، وكذلك تحديد الكمية التي يفترض أن يستلمها لبنان بنتيجة التبادل.

«رشوة» المالية: راتب لموظفي القطاع العام على دفعتين

فاتن الحاج

وسط تغييب تصحيح الأجور لموظفي القطاع العام على قاعدة «لا نفقة دائمة من دون إيراد دائم»، تطل بين فينة وأخرى مبادرات تحت عنوان «مساعدة اجتماعية» لا تسمن ولا تغني. آخر الاقتراحات مشروع مرسوم أرسله، أمس، وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي وزنة إلى رئاسة مجلس الوزراء للحصول على موافقة استثنائية لإعطاء سلفة خزينة بقيمة 600 مليار ليرة تساوي أساس راتب شهري واحد، وتدفع على دفعتين متساويتين وتسدد من اعتمادات وزارة المال لعام 2022، لموظفي وأجراء الإدارات العامة والأجهزة العسكرية والأمنية والقضاة والقطاع التعليمي بكل فئاته: الأساسي والثانوي والمهني، إضافة إلى المتقاعدين ومن يستفيدون من معاش تقاعدي.

وفي التفاصيل التي يرويها النقابي المولّف في وزارة المال وليد الشعار عن ظروف «المساعدة الجديدة» أنه وعدداً من زملائه الناشطين في الوزارة اقترحوا تصوراً لإعطاء جميع موظفي القطاع العام مبلغاً مقطوعاً، على غرار المساعدة التي حصل عليها موظفو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يراوح بين 8 و10 ملايين ليرة، استناداً إلى الإيراد المؤقت الذي تجمع نتيجة ضخ الأموال في الخزينة العامة بعد هجمة المواطنين اللبنانيين على التسجيلات العقارية من جهة، وبيع اللوحات المميزة للسيارات من جهة ثانية، على أن تقدر الكلفة الإجمالية للمساعدة بنحو 1600 مليار ليرة.

إلا أن فريق الوزير عدل التصور لجهة استبدال المبلغ المقطوع بمساعدة توازي أساس الراتب وفي التفاصيل التي يرويها النقابي المولّف في وزارة المال وليد الشعار عن ظروف «المساعدة الجديدة» أنه وعدداً من زملائه الناشطين في الوزارة اقترحوا تصوراً لإعطاء جميع موظفي القطاع العام مبلغاً مقطوعاً، على غرار المساعدة التي حصل عليها موظفو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يراوح بين 8 و10 ملايين ليرة، استناداً إلى الإيراد المؤقت الذي تجمع نتيجة ضخ الأموال في الخزينة العامة بعد هجمة المواطنين اللبنانيين على التسجيلات العقارية من جهة، وبيع اللوحات المميزة للسيارات من جهة ثانية، على أن تقدر الكلفة الإجمالية للمساعدة بنحو 1600 مليار ليرة.

إلا أن فريق الوزير عدّل التصور لجهة استبدال المبلغ المقطوع بمساعدة توازي أساس الراتب وفي التفاصيل التي يرويها النقابي المولّف في وزارة المال وليد الشعار عن ظروف «المساعدة الجديدة» أنه وعدداً من زملائه الناشطين في الوزارة اقترحوا تصوراً لإعطاء جميع موظفي القطاع العام مبلغاً مقطوعاً، على غرار المساعدة التي حصل عليها موظفو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يراوح بين 8 و10 ملايين ليرة، استناداً إلى الإيراد المؤقت الذي تجمع نتيجة ضخ الأموال في الخزينة العامة بعد هجمة المواطنين اللبنانيين على التسجيلات العقارية من جهة، وبيع اللوحات المميزة للسيارات من جهة ثانية، على أن تقدر الكلفة الإجمالية للمساعدة بنحو 1600 مليار ليرة.

إلا أن فريق الوزير عدّل التصور لجهة استبدال المبلغ المقطوع بمساعدة توازي أساس الراتب

> **استبدل فريق الوزير اقتراح المبلغ المقطوع بمساعدة توازي أساس الراتب**

أكثر من 15 يوماً فقط، في وقت يدفع هذا الموظف بالدولار لحيتان المستشفيات والمحروقات وأصحاب المصالح الحرة مثل السنكري والكهربجي وغيرهما». وسأل: «كيف للموظف أن يستمر في ظل تعديل التعرفة في كل القطاعات باستثناء راتبه؟»، مشدداً على أن «لا بديل عن سلفة غلاء معيشة تقدم وفق المؤشر الحالي للتضخم»، مذكراً بمبلغ الـ200 ألف ليرة التي أعطيت للموظفين أيام الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة والتي عرفت بـ «سندويش فلافل»، في حين أنه في العام 1987 عندما انخفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار انتزعت الحركة النقابية تصحيح الأجور في العام نفسه مرتين: الأولى في بداية السنة والثانية في شهر تموز. ورأى سعادة من سخرية الموظفين على مواقع التواصل والذين وضعوه في خانة «الفقاعات الانتخابية»، إذ إنه ليس سوى «رشوة»، بحسب القيادي في التيار النقابي المستقل جورج سعادة. «فالدفعتان معاً لا تكفيان الموظف أن مثل هذه المساعدة تحمي أحزاب السلطة في النقابات بهدف تنفيس غضب قواعد الروابط من أساتذة وموظفين.

أمس، لم تصدر النقابات والروابط التعليمية أي موقف في انتظار جلاء الصورة ومعرفة ما إذا كان المشروع حقيقياً أم لا، كما قالت رئيسة رابطة موظفي الإدارة العامة نوال نصر. وبدا في المقابل أن قواعد الأساتذة لم تعد تثق بأن هذه الأدوات النقابية تمثل مصالحها. مع ذلك، صدرت مواقف منفردة لبعض أعضاء الروابط، منها ما قاله عضو رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي فؤاد إبراهيم، إذ وصف المساعدة بـ«المكرمة، فيما المرتجى إقرار سريع لسلسلة غلاء معيشة كمدخل لتصحيح الرواتب»، رافضاً الصيغة والآلية المطروحة.

تقرير

«جلسة العريضة» النيابية: قوى السلطة تتبادل الطعنات

اتخذ ملف تفجير المرفأ منحى خطيراً بعدّ أن تقرّر تمييعه في زواريب طائفية. الجلسة النيابية المقرّر عقدها اليوم لتوجيه الاتهام إلى الوزراء الذين طالب المحقق العدلي برفع الحصانة النيابية عنهم مهددة بالتطيير في سياق المزايدات السياسية التي تحكم الملف

نجد جعجع في تكريس نفسه بصورة «المتزعّم» لهذه القضية وكأنه أحد أولياء الدم (هيثم الموسوي)

ميسم رزق

يُقتاد ملف تفجير مرفأ بيروت - عن قصد - إلى ما هو أكثر من تمييع للحقيقة ومنع محاسبة المتورطين. فالقوى اللبنانية التي اعتادت الاستثمار بالدم منذ 2005، تقوم بالأمر نفسه لتسمين صورتها «المُعارضة» للمنظومة ومحو آثار ماضيها في السلطة، أما التيار الوطني الحرّ، فقد وجدَ مخرجَ طوارئ إلى منطقة آمنة من تهم التسترّ على المتهمين أو الشراكة في الجريمة. وتقاطعَ الطرفان عند نقطة اعتبار الملف برنامجاً انتخابياً دسماً يُفتتح به الموسم باكراً، فحشراه في زاوية طائفية المُراد منها تسجيل النقاط في الشارع المسيحي. وليسَ الحزب الاشتراكي أقل استغلالاً لقضية عوائل الشهداء، وهو الذي ركب الموجة خوفاً من «المشانق» الشعبية. بينما وقفَ الرئيس سعد الحريري «إجر بالبور وإجر بالفلاحة»، فلا استطاع توظيف التفجير في تصفية الحسابات السياسية (وهو من المشتبه بتورطهم بالإهمال)، ولا الثبات على موقف في ما يتعلق برفع الحصانات.

أكثر من تطوّر حصل أمس، له خلاصة واحدة: نجح سمير جعجع في جر النائب جبران باسيل ورئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط إلى اللحاق به، لكنه نجح أكثر في تكريس نفسه بصورة «المتزعّم» لهذه القضية وكأنه أحد أولياء الدم. فبعدَ دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى عقد جلسة للتصويت على عريضة «طلب اتهام وإذن بالملاحقة أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، استناداً إلى القانون 13 الصادر عام 1990»، خرجَ جعجع صباحاً بعد اجتماع لتكتّل «الجمهورية القوية» معلناً مقاطعة الجلسة، ودعا «كل النواب الأحرار في جميع الكتل وأينما كانوا إلى مقاطعة الجلسة، باعتبار أنه إذا ما عُقدت فستكون بالفعل عاراً على جبين مجلس النواب إلى أبد الآبدين». ثم زايَد عليه سريعاً باسيل الذي غرّد بأن «جلسة مجلس النواب غير شرعية لأنه لم يتم التقيّد بالآلية القانونية المنصوص عنها في المادة 93 من النظام الداخلي لمجلس النواب والمادتين 20 و22 من قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى، ما ينزع عن الجلسة قانونيتها ويجعل جميع إجراءاتها غير قانونية»، بعد بيان لتكتل «لبنان القوي» أعلن فيه المقاطعة، والتحق بهما الحزب الاشتراكي في ما بعد، إضافة إلى عدد من النواب بينهم شامل روكز وفؤاد مخزومي وجان طالوزيان. بينما عُلِم بأن الحريري أبلغ بري عبر الوزير علي حسن خليل بأنه تراجع عن موقفه الرافض للعريضة، وأن كتلته ستحضر الجلسة وستصوّت معها.

عشية الجلسة، اشتدّت البيانات الإعلامية المتبادلة، بشكل عكس عمق الانقسام السياسي حول آلية «تطيير» الجلسة فردّ بالقول «لن يتذرّع بغير الشرعية وبعدم القانونية وهم ما هم من مهارة في هذه الميادين، أسألكم ما قيمة نصوص الدستور؟ ما قيمة القانون رقم 90/13؟ وماذا كنتم تفعلون عندما انتخبتم، إضافة إلى 8 قضاة برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى، سبعة نواب أعضاء أصيلين في هذا المجلس. بالتالي قيام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، إلا إذا كنتم على استعداد لإلغاء هذه المواد طالما لستم بحاجة لها كما تفعلون. وأنتم لا تدرون ماذا تفعلون». ولم تقف الأمور عند هذا الحد. فما أن أصدرَ «لبنان القوي» بياناً مبرراً فيه المقاطعة بأن «الدعوة لم تحترم المادة 93 من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تنص على أن تقدّم الهيئة المشتركة تقريرها خلال 15 يوماً، ولا المادتين 20 و22 من قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى بأن يبلغ رئيس المجلس نسخة من جواب الشخص أو الأشخاص المطلوب اتهامهم إلى جميع النواب، وذلك خلال عشرة أيام على الأقل قبل موعد الجلسة المخصصة للنظر في الاتهام»، حتى استنفرت كتلة «التحرير والتنمية» التي اعتبرت في بيان أن «من أصدر بيان تكتل (لبنان القوي) قد تعمّد عدم احترام عقول نوابه الذين يعرفون تماماً أن مضمون ما صدر لا ينطبق على الواقع بشيء لا في الشكل ولا في المضمون».

هذه التطورات التي تقدّمت انعقاد الجلسة سبقتها اتصالات سياسية بين الكتل النيابية، وكانَ هناك حرص على الاستفسار عن موقف كل كتلة من التصويت مع العريضة أو ضدها، لكن الغريب أن بعضها تعهّد بالحضور والتصويت مع العريضة، ثم تراجع عن ذلك مثل كتلة «الطاشناق». وبعدَ أن كانَ النقاش حول إمكانية تأمين أكثرية الثلثين (أي 86 نائباً) لتأليف لجنة تحقيق برلمانية، صارَ السؤال عن إمكانية عقد الجلسة اليوم والتي

> **رفض المجلس الأعلى للدفاع إعطاء الإذن بملاحقة صليبا المحسوب على رئيس الجمهورية**

يظهر أن من الصعب تأمين النصاب وفي حال انعقدت الجلسة لم لا، فإن ما حصل يسمح باستنتاج الآتي:

- نجح البعض في تطييف ملف تفجير المرفأ وهو أكثر ما يضرّ عوائل الشهداء وقضيتهم.

- مقاطعة الجلسة خلقَ مناخاً متأزماً بين القوى السياسية، وتحديداً بين الحلفاء. فقد فاجأ موقف جنبلاط عين التينة التي تعتبر أنه كانَ بالإمكان الحضور والتصويت ضد العريضة، بينما قالت مصادر نيابية إن «موقف جنبلاط هو ضد المجلس وأنه لا يُمكن أن يكون مجزّء عناد».

- التخبّط في مسألة تأمين النصاب أظهر بأن المجلس ليسَ ممسكاً بزمام الملف وأن الانقسام السياسي أكبر من قدرته على تمرير ما يريد ولو حتى كانَ دستورياً.

مصادر نيابية في التيار الوطني الحرّ أكدت بأن موقف الكتلة هدفه عدم طمس الحقيقة، فيما وصفَ بعض النواب من كتل أخرى البيان الذي خرج عن التيار بأنه «كاذب»، وبخاصة أن «نواباً من التيار اعترفوا خلال التواصل معهم بأن نسخ أجوبة الأشخاص المطلوب اتهامهم وصلت إليهم قبل عشرة أيام»، متسائلة: «لماذا رفضوا اقتراح الحريري برفع الحصانات عن الجميع ما داموا يريدون ذلك؟ هذا دليل إضافي على تأمرهم في هذا الملف». أما الحريري فقد أعلن مساءً في بيان أن «أي إجراء آخر يستثني رئيساً دون آخر، أو قاضياً دون مدير أو نائباً دون وزير، من الخضوع للتحقيق الكامل لدى المحقق العدلي، يهدّد بتحقيق النتيجة المعاكسة والتعمية عن الحقيقة أو التسترّ على جوانب أساسية منه». وتابع «أضع الكتل النيابية المتلكّئة أمام مسؤولياتها: إما أن يعلق تطبيق مواد من القوانين والدستور على الجميع في هذه القضية التي لا تحتمل أيّ تذاكٍ أو تلاعب أو تطييف، أو أن يطبق القانون والدستور كاملاً بحذافيره على الجميع».

وأتى بيان الحريري بعدَ عدة اجتماعات للمجلس الأعلى للدفاع، ناقش في إحداها طلب المحقق العدلي طارق البيطار منح الإذن بملاحقة اللواء طوني صليبا، وقرر «ردّ الطلب مستنداً إلى القوانين التي ترعى عمل جهاز أمن الدولة والسلطات الممنوحة له». ومن المعروف أن صليبا هو من المحسوبين سياسياً على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والوزير باسيل.

اعتداء على أهالي الشهداء قرب عين التينة

أعلن أهالي شهداء المرفأ في بيان لهم «بما أن بغاة المجلس النيابي مُصرون على عقد جلسة العار غداً (اليوم)، وما يؤكد ذلك الإجراءات الأمنية التي رصدناها بمحيط قصر الأونيسكو، فإننا سنتوجه عند التاسعة صباحاً لتحاصر كل مداخل ومخارج المكان المذكور ونناشد كل الأحرار مشاركتنا ودعمنا بكل قوة بذلك ليكون المشهد مشابهاً ليوم 4 آب». وأضاف البيان «كما نعلمكم بأننا سنتوجه منذ اليوم (أمس) إلى مستديرة فردان للمرابطة هناك بدءاً من الساعة العاشرة مساءً حتى الصباح انتصاراً لدماء شهدائنا وضحايانا». وقد تعرّض المعتصمون لهجوم من قِبَل مجموعة قال المعتصمون إنها من أنصار حركة أمل، تخلله اعتداء بالضرب على عدد من المعتصمين، بينهم أهالي شهداء.

(الأخبار)

كورونا

20% من الإصابات دون الـ18 عاماً

راجانا حميّة

في المراحل السابقة التي مرّ بها فيروس «كورونا»، كان القاسم المشترك بينها هو العدد الكبير من الإصابات التي تطال كبار السن. كان ذلك شائعاً، ليس فقط في لبنان، وإنما أيضاً في معظم دول العالم التي كانت تسجل أعداداً كبيرة من الإصابات، كما الوفيات. اليوم، لا يشبه الحال المراحل السابقة، خصوصاً لناحية تسجيل أعداد كبيرة من الإصابات ضمن الفئات العمرية الأصغر سناً. وبحسب التقارير والمتابعة اليومية، تبيّن بأن النسبة الأكبر من الإصابات تبرز اليوم بين الفئات العمرية التي تتراوح ما بين 20 و45 عاماً، ودون الثمانية عشر عاماً، حيث تصل

> نقص في مستلزمات إجراء فحوصات الـ pcr بسبب توقف الاستيراد وتقنين أصحاب المستودعات

نسبة الإصابة ضمن تلك الفئة إلى 20 في المئة. وهو مؤشر يشي بخطورة الوضع، خصوصاً أن هذه الفئات هي الأكثر حركة وبإمكانها أن تنشر العدوى... وهو ما يحصل اليوم، مع الدخول في المرحلة الرابعة من التفشي المجتمعي.

ولاستدراك الواقع الوبائي، وقبل الدخول في الحلول القاسية من إقفال البلاد أو غيرها من القرارات، تستعجل وزارة الصحة تأمين اللقاحات للفئات المعرضة اليوم للخطر. وفي هذا السياق، أعلنت أمس إطلاق حملة «فايزر» لتغطية الفئات العمرية 1992 - 1997 المسجلين على المنصة حتى 31 تموز. كما لفتت إلى أنه بات متاحاً تسجيل عمر 12 عاماً وما فوق على المنصة استعداداً لتغطية لاحقة. ولفتت مصادر الوزارة إلى أن «هناك سعياً لتأمين لقاحات للأعمار الصغيرة من أجل تمنيع طلاب المدارس... وفي حال تم ذلك من الممكن العمل على تأخير العام الدراسي لأسابيع».

إلى ذلك، لم تكن الأرقام التي وردت في التقرير الرسمي لوزارة الصحة العامة، أمس، حول أعداد الإصابات تبشر بالخير، فللمرة الأولى منذ «الهدنة» الأخيرة تتخطى الإصابات عتبة الألفين يومياً، لتبلغ 2591 إصابة، منها 2581 محلية، وهو ما يجعل «الحذر واجباً، بعدما صار الانتشار أهلياً»، على ما يقول رئيس لجنة الصحة النيابية، الدكتور عاصم عراجي. في تتمة الأرقام أيضاً، ثلاثة مؤشرات أساسية، وهي نسبة إيجابية الفحوص وأعداد المصابين الذين يحتاجون للاستشفاء، إضافة إلى أعداد الوفيات. في النسبة الأولى، يتدحرج مؤشر إيجابية الفحوص صعوداً بسرعة كبيرة بين يوم وآخر. وما بين أمس وأول من أمس، ارتفعت نسبة الإيجابية بحدود 0,5 في المئة، فانتقل المؤشر من 7,3 في المئة إلى 7,8 في المئة. وينسحب الحال نفسه على أعداد المصابين الذين يحتاجون للدخول إلى المستشفيات، وفي آخر تحديث للأرقام، وصل عدد الذين يحتاجون للاستشفاء إلى 412 من بينهم 174 في العناية الفائقة (30 منهم موصولون إلى أجهزة التنفس). وإذ يشير عميد كلية العلوم في الجامعة اللبنانية، الدكتور بسام بدران، إلى أن الأرقام الحالية للإصابات لا تزال «ضمن المقدور عليه» لناحية أن العوارض التي تحدث ليست خطيرة، منطلقاً «ممّا لاحظناه ونلاحظه بين أهل الجامعة»، إلا أن الخوف من أن تفوق تلك الحالات قدرة المستشفيات، التي باتت في ظل الأزمات التي تلاحقها عاجزة عن المواجهة، كما في المراحل السابقة، مع وجود معوقات كثيرة لناحية فقدان المستلزمات الطبية والأدوية واليوم المازوت.

ثمة قلق آخر اليوم تتسبب به الأزمات الأخيرة، وهو ما يتعلق تحديداً بـ«عدّة الشغل» لإنجاز فحوص الـpcr، من كواشف (kit) إلى العبوات (tube) التي تستخدم في استخراج العينات تمهيداً لفحصها، وهذا الخوف يتعلق بفقدان القدرة أيضاً على تأمينها. وفي هذا السياق، يشير بدران إلى أنه «بدأنا نلاحظ النقص في تلك المعدات، خصوصاً أن استيراد المستلزمات الطبية قد خفّ من الخارج ولم تعد الكميات التي تسلّم كما السابق، أضف إلى ذلك النقص في المعدات التي تنتجها المعامل المحلية ليس فقط بسبب توقف الاستيراد وإنما أيضاً بسبب مشكلة المازوت والكهرباء التي تقف عائقاً أمام إنجاز الأعمال». المشكلة هنا أن «كلو بيلحق بعضو»، ما يعني أنه «إذا توقف معمل البلاستيك لن يكون بإمكاننا الحصول على التيوب مثلاً»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن «كل التيوبات التي تستعمل في استخراج العينات هي شغل المصانع في لبنان التي تعيش اليوم تحت رحمة الأزمات». وإذ أشار بدران إلى أن مختبرات الجامعة اللبنانية تملك اليوم مخزوناً يكفي لأسابيع، إلا أن ذلك ليس معياراً للطمأنينة «خصوصاً أن فحوص البي سي آر مثل كل شي بالبلد»، على ما تقول نقيبة أصحاب المختبرات الخاصة، مبرنا جرمانوس. وتشير الأخيرة إلى أن معظم المختبرات تعاني من شح في المعدات بسبب توقف الاستيراد من ناحية وتقنين أصحاب المستودعات في توزيع البضاعة... و«مستلزمات الكورونا وضعها مثل وضع الكل، وعندما خفت الإصابات في الفترة السابقة لم تضع الوزارة تلك المستلزمات كاولوية».

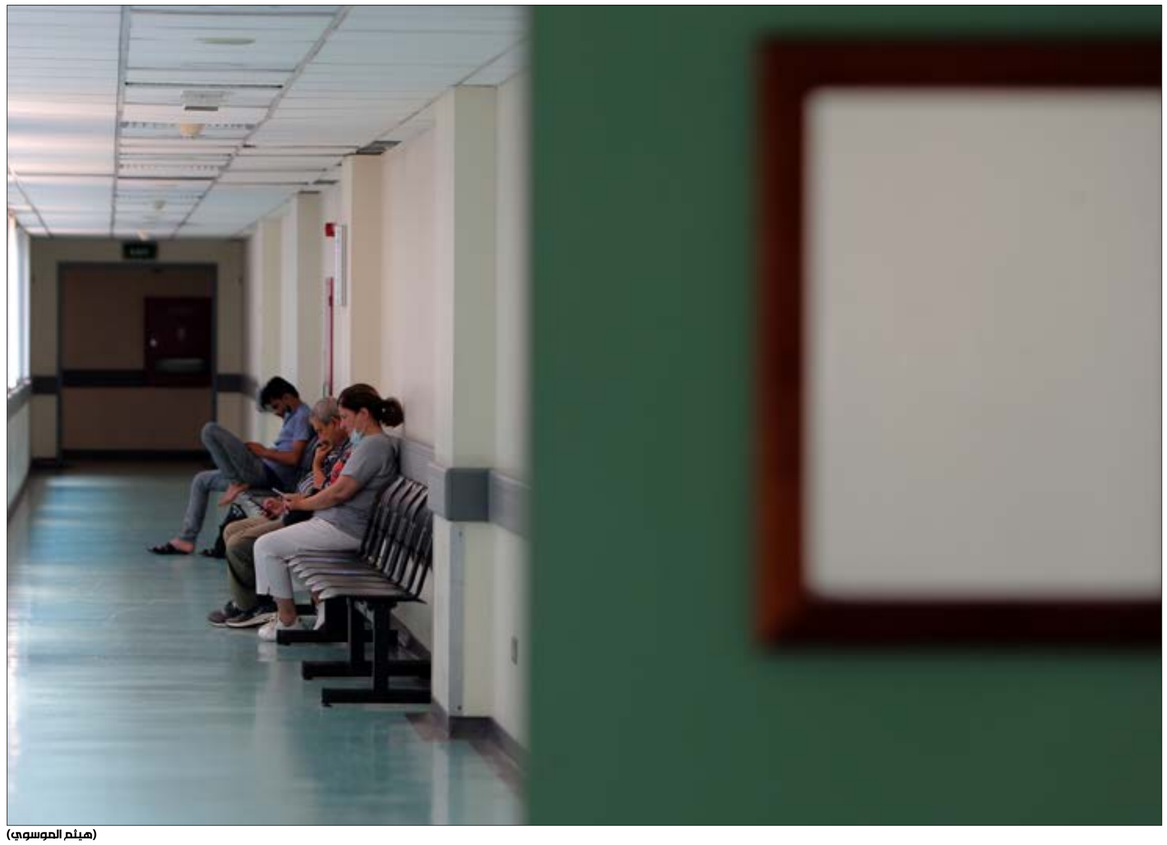

(هيثم الموسوي)

مقالة

عهر العصابة الحاكمة

نجيب نصرالله

لا رادع كالقصاص. إسرائيل لم تردع إلا عندما اختبرت وطأة القصاص اللبناني وذاقت طعمه. القصاص هو الضامن الوحيد لأمن لبنان واللبنانيين، ولا بد من تعميمه، بما يضاعف من حصانة البلد ويردع «تجار الهيكل» وشركاءهم وورثتهم ومشغليهم عن العبث ببعض أثمن ما حقّقته المقاومة.

المنظومة اللبنانية القاتلة إياها، التي اعتادت السيطرة على الموارد، والاستحواذ على المناصب، والاستثمار في الكوارث وتنفيذ الأجندات الخارجية... تعيش قلقاً يفوق قلق مشغّليها. فاحتمالات نجاتها من المحاسبة، هذه المرة، تتضاءل. إنها في سعيها المحموم والمتوتر، اليوم، إلى إشعال البلد وإغراقه في الفتن والحروب، على نحو ما خبره اللبنانيون، خلال الأيام القليلة الماضية، من وقائع فتنة متنقلة، تكشف، وبأوضح ما يكون، عن حقيقة الدور القذر الناط بها، والمطابق لبنيتها العصاباتية. فالعصابة التي هالها نجاح المقاومة في تجاوز الفخاخ المنصوبة لم تكتف بمشاهد الفجور الإعلامي والسياسي المتواصل لغسل الأدمغة ومحو الذاكرة والعبث بها، فالحقتها بمشاهد العهر السياسي الخالص، فكانت «العظة» الحاقدة والبلهاء، مع كل ما سبقها ولحقها، وكان الكلام الفجّ الذي يحاول قولاً فتنوياً مستعاداً من زمن أسود مضى. إنه استعجال العصابة الكاشف لمقدار التورط، وحجم المخطّط، والهدف الواضح والجلي هو نفسه: تحقيق ما عجزت عنه حروب العدو، وما يعجز الحصار الغربي و«العربي» المطبّق، حتى الآن، عن تحقيقه: محاصرة المقاومة والنيل من صورتها، وتالياً النيل من مناعة البلد الوطنية التي كلفت ما كلفته من التضحيات.

طبعاً، لهذا أو لذاك من المشتغلين في الشأن العام، أن يخدع نفسه ما طاب له ذلك، وله، أيضاً، أن يصدّق الأكاذيب التي يريد تصديقها، فهذا حق قابل للبحث، خصوصاً أننا نعيش في بلد لم يعرف أفراده ولا جماعاته إجماعاً إيجابياً واحداً، وكل ما يُصدّر، أو يقال، في هذا الصدد لا يعدو أن يكون محض أكاذيب واختلاقات، بعضها صادق، وبعضها الآخر لا صلة له بالصدق لا من قريب ولا من بعيد، بل هو نوع مشين من أنواع التزوير ويرقى إلى مرتبة الجريمة. ومع ذلك، وبالرغم منه، فإن حق خداع النفس وتصديق الأكاذيب ليس مطلقاً، ولا يمكنه أن يكون كذلك أبداً. فثمة حدود وثمة سقف وإلا ضاعت المعايير واختلت الموازين، وهو، في الحقيقة، جوهر ما يريده سدنة الخداع في مقابل هذا الحق القابل للبحث، هناك ما هو غير قابل للبحث ولا للنقاش، وهو خداع الآخرين أو الكذب عليهم، خصوصاً متى تعلق الكذب بالتزوير الفاضح والاختلاق الرخيص وفبركة الاتهامات. فالتكالب على الاستثمار بأوجاع الناس والمتاجرة العلنية بمآسيهم بلغ حداً بات يهدد «الاستقرار» العام ومن ثم الإطاحة به. فهؤلاء الذين امتهنوا التعبئة والتحريض الطائفيين ماضون في تنفيذ المهمة التي وُعدوا بأن تكون مخرجهم الوحيد للنجاة من عواقب ما اقترفت عقولهم المجرمة وأيديهم الملوثة. فحرف الوقائع والتعمية على الحقائق وقلبها، وغيرها من المهام القذرة المتساوقة مع أجندة الخارج الاستعماري وإملاءاته التي ترعاها سفارات القتل الغربية وبعض «العربية»، يستعيد البرنامج الأسود إياه الذي يظلّل حياة اللبنانيين منذ ما بعد عام 2005، وبالأدوات الصدئة المجرّبة إياها التي تشمل خليطاً من الحاقدين والمهزومين والسماسرة والتجار من رجال دين وسياسة وكتبة وإعلاميين و«ناشطين»... طامحين إلى الوصول وتقلد المناصب.

الإصرار الوضيع والمشبوه على تكرار معزوفة تعميم المسؤولية، السابقة على انتفاضة تشرين وشعاراتها القاصرة، والمستمدة من أدبيات التلفيق والزعبرة اللبنانية، يستبطن، وبصورة مكشوفة، تجهيل المسؤولين الحقيقيين المعروفين بالأسماء والصور ومواقع النفوذ ومستوى العيش وشبكة العلاقات الخارجية العابرة. والتردّي العام المسيطر هو الوليد الشرعي لحكم العصابة اللبنانية الحاكمة والمتضامنة العابرة للطوائف والمذاهب والتحالفات الآنية والاستراتيجية. وكل كلام آخر لا يأخذ في اعتباره هذا المعطى الجوهري، أو يبني عليه، يسهم من حيث يعي أو لا يعي في مفاقمة ما يعيشه البلد من أزمات متنامية، ويصب في طاحونة التبريصين من ذوي الأجندات الممولة بالريال والدولار والشيكل... إن التصويب المباشر والمركّز والمشبوه على حماة البلد ورصمام أمانه واستقراره يرقى إلى أن يكون بمثابة الاعتداء الموصوف على العقل والأخلاق ووعي الناس وحقهم في المعرفة والعيش بكرامة، كما وينمّ عن مقدار احتقار العصابة السلطوية لهذا الوعي الذي حال ويحول دون الوقوع الكامل في براثن التعبئة الطائفية والتحريض المذهبي. فالمخادعون والكَذَبَة الذين لم يملّوا من تكرار القول بمسؤولية الفلسطينيين عن إشعال نار الحرب الأهلية، وتجاهلهم الفاضح للأسباب الداخلية العميقة، ومسؤولية النظام السياسي المصطنع والتافه عن تفاقمها وصولاً إلى القرار بإشعالها يعاودون العزف المجرم إياه. فالحياد، عندهم، خلاص، والعدو صديق، والطائفية نعمة، والخيانة وجهة نظر، وخدمة الأجنبي انفتاح، والتلفيق شطارة، والعروبة تخلّف، والوطنية ارتهان، والحرية فوضى، والأخلاق سفاهة، والإسفاف ثقافة، والسياسة حقارة، والاقتصاد سرقة، والعنصرية فرادة، والحروب الأهلية «حروب الآخرين على أرضنا»...

على اللبنانيين أن يحذروا مما يُعدّ لهم في السفارات الغربية وامتداداتها في القصور التابعة. وعلى اللبنانيين أن يعوا أن خلاصهم يتطلب، أول ما يتطلب، فضح هؤلاء المجرمين الذين ينوون، هذه المرة، أيضاً، المقامرة بما استرهنوه من حيوات الناس وأعمارهم، ومعاقبتهم على ما ارتكبوه أو سيرتكبونه مستقبلاً. فالعصابة التي تعودت الاستئثار الكامل بالمغانم والمقدرات والأسلاب ترفض، أيضاً، التنازل عما تعتبره حقّاً أقطعه الاستعمار لها ولأولادها من بعدها. وهي ماضية في العمل بمقتضيات الوظيفة القذرة التي أسندت إليها مع ولادة «لبنان الكبير» بالضد من حقائق التاريخ والجغرافيا، وغيرها من الحقائق الصلدة، التي ثبت، وبالملموس الباهظ، تعذّر ديمومته واستمراره إلا بالحروب والفتن والدموع والدماء.

القصاص من هذه العصابة المسؤولة عن إفقار الناس وتجويعهم هو السبيل المفضي إلى تعزيز الأمن اللبناني وحماية منجزاته وأولها تحرير عام 2005 التاريخي وما تلاه. والنبيه العاقل من الإشارة سيفهم!

على الحافة

أيّ سياسات أدّت إلى «الأرض المحروقة»؟

حبيب معلوف

لم تعد حرائق الغابات أمراً هامشياً بين مواضيع أكثر أهمية، بل قضية ذات تبعات خطرة على الحياة وديمومتها. وتكمن خطورة هذه الظاهرة (العالمية) أنها مرجّحة للتفاقم سنة بعد أخرى لارتباطها المباشر بقضية تغيّر المناخ وزيادة حرارة الأرض، وهو ارتباط يغذّي بعضه بعضاً بشكل تصاعدي. إذ أن تغير المناخ وزيادة حرارة الأرض يتسبّبان بمزيد من الجفاف والحرائق، وزيادة الحرائق تتسبب في زيادة الانبعاثات وتراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي ما يؤدي إلى تغيّر المناخ ويزيد حرارة الأرض. هكذا أصبحنا في دائرة جهنمية لا يمكن الفكاك منها. وهذا يعني أن تقديرات التقارير الدولية الأخيرة (ولا سيّما التقرير الدولي السادس الصادر أول من أمس عن الهيئة الدولية المعنية بتغيّر المناخ بعد سبع سنوات على التقرير الخامس عام 2013) حول إمكان ارتفاع حرائق الغابات خمسة أضعاف بحلول عام 2040، سيتم تخطيها نحو سيناريوهات أكثر تشاؤماً، خصوصاً أن هذه التقارير نفسها لفتت إلى زيادة الانبعاثات بنسبة تزيد على 2% سنوياً بدل أن تتراجع بنسبة 6% سنوياً كما كان مطلوباً. أضف إلى ذلك أن زيادة تعرّض الغابات والأحراج نفسها لأكثر من حريق، تؤدي إلى تغيّرات خطيرة في الأنظمة الإيكولوجية وتهدد حياة الأنواع والتنوّع البيولوجي فيها، كما تتسبب زيادة الحرائق في قلب معادلات تاريخية إلى غير رجعة، فتصبح الغابات بعد احتراقها مصدراً إضافياً لإنتاج انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وغاز الميتان الأكثر خطورة، بدل أن تكون بالوعاً يساهم في امتصاص هذه الغازات والتخفيف من الاحتباس الحراري!

لم يعد التقسيم التقليدي بين الحرائق المفتعلة وغير المفتعلة كافياً للتوصيف. التقسيم الأكثر واقعية بات الآن بين حرائق لأسباب «إنسانية» (تتسبّب بها أفعال الإنسان) وأخرى طبيعية (كالبرق والبراكين). وقد زادت نسبة الحرائق لأسباب «إنسانية» بما يتجاوز الـ97% من الحرائق حول العالم، سواء، بسبب تغيّر المناخ الذي يُعدّ من صنع الإنسان، أو جراء الحرائق المفتعلة من أجل تحويل اتجاهات الاستخدام كالبناء، أو التنقيب عن الغاز والنفط والمعادن أو محو الحدود بين الأراضي، أو مجرد الانتقام والتخريب، وكل ما يُصنف إهمالاً تتحمّل مسؤوليته الحكومات والسلطات المحلية والأفراد.

كما يمكن اعتبار زيادة الحرائق دليلاً على فشل الدول التي لم تغيّر استراتيجياتها بعد، ولا سيما تلك المتعلقة بتغيّر المناخ. هذه الاستراتيجيات تشمل قطاعات ووزارات عدة كان يفترض أن تضع مبادئ محددة وخططاً حمائية ملزمة تفرض تنفيذها. وأهم الإدارات المعنية بإدارة الغابات - والحرائق ضمنها - هي وزارة البيئة، المعنية الأولى بالحياة البرية وحماية التنوع البيولوجي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. إذ يفترض أن تضع مسودات الاستراتيجية الشاملة التي تدمج بين استخدامات الغابة وموجبات حمايتها، والدمج بين أكبر اتفاقيتين عالميتين متداخلتين صادقت عليهما قمة الأرض عام 1992، هما اتفاقية حماية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ. ورغم أن لبنان احترق في الأيام الأخيرة، لم يُسمع لوزارة البيئة أي صوت أو توجيه أو تبرير، ولا سيما من وزيرها ومديرها العام، وكأنهما استقالا من مهامهما، أو تفرغا كلياً لتبرير تمديد عمل شركات الترابة التي تُعد بين المساهمين الرئيسيين في تدمير الغابات والتنوع البيولوجي فيها!

الإدارة الثانية المعنية بهذه الاستراتيجية هي وزارة الزراعة التي كان يفترض بها تقوية أجهزة التوعية والإرشاد فيها، خصوصاً أن أعمال الزراعة - تاريخياً - كانت بمعظمها في قلب الغابات، وأن بعض عادات إحراق ما يتبقّى من المحاصيل أو من التشحيلات هو من بين أسباب تمدد الحرائق في الغابات والأحراج قبل أن تخرج عن السيطرة. علماً أن مأموري الأحراج الذين يفترض بهم مراقبة الغابات تابعون لهذه الوزارة التي تدير إنتاج المشاتل وحملات إعادة التشجير بالتنافس - بدل التعاون - مع وزارة البيئة، ومن دون أي تخطيط أو تنسيق أو متابعة.

وزارة العدل معنية أيضاً كونها مسؤولة عن الإسراع في إقفال التحقيقات وعدم تتبع مفتعلي الحرائق وتوقيفهم، وكذلك وزارة الداخلية المسؤولة عن متابعة التحقيقات وعدم إقفالها قبل معرفة هوية المفتعلين والمتسبّبين بهذه الجرائم البيئية. مع ضرورة إعادة النظر بدور الدفاع المدني الذي، حسب تسميته ونشأته، كان يهتم تاريخياً بحرائق المدن والأبنية وليس بالغابات التي تتطلب معدات مختلفة وجهازاً بشرياً رشيقاً مدرّباً ومجهزاً للتدخل، ولا سيما في الأماكن الوعرة.

صحيح أن محاولات عدة، حكومية وأهلية، حرّكت في أكثر من محطة ملف ضرورة وضع استراتيجية وخطط لمقاربة هذه المسألة، لكنها كانت بمعظمها بإبارة هواة في الوزارات المعنية وخارجها، ورهينة مصادر تمويل خارجية وداخلية وأجنداتها. وهذا ما يفسر صرف أكثر من 25 مليون دولار في فترة محددة على تمويل مشاريع جمعيات صغيرة (بالنسبة إلى حجم مشاريع الدولة المفترضة)، أُنفق معظمها على صفقة شراء طائرات إطفاء، لم تكن ضرورية لو تم تطبيق أبسط مبادئ التدخل السريع لإطفاء الحرائق في بدايتها. قد يقال إن الدولة في لبنان فشلت في التجهيز والتدريب والتوظيف والحماية عندما كانت دولة، فكيف ستكون الحال بعد انهيارها تماماً؟ وبالتالي هل نحن متجهون نحو أن نصبح «أرضاً محروقة»؟

قد لا يكون هذا التوقّع مبالغاً فيه، لكن، يمكن دائماً المراهنة على عودة الإنسان إلى الطبيعة والناس إلى قراهم في الأزمات الكبرى، كون العيش في القرى أقل كلفة، مع المراهنة أيضاً على أن العودة إلى الطبيعة للعيش منها بشكل رئيسي، يُفترض أن تترافق مع حماية مواردها كقاعدة غريزية للعيش لا يمكن تجاوزها.

أما في ما يتعلق بكيفية التعامل مع الأرض المحروقة، فهو أمر بالغ الأهمية، لم يتم لحظه بعمق في الاستراتيجيات والدراسات السابقة. إلا أن أفضل الحلول التي تتماشى الآن مع حال الانهيار الشامل، هو ترك هذه الأراضي من دون تدخل، وحمايتها فقط للحؤول دون تكرار الحرائق فيها وتركها تعيد تجديد نفسها بنفسها، مع العلم أن هناك خسائر لا تُعوض ترافق كلّ حريق.

الضعف الفني والبدني في مباراة النجمة والانصار يعكس شكك البطولة المحلية (طلال سلمان)

سبوت لايت

السوبر اللبنانيّ: شوط واحد من «اللعب الفعليّ»

انطلق الموسم الكروي اللبناني بمباراة كأس السوبر، التي جمعت حامل لقب الدوري وكأس لبنان، فريق الأنصار، ووصيفه في البطولتين، فريق النجمة. فريقان من بين الأقوى محلياً، يعكسان صورة المسابقة، المرتقب أن تبدأ في الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر المقبل. المباراة كانت تقليدية، من جانب نسق اللعب، والاستحواذ، وتسجيل الأهداف، لكنها اختلفت عن كثير من مباريات الدوري، بما يخص إضاعة الوقت بشكلٍ متعمّد. وعلى الرغم من ذلك، كان توقيت «اللعب الفعلي» فيها، 49.17 دقيقة تقريباً، أي بحدود شوط واحد

لا تغيير دولياً لوقت اللعب

في تموز/يوليو الماضي، كشفت تقارير صحافية نيّة الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» إدخال تغييرات جذرية على اللعبة، بينها تقسيم وقت المباراة إلى شوطين مدة كل منهما 30 دقيقة، وإيقاف المباراة عند كل توقف لأي سبب، على غرار الرياضات الأخرى مثل كرة السلة أو كرة الصالات. الاتحاد نفى وجود نيّة في الوقت الحالي لتجربة أي تغييرات، وأنّه لم يناقشها داخل مجالسه. فعلياً، يبدو صعباً إدخال مثل هذا التغيير إلى اللعبة. الأندية قد ترفض، والجمهور أيضاً، واللاعبون بطبيعة الحال. يحتاج الأمر إلى سنوات لتحقيق تعديلات جذرية، كالمتعلّقة بالتسلّل مثلاً. ثمّة من يعتبر أن إضاعة الوقت بهذه الطريقة، ولو كانت غير متعمّدة، من أساسيات اللعبة. الأخطاء التحكيمية كانت هكذا أيضاً، لكنّها تتقلّص مع دخول تقنية الفيديو المساعد، التي نالت حصّتها من الانتقاد، لكنّها كانت فعّالة وعادلة. عموماً، الحلول كثيرة لتسريع نسق اللعب ورفع عدد دقائق اللعب الفعلي، شرط التعاون بين اللاعبين والأندية والاتحادات والحكّام.

علي زين الدين

ما هي المباراة المثاليّة للمشاهدة؟ التي يُسجّل فيها عدد كبيرٌ من الأهداف عبر الفريقين؟ أو التي تنتهي بالتعادل السلبي؟ هجماتٌ متواصلةٌ أو بناء اللعب من فريق، ودفاعٌ من آخر؟ تبادل كراتٍ وتمريراتٍ سريعة، أو استحواذٌ بانتظار استغلال الخطأ والوصول إلى حارس المرمى؟ الأذواق تختلف، ليس بين المشجعين فحسب، بل بالنسبة إلى الأجهزة الفنية أيضاً (المدربين والمساعدين)، وربما إلى المصوّرين ومخرجي المباريات، أو إلى الفرق الإحصائية حتّى. لكنّ ثمّة ثابتاً واحداً، هو أنّ أحداً لا يريد مشاهدة مباراةٍ نادراً ما تتحرّك الكرة فيها.

تتوقّف الكرة في المباراة لأسباب عدّة، منها روتينية، كاحتساب الأخطاء، ورميات التماس، والركنيات، والاحتفال بالأهداف، ولعب الكرة الأولى بعد تسجيل الأهداف، والتبديلات، وإصابات اللاعبين، حقيقيةً كانت أم مُزعمة، أو للإنذارات الشفهيّة وإشهار البطاقات. التوقّف يحصل أحياناً بطلب من الحكم، لإصابته، أو لتحدّثه مع مساعديه، أو مع مراقب المباراة، أو مع المدربين، أو لمشاهدة الإعادة عبر تقنية الفيديو. ربما يطلب الحكم إيقاف اللعب لاستراحة شرب المياه، أو بسبب رمي مفرقعات نارية، أو لاقتحام كلب أرض الملعب فجأة. الأسباب كثيرة، وجميعها تُساهم في إبطاء نسق اللعب، والأخير، يلعب دوراً كبيراً في تحديد قوّة الدوري.

مباراة كأس السوبر 2021 التي لُعبت يوم السبت الماضي توقّفت 94 مرة. وقت اللعب الفعلي في الشوط الأول كان 21,32 دقيقة، مع احتساب ثلاث دقائق من الوقت المحتسب بدلاً من الضائع، مقابل 25,51 دقيقة في الشوط الثاني، الذي امتدّ إلى 50 دقيقة (احتسب الحكم أربع دقائق من الوقت بدل الضائع واستمر اللعب لثوان بعد تسجيل الأنصار هدف التعادل في الدقيقة الخامسة الإضافية). هذا الفارق طبيعي، نسبةً إلى وجود طرفٍ مستفيدٍ من النتيجة، وهو النجمة في هذه الحالة، الذي كان متقدّماً بفارق هدف. الحارس علي حلال مثلاً، سقط أرضاً خلال التحام بسيط مع أحد اللاعبين، واستغرق نهوضه ولعب الكرة مجدداً دقيقة و18 ثانية. الهدف من ذلك كان إضاعة الوقت لمصلحة فريقه.

> توقّفت مباراة النجمة والأنصار 94 مرة وكان وقت اللعب الفعلي في الشوط الأول 21,32 دقيقة و25,51 دقيقة في الشوط الثاني

توقّف اللعب في المباراة جاء على الشكل التالي: (29) رمية تماس، (31) خطأ، (12) ركنية، (4) حالات تسلّل، (6) كرات لتنفيذ ركلة المرمى، (4) فترات تبديل، و(2) طلب استراحة مياه، و(4) احتفالات بالأهداف وتنفيذ الكرة من بعدها. البطاقات التي أشهرها الحكم مُحتسبة في فترة توقّف اللعب بعد الأخطاء، فيما لم يكن هناك توقّفات استثنائية تُذكر.

المباراة التي جمعت اثنين من نخبة الفرق في لبنان، من المفترض أنها تعكس شكل البطولة المحلية. صحيحٌ أن هذه المباراة نهائية، والحسابات تختلف لو أن المواجهة كانت في الأسبوع السادس مثلاً، لكنها تبقى معبّرة عن نسق اللعب في الدوري في أفضل حالاته. مشاركة لاعبين بعمر الأربعين بشكل أساسي مع بعض الفرق في الموسم الماضي، مثالٌ أيضاً عن النسق البطيء، خاصةً في ظل غياب الأجانب، لكنّ ثمّة عوامل أخرى تساهم بإخراج المباراة، أبرزها توقّف اللعب. هذا الأمر يُسبب إفساداً للمتعة بالنسبة إلى المشاهدين، إذا لم تستمر الكرة بالتحرّك لفترةٍ طويلةٍ نسبياً.

للحكام دورٌ أيضاً

في السوبر اللبناني وعند الدقيقة الـ 58,39، وصلت الكرة إلى جناح النجمة خليل بدر، صانع الهدف الثاني لفريقه، التمريرة ما قبل الأخيرة، جاءت من حسن العنان، الذي ارتُكب عليه خطأ من حسن قعفراني، لكن الحكم لم يحتسبه، سامحاً لبدر غير المراقب باستكمال اللعب، ليمرر الكرة إلى خالد تكه جي، ويُسجّل الهدف. قرار الحكم على رضا كان صائباً، لكنه في المقابل، أوقف اللعب خمس مرات، في حين كان قادراً على منح أفضلية استمرار اللعب. في جميع هذه المناسبات، وصلت الكرة إلى لاعب زميل، وكان يمكنه أن يستكمل اللعب بطريقةٍ طبيعية. تكه جي أبدى انزعاجه في الشوط الأوّل حين أطلق الحكم صافرته محتسباً خطأً للنجمة، لكن اللاعب تسلّم الكرة من زميله الذي ارتُكب الخطأ عليه، وكان في طريقه إلى قيادة هجمة، ولو أنه في منتصف ملعب الأنصار.

للحكام دورٌ مهمٌ في توقيت اللعب الفعلي. عادةً، يأتي القرار من لجنة الحكّام بطريقة احتساب الأخطاء، بحسب الخشونة ومكان الخطأ وتأثيره... ويُترك التقدير للحكم. ويبدو ملاحظاً احتساب الحكام اللبنانيين الأخطاء لدى معظم الاحتكاكات، غالباً بسبب وقوع اللاعبين أرضاً مطالبين بالخطأ، ولو كان غير مؤثر، وهذا يعود إلى عامل اللياقة البدنية لدى اللاعبين، الذين يفضّلون أن يبقى نسق اللعب منخفضاً.

الحكام قادرون على ضبط السلوك في الملعب أيضاً، سواءً من قِبل اللاعبين أو المدربين والإداريين، وهو أمر يُساهم في تحديد الوقت الفعلي للمباراة.

مقارنة مع دوريات أخرى

تقريرٌ لشركة «أوبتا» للإحصاءات، كشف أن معدّل اللعب الفعلي في أول 17 جولة من الدوري السعودي لموسم 2020-2021، بلغ 53 دقيقة، وأطول مدة لعب متواصل كانت خمس دقائق، وهو أمرٌ حدث في أربع مباريات. ووصل توقّف اللعب في مباراة واحدة إلى 128 مرة، مقابل 74 مرة كأقل رقم.

رابطة المحترفين الإماراتية لكرة القدم، كشفت بدورها عن معدّل اللعب الفعلي بعد أول خمس جولاتٍ في موسم 2020-2021، الذي بلغ 49,46 دقيقة.

لا تختلف هذه الأرقام كثيراً عن بعض الدوريات الأوروبية. قد تبدو صادمة الإحصاءات الصادرة عن شركة «Instat»، وأعدّتها «CIES». فمعدّل اللعب الفعلي في الدوري البرتغالي مثلاً، بلَغ 50,9 دقيقة، وهو الأدنى في ترتيب 20 بطولة أوروبية خلال الأشهر الأربعة الأولى من موسم 2017-2018. الدوري السويدي حلّ في الصدارة، بمعدّل لعب فعلي بلغ 60,4 دقيقة، مقابل 60,2 دقيقة في دوري أبطال أوروبا، و56,5 دقيقة في الدوري الإنكليزي الممتاز.

ميركاتو

ميسي يحلم بدوري الأبطال

أكد النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي خلال تقديمه كلاعب جديد في باريس سان جيرمان الفرنسي، أنه يحلم بإحراز لقب دوري أبطال أوروبا لكرة القدم الذي توّج معه شخصياً أربع مرات سابقاً.

وخلال المؤتمر الصحفي قال ابن الـ34 عاماً، «قلت إنّ حلمي هو الفوز بلقب آخر في دوري أبطال أوروبا، وأعتقد أنه (سان جيرمان) المكان المثالي للحصول على فرصة تحقيق ذلك».

وتُوّج ميسي بلقبه الرابع الأخير في المسابقة القارية عام 2015 مع برشلونة الإسباني، فيما يبحث سان جيرمان عن اللقب للمرة الأولى ولهذا السبب كان من أكثر الفرق تعزيزاً لصفوفه منذ انتقال ملكيته إلى قطر للاستثمارات الرياضية عام 2011. ووقع ميسي الثلاثاء عقد انتقاله إلى سان جيرمان لمدة عامين مع خيار التمديد لعام ثالث بعد الانفصال عن برشلونة الذي دافع عن ألوانه طيلة 21 عاماً وتوّج معه بجميع الألقاب الممكنة، بينها 10 في الدوري الإسباني و4 في دوري الأبطال من أصل 35 في جميع المسابقات. وقال ميسي خلال تقديمه في ملعب «بارك دي برينس» إنه «سعيدٌ للغاية» بانضمامه إلى سان جيرمان، مضيفاً «أتطلّع للاجتماع بزملائي، الطاقم، وأن أبدأ هذه المرحلة الجديدة»، مضيفاً بأنه كان من الصعب جداً عليه أن يترك برشلونة بعد هذه الفترة الطويلة.

ورحّب رئيس النادي ناصر الخليفي بأفضل لاعب في العالم ست مرات قائلاً «يُسعدني أن ليونيل ميسي اختار الانضمام لباريس سان جيرمان، ونحن فخورون بالترحيب به في باريس مع عائلته». وتابع «لن نخيّب آمال جماهير باريس سان جيرمان ونحن نصنع لحظة تاريخية والعمل الجدي يبدأ الآن»، متطرقاً إلى مسالة هدّاف نادي العاصمة كيليان مبابي الذي لم يجدد حتى الآن عقده (ينتهي في صيف 2022)، بالقول إن «كيليان باريسي، ببدو باريس سان جيرمان فريقاً لا يقهر هذا الموسم

ميسي خلال المؤتمر الصحفي امس (أ ف ب)

منافس بشدة. قال إنه يريد فريقاً قادراً على المنافسة، والآن، ليس هناك أي فريق أكثر تنافسية (من سان جيرمان). لا عذر له للقيام بأي شيء آخر (سوى البقاء مع الفريق)». ويبدو سان جيرمان فريقاً لا يقهر هذا الموسم، أقله على الورق، بعدما عزّز صفوفه بقائد ريال مدريد الإسباني قلب الدفاع سيرخيو راموس في صفقة انتقال حر، وقائد هولندا جورجينيو فينالدوم والحارس الإيطالي جانلويجي دوناروما في صفقتي انتقال حر أيضاً بعد انتهاء عقديهما مع ليفربول الإنكليزي وميلان تواليا، والنجم المغربي أشرف حكيمي من إنتر ميلان الإيطالي. ومن المؤكد أن القوة المالية لسان جيرمان والتخفيف من قواعد اللعب النظيف المالي للاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا)، فتحا الباب أمام نادي العاصمة الفرنسية لتحقيق هذه الصفقات وأبرزها ميسي بالتأكيد.

استراحة

كلمات متقاطعة 3808

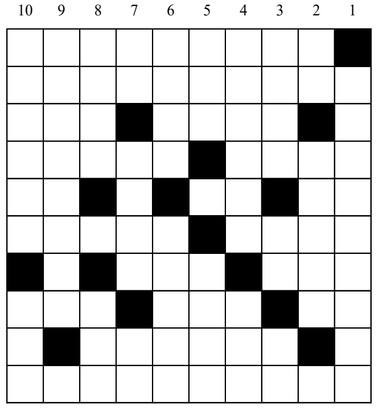

أفقيا

1- دولة أوروبية – 2- عاصمة منغوليا – 3- خلاف مزدوج – حبل الدابة – 4- رتبة عسكرية – دولة شرق أوسطية – 5- بواسطتي – صوت الرصاص – أغلق الباب – 6- أنثى الحمار – من الزواحف – 7- مدينة ليبية – ما تتزيّن به المرأة من مصوغ المعدنيات أو الحجارة – 8- للنداء – نسيج رقيق من القطن تُضمّد به الجروح – مكر وخبث – 9- ماركة سيارات – 10- رئيس حكومة لبناني

عمودياً

1- سلالة تولت الخلافة في الإسلام – 2- للتمنّي – إله النور عند الفرس - 3- صاحبي – قادم – حرف جر – 4- عائلة مصمم أزياء فرنسي إيطالي راحل – صفة بياض الشعر – 5- صك دين – مدينة سورية – 6- مكان قضاء الليل – من المنبهات – 7- منخفض بالأجنبية – حجر مكوّن من الرمل – عبودية – 8- أغضبك وأحرق أعصابك – ماركة سيارات – 9- مخرج سينمائي إيطالي راحل – 10- من مدن الأندلس المشهورة بآثارها العمرانية – إحدى الإمارات العربية المتحدة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بنو بنه – اس – 2- وسخ – أميركي – 3- روزفلت – تاب – 4- تر – اي – كوبا – 5- عت – القوس – 6- وب – رصيف – لتّ – 7- رؤوس – موناكو – 8- سردق – كوب – 9- بد – ين – ال – 10- يونس – مفتول

عمودياً

1- بورت مورسبي – 2- نسور – بوردو – 3- وخز – ضد – 4- فاتر – قيس – 5- بالي – صم – 6- نمت – أيوب – 7- هي – كلفن – اف – 8- رُتوق – اكلت – 9- اكابولكو – 10- سيباستوبول

sudoku 3808

7		8	5				4	
	5					1	2	9
	3		4	9	6			
	4	3		7				
		1	3		9	5		
				2		9	8	
			6	8	3			
2	6	5					3	
					1	4		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3807

5	4	1	6	2	3	8	7	9
7	2	6	9	8	1	3	5	4
8	9	3	7	4	5	1	2	6
6	7	5	1	3	9	4	8	2
1	8	4	5	6	2	9	3	7
9	3	2	4	7	8	6	1	5
4	1	7	8	5	6	2	9	3
3	6	9	2	1	7	5	4	8
2	5	8	3	9	4	7	6	1

مشاهير 3808

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة أعمال سعودية وزوجة الوليد بن طلال السابقة، خريجة جامعة نيو هافن في إدارة الأعمال. تعتبر أول أميرة تظهر في الإعلام وتتطالب بحقوق المرأة السعودية

■ 1+7+2+6+8+5 = المصيبة الكبيرة ■ 1+6+3+4 = عملة عربية ■ 1+9+10 = حروف العلة

حل الشبكة الماضية: **جون فلامستيد**

إعداد
نعوم مسعود

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسيوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500، 01759597
ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

كل يوم 4 آب... استعراضات متنوعة على أنقاض الجريمة

نزار نمر *

مرّ عام على وقوع الفاجعة. في فترة كان لبنان يشهد بدء تسارع وتيرة انهيار اقتصاديّ غير مسبوق في تاريخه، خنق متنفّسه الوحيد نفسه بانفجار غير مسبوق في تاريخ الانفجارات غير النووية، ولفظ أنفاسه مع جزء من العاصمة بيروت. لم يكتفِ ذاك اليوم المشؤوم بالتسبّب بالعذاب والمأساة، فتحوّل أيضاً إلى تاريخ مفصليّ، بل رمز، لاستثمار سياسيّ كان قد بدأ قبل عشرة أشهر مع انطلاق شرارة 17 تشرين 2019، ليواكب انهياراً اقتصادياً بدت أولى ملامحه قبل سنوات عدّة، وتمّ ترقيعه بـ«هندسات» قبل ضغط الزرّ لإزاحة الستار عن واجهته وانكشاف قباحة عمل «المهندس».

... وعفت الفوضى الإعلام

إذن، تحوّلت الفاجعة إلى فرصة للاستثمار السياسي، ليس فقط من قبل أحزاب وجهات خارجية، بل أيضاً وخصوصاً من وسائل إعلامية ومجموعات كانت قد ركبت قطار 17 تشرين، وبدأ يتلاشى سطوع نجمها، قبل أن تأتيها «الفرصة الذهبية». فمنذ اللحظات الأولى للانفجار بدأت الاتهامات والاتهامات المضادّة، وانتشرت الأخبار الكاذبة، وعفت الفوضى الإعلام على غرار شوارع بيروت المنكوبة. ومنذ ذلك الحين لا تتوانى تلك الوسائل الإعلامية والمجموعات «السياسية» عن بث الرعب في نفوس الناس والتحريض والتجييش المذهبيين والطائفيين، وصولاً إلى إعطاء سفراء دول مسؤولة عن خراب لبنان منصّات – لا بل عروشاً – داخل الاستديوات، للكلام عبرها «على الطالع والنازل» وتوزيع الاتّهامات العشوائية على من يحلو لهم من رأس الدولة نزولاً حتى أصغر موظّف، من دون أيّ رادع أو مستنكر أو مستفزّ. سنة قضتها وسائل الإعلام والمجموعات تلك تدافع عن مصالح الدولة العميقة وغرب الاستعمار، وها هي اليوم تستغلّ آلام العائلات المتضررة من انفجار المرفأ وتستثمرها سياسياً، إذ وجدت فيهم مادة «دسمة»، ليس لمحاولة الحصول على نسبة أعلى من المشاهدة فحسب، بل ولدسّ السم في العسل والتسويق لسياسات وكيانات معيّنة تستفيد منها، والتهجم على أخرى معارضة لمصالحها. وتتمّ هذه العملية بطريقة خطرة جداً، حيث تقوم وسائل الميديا الحديثة بإثارة مشاعر الناس وعواطفهم من أجل استمالتهم عبر نقطة ضعفهم، على طريقة إدوارد برنايز الذي يُعتبر الأب المؤسس لاستغلال المشاعر الإنسانية بغرض التسويق. والخطير أيضاً أنه يتم تغليف سياسات تضرب القيمة المجتمعية لدى الفرد وتهشّش العمّال وتعرّي المستضعفين من أي حماية اجتماعية، وتسويقها على أنها «الخلاص الوحيد» أو «الحل الوحيد المتاح أمامنا حالياً»، كما يحصل مع اقتراح خيار التفاوض مع صندوق النقد الدولي مثلاً. والعكس يصحّ، كما مع ملف التدقيق الجنائي المالي. فالهدف الأسمى هو إبقاء الحال على ما هي عليه، لما فيها من مصلحة لوسائل إعلامية ومجموعات استفادت من النظام القائم لعقود، وكذلك لرعاتها من أحزاب وكيانات ومصارف ومتموّلين ودول ومنظمات وغيرها، فيجري النفاق على الناس وإيهامهم بأن ما يُعرض هو مصلحتهم حصراً، وبالتالي تأمين غطاء للسياسات المبتغاة. يقول هؤلاء إن كلّ يوم هو 4 آب، فيُفهم (كما من المفترض) أنّ كلّ يوم هو لتذكّر الفاجعة، غير أنّ ما يعنونه حقّاً هو أنّ كلّ يوم فرصة جديدة للاستثمار السياسي.

أهداف الاستثمار السياسي

للاستثمار السياسي بجريمة انفجار المرفأ أهداف عدّة. بالنسبة إلى الأحزاب مثلاً، هي تستغلّ القضية لاستثمارها في إشكالية رفع الحصانات، أو للتحضير للانتخابات النيابية المقبلة. فكما القنوات اللبنانية، كذلك «القوات اللبنانية»، التي قامت باستعراضات متنوعة على أنقاض الجريمة، من احتفالات مبتذلة إلى أعمال بلطجة فاشية، وهي المعتادة على ذلك والتاريخ شاهد. أما بالنسبة إلى ما يسمى بالدولة العميقة، فالهدف حماية من استفادوا لسنوات من النظام القائم، من حاكم المصرف المركزي إلى أصحاب مصارف ورجال أعمال ومتعهدين وسياسيين وغيرهم من صقور ما يسمى «الحريرية السياسية» أتوا بسياسات اقتصادية مدمّرة وتسبّبوا بالانهيار الاقتصادي المالي النقدي. ولكن، يبقى هدف لا يتنبه له كثر، وهو الهجرة. ينسى البعض أن النظام القائم هذا لا يستفيد من هجرة الشباب والأيدي العاملة من لبنان فحسب، بل إن مرتكزه وأساسه يقومان على التهجير المتعمّد من أجل استدامته وإنعاش الاقتصاد الريعي الذي اعتمد عليه ولا يزال، حتى بعد وصوله إلى طريق مسدود. لذا فإنّ من واجب اللبنانيين التنبّه لمخططات التهجير هذه، الداخلية بقدر ما هي خارجية، وعدم الانصياع لها تحقيقاً لمطالب النظام ودول الغرب على حدّ سواء، بل المواجهة قدر الإمكان وبالوسائل المتاحة وعدم «إراحة» نظام التحالف الثلاثي أي طوائف وكومبرادورات ورأسمال غربي. فالاستغلال السياسي لقضية انفجار المرفأ الذي تزايد باطراد في الآونة الأخيرة، قد يبالغ في وجود العوامل المحفزة على الهجرة نظراً إلى «فوائد» الهجرة هذه بالنسبة إلى النظام والدول المستضيفة.

استمرار النظام النيوليبرالي

أخيراً (وليس آخراً) يأتي الاستثمار السياسي المخصص لتسويق مجموعات ممولّة خارجياً، عبر استخدام طابعها «العلماني» لإيهام الجمهور بأنها تريد إحداث التغيير المنشود؛ فالمشكلة فقط مشكلة أشخاص غير أكفاء تولّوا السلطة، وبمجرّد استبدالهم بآخرين «اختصاصيين» تُحلّ المشكلة، وكأنّ رياض سلامة وفؤاد السنيورة لم يُفرضا على اللبنانيين على أساس أنهما اختصاصيان. فبعدما سقط النموذج الاقتصادي بنظر الرأي العام، وصارت الدعاوى القضائية تلاحق حاكم مصرف لبنان في عدد من الدول، لم يعد هناك مجال لتسويق أكاذيب من طراز «السرية المصرفية» و«التجارة الحرة» وغيرهما إلّا عبر استحداث مجموعات ومنصّات جديدة، وهو أمر تشتهر بنسجه في بلدان العالم الثالث، الولايات المتحدة وخارجيتها واستخباراتها وما يسمى بحلفائها في شمالي الأطلسي، وتستفيد معها ضمناً صنيعتها «إسرائيل».

سيرجيو إنغرافالي ـ ألمانيا

> يتم التسويق لمجموعات «علمانية» الطابع، ممولة خارجياً، على اساس انها قادرة على التغيير المنشود... وانه يكفي ان نأتي بـ «اختصاصيين» كي تُحل المشكلة

يجب إذاً استمرار النظام النيوليبرالي الفريد من نوعه في العالم من حيث نزعته الاحتكارية، ولا سبيل إلى ذلك سوى التسويق لتلك المجموعات والمنصات المستحدثة على أنها علمانية وتدعم التغيير السياسي وترفض وجود «أحزاب السلطة الطائفية التي تسبّبت بالانهيار الاقتصادي» (هي بالمناسبة تتحفنا بالديمقراطية والمساواة وتقبّل الآخر). بذلك، تكون قد تجنّبت الغوص في الأسباب الحقيقية وراء الانهيار الاقتصادي المالي النقدي، ولم تفصح علناً عن النموذج الاقتصادي الحقيقي الذي تدعمه، وهو ليس سوى تجديد للنظام النيوليبرالي الاحتكاري القائم الذي يؤمّن استدامة الدين العام وعجز الميزان التجاري من أجل ضمان ارتهان لبنان الدائم للخارج، ومنعه من النهوض أو الازدهار كرمى لعيون الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات المحتكرة و«إسرائيل».

يتمّ التسويق مثلاً لخصخصة أصول الدولة المتبقية لأن «الدولة فاسدة وإدارتها سيئة» بينما القطاع الخاص «يعمل بشفافية وجودة»، وكأن الخصخصة لم تكن كل ما فعلته السلطة في العقود الماضية عبر تسليم مؤسسات الدولة ورقاب الناس للشركات الخاصة والوكالات الحصرية.

يتمّ التسويق للقطاع الخاص على أنه المنقذ و«النظيف»، وكأنّ المصارف و«سوليدير» وشركات الاتصالات والمستشفيات والجامعات الخاصة ومحتكري القمح والمحروقات والإسمنت والدواء والمنتجعات المتعدية على الشاطئ وغيرها الكثير، كلها تابعة للدولة أو تحت إدارتها، أو أنها أتت حديثاً بالباراشوت وتهدف لإنقاذ البلاد من محنتها.

يتمّ التسويق لفكرة أنّ الغرب لن يدعم وكلاءه في السلطة مجدداً ما لم تُنفّذ «الإصلاحات»، وكأنّه لم يدعمهم بل ويبقيهم في مناصبهم طوال سنوات، أو كأنّ حكّامه هم أفضل حالاً من نظرائهم في لبنان، أو كأنّ «الإصلاحات» هذه هي لمصلحة لبنان.

يتمّ التسويق للسفارة الأميركية والهبات الأميركية للجيش اللبناني، وكأنّ الولايات المتحدة ليست من تمنع حتى حلفاءها من تقديم هبات لهذا الجيش، أو أنّها ليست من تقدّم الفتات من أسلحة لا تصلح إلّا عند افتعال حرب أهلية، فيما تقدّم مليارات الدولارات وأحدث الأسلحة والطائرات الحربية لحليفها الأوّل عدوّ لبنان الأوّل الذي دمّر وقتل وفظّع في لبنان.

يتمّ تسويق أن «المقاومة في لبنان طائفية ويجب أن تكون مدنية»، وكأنّ حركات المقاومة الوطنية والعلمانية واليسارية لم تحارَب في القرن الماضي من قبل الأطراف نفسها (الخلاصة أنّ أفضل سلاح موجّه صوب الأراضي المحتلة، هو ذلك غير الموجود حالياً)... وهكذا دواليك.

تقرير المصير

صحيح أنّ هناك مشكلة بالطائفية السياسية ويجب التخلّص منها، ومن الجيّد أن يكون هناك حركات علمانيّة نابذة لها، إلّا أنّ المعركة الأهمّ اليوم هي بين خيارين: خيار العولمة الرأسمالية المتوحّشة والارتهان للمشاريع الخارجية وتشريع الاحتكارات، وخيار الاكتفاء الذاتي والحماية الاجتماعية والازدهار والتصدير. وهنا لبّ المشكلة. إذ إنّ الخيار الأخير لن يتحقق ما لم يوجد في لبنان أحزاب وطنية وحركات راديكالية ومزاج شعبي ثوري وطليعة ثورية وأهداف محدّدة، بدل التهريج والرقص في الشوارع (لا مشكلة في ذلك إنما لا تُصنع الثورات هكذا) وانتظار الإشارة من قناة تلفزيونية هنا أو منصّة ممولة خارجياً هناك. فقبل التحرر من رأس المال المشبوه، لا يمكن التحرر من سلطته. من هنا، لا أمل فعلياً بالتغيير الجذري في لبنان قريباً، فذلك يستدعي تحوّل المزاج العام إلى معرفة تامّة بمصالح المجتمع الحقيقية. ولكن ثمّة بصيص أمل يتمثل ببدء انحسار دور الإمبراطورية التي بات انهيارها الحتمي وشيكاً، وأقرب بكثير ممّا يظنّ وكلاؤها؛ وسيأتي النهار الذي ننشهد فيه تحوّل ولاء هؤلاء الوكلاء إلى القوّة العالمية التي ستملأ الفراغ الذي خلّفته الإمبراطورية بعد غياب الشمس عنها. وإلى ذلك الحين، سنحاول تفادي استثمارنا سياسياً، ونغنّي «تصبحون على وطن».

* باحث لبناني

محطّة دمشق على طريق الحرير: موانع ومحفزات

عبدالمنعم علي عيسى *

منذ أن انفجرت الأزمة السورية ربيع العام 2011 اكتفت بكّين بالتّواري وراء تقديم فعل الإسناد السياسي لدمشق الذي تمثّل في استخدامها، جنباً إلى جنب موسكو، لحقّ النقض «الفيتو» في مجلس الأمن لستّ عشرة مرّة، ضدّ مسودّات لقرارات كانت في جُلّها غربية لكنّها تُعد أحياناً بأذرع إقليمية، وهي في جُلّها أيضاً كانت تمثّل طبعات ملوّنة للقرار 1973 آذار / مارس للعام 2011 الخاص بليبيا الذي قاد لاستباحتها، ولاحقاً إلى تهشيم هياكل الدولة التي تشظّت بشكل أصبح من الصعب فيه عودة ملامحها من جديد كمدخل لا غنى عنه لعودة الاستقرار.

ولكي نكون أكثر دقة تجدر الإشارة إلى أن فعل التواري سابق الذكر كان قد حصل منذ العام 2012 الذي شهد اليوم الأخير من حزيرانه صدور بيان جنيف 1 ذائع الصّيت، الذي أيّدته بكّين بعد أن أضاف إليه وزير خارجيتها، هذا الحذر الطاغي يمكن أن تبرره حكاية «سور الصّين العظيم» التي تغوص عميقاً في الذات الجماعيّة الصينية، وهي تدلّ على نزعة متأصّلة فيها توحي بالميل إلى العزلة تلافياً للاخطار المحدقة مما يمتلئ بها ما وراء السّور، وثانيها هو أن التدخل الروسي الحاصل في سوريا أواخر شهر أيلول/ سبتمبر 2015، كان قد حدث بفعل حالة تلاقٍ روسي - أميركي، وهي في عمقها لا تتيح مشاركة طرف ثالث تحت أي ذريعة، عسكرية كانت أم اقتصادية، مع لحظ أنّ الفعل كان قد حدث في أوج الصدام الصيني الأميركي الذي شكّلت الأرقام التي كان يسجلها الاقتصاد الصيني نذيراً به منذ مطلع هذه الألفية، والتي بدا أنّها من النوع المهدد لانفراد المركز الأميركي بالسيطرة العالمية، ولذا لم يكن ممكناً نزوع بكّين لحجز مقعد لها في زمرة هي الأشد تعقيداً ممّا واجهه نظام القطبيّة الواحد الخارج إلى العلن منذ حرب الكويت 1991، على الرّغم من أن العديد من المنظرين والباحثين كان قد ارتأى فيها، أي في تلك الأزمة والتسوية التي يمكن أن تستولدها مدارات الصراع، سبيلاً لولادة نظام عالمي جديد، هنا كان العامل الداخلي طاغياً بالجنين إلى النور كلما لاحت فرصة مناسبة لذلك، ولا أدلّ على هذا من رؤية الغرب المتبلور منذ حملة نابليون على مصر 1798 - 1801، والتي أوصت بوجوب قيام عازل جغرافي ما بين شعبي بلاد الرافدين والشام وبين شعب وادي النيل، حيث المهمة الأولى للعازل هنا تكمن في كبح جماح التلاقيات كعامل ضامن، لا بديل عنه، لعدم تكرار تجارب النهوض التاريخي التي تكررت مرات بفعل السعي المتبادل بين تلك الشعوب منذ القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد، أي منذ أن نجح الأكاديون في توحيد بلاد الهلال الخصيب تحت رايتهم.

إذاً ما الذي دفع بكّين مؤخّراً لرمي كل تلك المحاذير جانباً والسير نحو دمشق، مما تشي به زيارة وزير الخارجية الصيني «وانغ بي» الحاصلة يوم 17 تموز المنصرم لدمشق، والتي شكل توقيتها، وإن كانت مقررة، دلالةً هامّةً تبرزها حالة الإصرار على حدوثها في لحظة سياسية فارقة من نوع أداء الرئيس الأسد للقسم إيذاناً بولاية رابعة، كان ذلك بالتأكيد مؤشراً معنوياً لربما أرادت بكّين القول من خلاله انطباعاً منفرداً من ذلك النموذج.

لم يكن تواري بكّين إذاً ناجماً عن سوء فهم لما يجري في منطقة لا تزال الأشدّ حساسية في العالم لكونها كانت نقطة تلاقٍ حضاري ثري، بل ومطارح خصبة لتلاقح الحضارات، كثيراً ما استولد في مراحل سابقة قطباً منافساً للغرب في العالمية، وهي بلا شك لا تزال تحمل في رحمها جنين ذلك القطب، فيما محاولات الرحم لا تزال قائمة للقذف بالجنين إلى النور كلما لاحت فرصة مناسبة لذلك، ولا أدلّ على هذا من رؤية الغرب المتبلور منذ حملة نابليون على مصر 1798 - 1801، والتي أوصت بوجوب قيام عازل جغرافي ما بين شعبي بلاد الرافدين والشام وبين شعب وادي النيل، حيث المهمة الأولى للعازل هنا تكمن في كبح جماح التلاقيات كعامل ضامن، لا بديل عنه، لعدم تكرار تجارب النهوض التاريخي التي تكررت مرات بفعل السعي المتبادل بين تلك الشعوب منذ القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد، أي منذ أن نجح الأكاديون في توحيد بلاد الهلال الخصيب تحت رايتهم.

إذاً ما الذي دفع بكّين مؤخّراً لرمي كل تلك المحاذير جانباً والسير نحو دمشق، مما تشي به زيارة وزير الخارجية الصيني «وانغ بي» الحاصلة يوم 17 تموز المنصرم لدمشق، والتي شكل توقيتها، وإن كانت مقرر له أن ينتهي مطلع أيلول/ سبتمبر المقبل، دلالةً هامّةً تبرزها حالة الإصرار على حدوثها في لحظة سياسية فارقة من نوع أداء الرئيس الأسد للقسم إيذاناً بولاية رابعة، كان ذلك بالتأكيد مؤشراً معنوياً لربما أرادت بكّين القول من خلاله أن شغفها بالتفاصيل لا يقل بالتأكيد عن شغف دمشق بها.

أولى المحفّزات هي أن الرئيس الأميركي جو بايدن ما انفك يعلن، وبراكم، نزعة هجومية اتجاه الصين التي وضعها في سياساته الإستراتيجية كـ «خطر» أوّل لا يفوقه أي خطر آخر على «العالم الحر» وقيمه

«الديمقراطية والإنسانية»، هنا يمكن القول أن بكّين التي أيقنت أن واشنطن ماضية نحو تسخين كل الجبهات في مواجهتها، ذهبت نحو استخدام الأدوات نفسها، إذ لطالما تاكد أن المواجهة حاصلة لا محالة ، فلتكن على كل الجبهات إذاً، ومن الجائز لنا هنا تبني هذا التصور السابق الذي يعزّزه رؤية صينية مفادها أن السياسة الأميركية أثبتت، على مر مراحلها، أنها لا تتمتع بـ «الصبر» الكافي واللازم لجني ثمار ما حققته آلتها العسكرية العملاقة، ولربما كان ذلك يعود في أساسه لخلل تكويني في طبيعة النظام الأميركي التي تفرض عليه أداءً هشاً في مقاربته للأزمات، وقصر نفس يستعجل دائماً جني المحاصيل في غير أوانها. وثانيها، أي ثاني تلك المحفزات، هي الانسحاب الأميركي من أفغانستان الذي بدأ شهر أيار/ مايو الماضي، والذي من الصيني في تلك المحطة، وهي لا شك تمثل ورقة رابحة من العيار الثقيل بيد دمشق سوف تعزز من مواقعها تجاه حلفائها قبيل أن تفعل تجاه الخصوم، فاتساع مروحة الخيارات يعطي بالتأكيد هامش مناورة أكبر، بما لا يقاس، مما كان الأمر عليه قبيل منتصف تموز/ يوليو الماضي، وهو في الوقت نفسه يدفع نحو المزيد من التلاقيات على طريق دمشق - بكين.

لكن هامش المناورة المتسع آنف الذكر لا يخلو أيضا من «معوقات» تحول دون سرعة استعماله، فبكين التي أرادت إيصال رسالة مفادها صدور القرار بالخروج من دائرة الظّل، تدرك أنّ دون ذلك عقبات ليس من السهل تذليلها، على رأسها أنّ دمشق يجب أن تختار ما بين دعمين، الأول روسي يذهب نحو محاولات إعادة سوريا إلى الجامعة العربية الذي يفترض سيلان رأس المال الخليجي لإعادة إعمار سوريا، وهذا، من وجهة نظر صينية ، ستكون له تداعياته الكبرى على النسيجين المجتمعي والثقافي السوريين، إذ لطالما كان للمال، كما السلاح، حمولاته الكبرى على المجتمعات التي يدخلها، ولا شك أن رأس المال الخليجي مرتبط، بشكل أو بآخر، بأجندة أميركية واضحة المعالم والأهداف، ثم أن بكين تتحسّب لشيءٍ آخر لايقل أهمية عن الشأن السابق، ومفاده أنّ على دمشق أن تتخلى أيضا عن دور «اقتصاد الظلّ» الذي عاشته دمشق سنيّ الأزمة، وإذا ما كان ذلك مبرراً لظروف فرضتها الحرب الشرسة، فإنه لا يصبح كذلك الآن، خصوصاً أنّ أولويات المرحلة المقبلة يعلوها شعار إعادة الإعمار الذي له حمولاته هو الآخر على أكثر من صعيد.

من دون أدنى شك ستجد دمشق نفسها معنية بالتقاط «اللحظة» الصينية، آملاً في أن يمكّنها ذلك من استعادة الدور الذي سيمكّن هامش فرض نفسها من جديد لاعباً فاعلاً، لا منفعلاً فقط، في المنطقة، الأمر الذي لا يتيحه الدعم الروسي إلا بحدود ضعيفة لا تكفي لاستعادة دور الماضي الذي كان ولا شك إحدى مبررات الإستقرار الذي عاشته دمشق لمدة تقارب العقود الأربعة، وبكين أيضاً ستجد نفسها معنية بالتقاط «اللحظة» السورية التي تشكل باباً واسعاً للولوج إلى منطقة لا تزال الأشد حساسية في العالم بالرغم من تراجع اعتماد الاقتصاد العالمي عموماً، والأميركي خصوصاً، على النفط المصدر منها، فالثابت هو أن هذي المنطقة لا تزال تلعب دور «بيضة القبان» في توازنات على امتداد القارتين الآسيوية والأفريقية.

دون الإمساكين إذاً، الصيني باللحظة السورية والسوري باللحظة الصينية، هناك الكثير مما يعوق، ويحفّز في آن، ما يجعل من تبلور الخيارات فعلاً بطيئاً، يزيد من ذلك أنّ دمشق ترى أن الكل يسارع باتجاهها الآن مما يشير إلى قرب مواسم الحصاد.

> ستجد دمشق نفسها معنيّةً بالتقاط «اللحظة» الصينية، آملاً في أن يمكنها ذلك من أن تعيد فرض نفسها من جديد لاعباً فاعلاً في المنطقة، لا منفعلاً فقط

* كاتب سوري

على الغلاف | «الإمارات ليكس»... تابع

أبو ظبي تتنبّأ بـ«التحوّل» السعودي

زمن عُمان آتٍ... فلْنتشبّثْ!

لم يكن عبثاً جنوح ابن زايد إلى محاولة التحكّم بسلوك نظيره ابن سلمان (من الويب)

حسين إبراهيم

في عُمق قلق أبو ظبي على سلامة نظام الحُكم، تأتي السعودية كتهديد حقيقي. فلم يكن عبثاً جنوح وليّ عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، إلى محاولة التحكّم بسلوك نظيره السعودي، محمد بن سلمان، المندفع والقليل التجربة، بعدما ساهم بنفسه في رفعه إلى مرتبة الحاكم الفعلي للمملكة، قبل أن يفطن الأخير إلى مكائد جاره، فيُخرج الخلافات المتراكمة معه إلى العلن دفعة واحدة، بعد سنوات من التحالف المصطنع، الذي أمْلته لحظة اضطراب إقليمي كانت تفرض مثل هذا التلاقي، حمايةً لهما معاً. والتهديد السعودي لنظام الإمارات يصبح أبلغ أثراً عندما يحصل تقارب بين المملكة وبين سلطنة عمان، التي يَنظر إليها حكّام أبو ظبي بوصفها خطراً استراتيجياً بالتأسيس، يمسّ الوجود. فالإمارات «السلوخة» عن الساحل العماني، هي دولة ذات وظيفة لا تنفصل عن كينونتها، وتتّسع يوماً بعد يوم، وتتّضح خطورتها أيضاً يوماً بعد يوم، منذ أن كانت متصّة للمصالح البريطانية أيّامَ صيد اللؤلؤ وتجارة التوابل، ثمّ قاعدة عسكرية أميركية بعد طفرات النفط، وما استدعته من مغامرات كثيرة بينها حروب الخليج، والتدخّلات العسكرية المستمرّة حتى اليوم في بعض ميادين ما سُمّي «الربيع العربي» إلى أن أصبحت أخيراً مركزاً للتجسّس العالمي لـ«الموساد» الإسرائيلي. لكن الخليج هو الخليج؛ له طريقته الخاصة في العداوة والتنافس والتآمر والكيْد، كما في الصداقة والودّ والتحالف والتقاطع. فبين كلّ دولتَين متجاورتَين في الخليج أسباب لا تُحصى للتعاون، ومثلها للخلاف، والظروف وحدها هي التي تحدّد متى يكون التحالف، ومتى يكون الخلاف، ودائماً غريزة بقاء النظام هي الحاكمة.

ما حدث أخيراً من تقارب بين السعودية وسلطنة عمان قد يُعتبر أخطر تهديد للإمارات، في دورها السياسي والاقتصادي المعزّز بكونها حاجةً للمملكة. فأنّ تُيمّم الأخيرة وجهها الآن شطر السلطنة، يعني حُكماً، في عقل أبناء زايد، الإقلاع عن بلدهم كخيار. فالتاريخ كلّه يقف بين «الدولة» وبين «السلطنة» اللتين كانتا أرضاً واحدة، تحمل اسم «ساحل عمان». والاسم وحده يكفي للدلالة على عراقة المؤسّسة السلطانية في عمان التي تعود جذورها إلى منتصف القرن الثامن عشر، مقابل أن أصبحت الإمارات العربية المتحدة، التي تتكوّن من إمارات متناحرة - متصالحة توحّدت في عام 1971 تحت راية زايد، المنقلب على أخيه شخبوط، بدعم بريطاني. وهي حكاية صراع قديم على الأرض والولاء، تَستخدم فيها الإمارات قوّتها المالية ودورها الوظيفي، فيما تضع فيها عُمان عراقتها وموقعها الاستراتيجي، الذي تبني عليه سياسة «الحياد الإيجابي» في كلّ الصراعات المحيطة بها، بما يمكّنها من لعب دور الوسيط الفعّال، وإن كانت تُؤخذ عليها اتّصالاتها بإسرائيل، والتي تنضبط هي الأخرى على إيقاع عُماني خاص، لا يتشبّه لا بالإيقاع السريع للتطبيع الإماراتي والبحريني، ولا بالهندسات السياسية السعودية المفضّلة على قياس تطبيع ما زال غير قابل للصرف في أسواق السياسة والتحالفات، التي يراد منها تعزيز موقع الوافد الجديد إلى مؤسسة الحُكم السعودية، في زمن المراحل الانتقالية الصعبة، في هذه المنطقة المنكوبة بصراعات لا تنتهي.

وعلى الضفّة الأخرى من الجزيرة العربية، المطلّة على البحر الأحمر، صراع كامن آخر لا يقلّ خطورة بين السعودية ومصر على مخزونات الغاز. صراعٌ مفتوح على قوى أخرى من زاوية قدرة كلّ منهما على إخضاع الآخر، وإن كان الأول يملك أوراقاً أكثر تأثيراً، ولا سيما في ما يتعلق بالسوق الآسيوية، أو أسواق الأردن أو مصر أو إسرائيل، أو السوق الأفريقية، لكي يبني على ذلك مسار خطط تنمية البنية التحتية لمناطق غرب المملكة؟

تشير الدراسة المعنونة: «كيف تنظر السعودية لفرصها في استثمارات الطاقة في البحث الأحمر؟» إلى خلاف مصري – سعودي كامن حول التعامل مع مخزونات البحر الأحمر على رغم ترسيم الحدود البحرية بينهما، وجاء في هذا الصدد حرفياً:

«سياسياً، لا تغيب شبهة اعتزم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تبني سياسة الأمر الواقع مع المملكة، والمضي قدماً في مشاريع الغاز، إثر الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية، وقبل إقرار الاتفاقية المؤسسة لكيان البحر الأحمر. وتتزامن تصريحات الطرفين مع عدم خروج اجتماع مسؤولي الدول المشاطئة لحوض البحر الأحمر في القاهرة بنتائج معلنة، أو موعد لقاء جديد في ظل شبه اعتراض مصري على الرؤية السعودية لمشروع الكيان الإقليمي، وسعي القاهرة لتوظيف الكيان كورقة ضغط على إثيوبيا (الدولة غير العضو) ولدعم نفوذها في شرق أفريقيا».

تضيف الدراسة الإماراتية: «ومن شأن شروع الجانب المصري في أعمال إنتاج موسعة، قبل إقرار الكيان المؤسسي لدول البحر الأحمر، أن ينتج حالة من التنافس على الطاقة في حوض البحر الأحمر مماثلة لحالة شرق المتوسط. وقد يشجع سلوك القاهرة كلاً من الخرطوم (بدعم صيني، على رغم عدم استقرار الأوضاع في السودان حتى الآن) وجيبوتي (بدعم صيني وفرنسي) وشمال الصومال (بدعم إماراتي) وأسمرا (بدعم إثيوبي وإماراتي وإسرائيلي)، على تطوير إنتاجها، وتحويل الحوض إلى منطقة صراع تستنزف موارد ونفوذ المملكة في حال لم تستعد له منذ الآن».

وتشير الدراسة إلى «عسكرة مجال الطاقة وبروز لاعبين غير تقليديين من خارج الإقليم»، وتنقل عن «تقديرات سعودية» أن اقتصادات الطاقة وخدماتها في البحر الأحمر «قد تشتمل على لاعبين جدد من خارج الإقليم، حيث تضم المنطقة قواعد عسكرية لدول غير مطلّة على البحر الأحمر (تركيا والإمارات)، إلى جانب الوجود الإيراني غير التقليدي على السواحل اليمنية، وقواعد قوى دولية صاعدة (الصين) وقد تلحقها (ماليزيا) مستقبلاً، بجانب الوجود التقليدي للدول الغربية (أميركا وفرنسا)، واستمرار الاستحواذ الإماراتي على مرافق موانئ مطلة على البحر الأحمر، ما قد يجعل المملكة خارج المنافسة، ما لم تتبنّ سياسة التمدد العسكري في الإقليم وسياسة الاستثمار الموسع في البنى التحتية لبلدان الساحل».

وفي ملاحظة لا تخلو من دلالة، أشارت الدراسة إلى أن «أية مخاطرة بالمضي قدماً في استخراج غاز البحر الأحمر بغرض التصدير قد تمثّل عواقب سياسية غير مأمونة النتائج على المملكة، في حال تأثرت الاتفاقيات القائمة بين الدول المنتجة والمستوردة للغاز بدخول معروض سعودي جديد للخارج، وفي ظل عدم وجود سعر عالمي موحد للغاز. كما ستتأثر اقتصادات عواصم مؤثرة وتكتلات شركات عالمية كبرى بتلك الزيادة. وحسب تقديرات استخبارية متشائمة، فقد تتّجه هذه القوى لدعم وتبني سياسة لزعزعة وإسقاط نظام الحكم في المملكة، مثلما حدث مع الرئيس المصري المخلوع (محمد مرسي) عند مناقشته ترسيم الحدود المصرية مع قبرص التركية، بشكل هدّد - وقتها - المصالح الإسرائيلية واليونانية، ومشاريع شركات «بي بي» و«شل»، و«موبيل»، بشكل مباشر».

وتمضي الدراسة الإماراتية بالقول: «وهناك حالة من شبه التشبّع لأسواق الغاز والطاقة في مصر والأردن وإسرائيل، والتي تسدّ احتياجاتها من غاز المتوسط في الوقت الحالي، وعلى امتداد العشر سنوات المقبلة، وبالتالي فإن الدخول لتقديم عرض مغر لأي من تلك الدول، قد يثير توترا في ترتيبات تم الاتفاق عليها».

وتضع الدراسة إشكالية أخرى أمام استفادة السعودية من ثروات البحر الأحمر، من خلال وضعها أمام المحور السياسي المقابل: «وتمثل مخزونات الطاقة في منطقة البحر الأحمر رأس مال جيو - سياسي لبلدان الاعتدال العربي (السعودية ومصر والأردن)، في مقابل مخزونات الطاقة لدى إيران وحلفائها في العراق وسوريا ولبنان، وبالتالي قد يؤدي أي تحرك متعجل لاستخدام تلك المخزونات، قبل ضمان احتواء بغداد ودمشق وبيروت في الاصطفاف العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إلى إعادة إحياء مخططات مد الغاز الإيراني إلى السوق الأوروبية، واستدامة النفوذ الإيراني على شمال المنطقة العربية باعتراف غربي اقتصادي وسياسي، وإعادة المناخ السياسي الإيجابي بين طهران والغرب لمدة أطول».

وتضاف إلى ذلك كلّه صعوبات تتّصل بالبنى التحتية، إذ تنسب الدراسة الإماراتية إلى خبراء طاقة سعوديين قولهم إن «منطقة شرقي المتوسط تتميّز عن منطقة البحر الأحمر بوجود وفرة في إمكانيات البنية التحتية، وتنوع في شبكات النقل والخدمات وعدد كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتعاقد معها الشركات الكبرى من الباطن، ما يجعل الأولوية الحالية على ضوابط استثمار الطاقة لمنطقة شرقي المتوسط وليس لمنطقة البحر الأحمر».

وتقدم الدراسة توصيات مثيرة للاهتمام في التعامل مع ملف الطاقة في البحر الأحمر إلى صانع القرار السعودي، وتشير إلى علاقة محتملة يمكن نسجها بين السعودية وإسرائيل في مجال النفط، إذ ورد فيها ما يلي:

«تقع منطقة (نيوم) في موقع استراتيجي يطل على المناطق الشمالية لحقول الطاقة على البحر الأحمر وقد تربط المدينة انتاج الغاز السعودي بشبكة المستهلكين في الأردن ومصر وإسرائيل في المستقبل عبر البحر، إذا ما أراد صانع القرار اقتسام حقوله في منطقة البحر الأحمر بين حقول شمالية وحقول جنوبية مرتبطة بالسوق الآسيوية والسوق الأفريقية في المستقبل، أو السوق الداخلية. وتظهر فرصة لإنشاء مدينة خاصة بأعمال الأبحاث والتطوير لصناعات الطاقة في (نيوم) تتولى توطين وتطوير تكنولوجيات التنقيب والحفر والتخزين والنقل، والتي قد تستفيد من امتياز حرية الحركة داخل (نيوم) بين المملكة والأردن ومصر، وقد تبرم شراكات في المستقبل مع شركات وجامعات إسرائيلية».

كما تتضمّن التوصيات تحريضاً للسعودية على مصر وصولاً إلى اقتراح ممارسة الضغط على الأخيرة سياسياً واقتصادياً، بموازاة استمرار قيادة الإمارات في لعب دور المُوازن بينهما. جاء في هذه التوصيات ما نصه:

1- «يمكن لصانع القرار السعودي أن يعرض على القاهرة تولي شركة أرامكو أعمال حفر واستخراج الغاز في المناطق التي اعلنت عنها الحكومة المصرية في البحر الأحمر، مقابل تمرير الصيغة السعودية لمشروع كيان البلدان المشاطئة لحوض البحر الأحمر (المتعثر سياسياً). ويمكن لأرامكو أن تعطل المحادثات لاحقاً أو تطيل أمدها، بدعوى دراسات الجدوى ونواقص البنية التحتية، أو أن تتحكم في عملية الإنتاج ضمن إطار تفاهمات إنتاج مستقبلي مشترك تبرمها مع (شل، وبي بي، وإكسون موبيل) المنغمسين في أنشطة الاستخراج بشرق المتوسط، بشكل يمنع تضرر تلك الشركات، وبديم العلاقة الاستراتيجية لها معهم».

2- «يوصى صانع القرار السعودي بالضغط على الرئيس السيسي بكل ما هو متاح من أدوات سياسية أو اقتصادية سعودية لإنهاء دور الجهات القضائية في ملف اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، والذي ما زالت تنظره بعض المحاكم الفرعية، وقد تستخدمه جهات قضائية ضد الرئيس السيسي، في حال أي أزمة داخلية، أو قد تلوح به أي حكومة مقبلة في مصر تأتي بعد الرئيس السيسي. ولذا فإن أي تطور سياسي في القاهرة بخصوص النظام الحالي سيعيد التفكير في عدم استيراد الغاز أو تصديره وتوجيهه للاستخدام المحلي، وقد تجد القاهرة في العوار الدستوري لاتفاقية ترسيم الحدود مع المملكة الفرصة لمناقشة ذلك الأمر».

كما توصي الدراسة بإظهار حرص المملكة على سدّ احتياجات الأردن لضمان عدم توجهه لاستيراد الغاز العراقي أو الإيراني، ويمكن الإقدام في أولى خطوات تحقيق ذلك من خلال التواصل معها، تزامناً مع تحسين العلاقة مع السعودية وتوسيع الخدمات الموجّهة إليها، عبر زيادة حركة المسافرين ونقل البضائع، وتعزيز نقاط الحدود البرّية، وتطوير ميناء الفجيرة، وإتمام مشروع القطار السريع الذي يربط البلدين، بأمل إنجازه في عام الجاري.

الدراسة الثانية الصادرة في 13 أيلول 2020: "من خلال اجتماعات الفريق التفاوضي والفرق الفنّية ضمن مفاوضات التجارة الحرة، نلاحظ أن هناك تعطيلاً أو تأخيراً في الجولات التفاوضية بين تكتل دول المجلس والدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ونرى بأنه يجب أن تكون هنالك رؤية وآلية واستراتيجية واضحة وممنهجة حول مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة، حيث إن بعض دول المجلس - وتحديداً المملكة العربية السعودية - تقدم على مواقف لا تخدم الجولات التفاوضية وتعرقل إحراز تقدم فيها، وتُعتبر في منظور الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى تراجعاً في المواقف التي تمّ الاتفاق عليها في الجولات التفاوضية السابقة".

وكانت الجهة ذاتها (وزارة الاقتصاد الإماراتية) قد أصدرت تقييماً مماثلاً في التقرير نصف السنوي الثاني للعام 2019 حول آخر المستجدّات في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، حيث ذكرت أنه "بطلب من السعودية تمّ إرجاء تقديم العرض الخليجي الموحّد للسلع مع الصين، وإرجاء تبادل العروض والطلبات المتعلّقة بالسلع بين الجانبين، كما تمّ بطلب من السعودية الغاء اجتماع الفريق الفنّي المختصّ بالسلع قبل أقلّ من يومين من انعقاده الذي كان من المفترض أن يُنهد لعقد الجولة العاشرة للمفاوضات بين دول المجلس والصين".

الدراسة الاولى: الطريق البري الغماني ـ السعودي

تُظهر دراسة أعدّتها جهة تابعة لوزارة الخارجية الإماراتية وموجّهة إلى ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، في نيسان 2019، قلقاً من مشروع طريق «بطحاء – شيبة – أم الزمول»، المنفذ الحدودي لسلطنة عُمان مع المملكة العربية السعودية. وكان مقرراً أن يتمّ إنجاز هذا الطريق بالكامل في نهاية 2019 وهو يربط السعودية وعُمان برّاً، ويمرّ بمنطقة الربع الخالي السعودية، بطول إجمالي يبلغ 564 كيلومتراً، بكلفة تجاوزت المليار ونصف المليار ريال سعودي (أكثر من 420 مليون دولار أميركي).

وقد انطلق العمل بالمشروع في أجواء الأزمة بين قطر من جهة، ودول الخليج الثلاث: السعودية والإمارات والبحرين، ومعها مصر من جهة أخرى، وجاء في إطار تعويض الرياض عن الخسائر التجارية الناجمة عن محاصرة الدوحة، إضافة إلى البحث عن متنفّس سياحي لها، والأهمّ العمل لاحتواء غضب عُمان ضمن المنظومة الخليجية التي تقودها الرياض. في حين تبحث مسقط عن توظيفات استثمارية سعودية تدعم اقتصادها.

وعلى رغم التأخير في إنجاز المشروع بسبب طبيعة الأراضي التي يمرّ بها الطريق في الجانب السعودي، وفق تبريرات الرياض التي حرصت، كما يبدو، حينها، على عدم إثارة حساسية دولة الإمارات وتوجساتها من المشروع، تم إنجاز القسم الأكبر من الطريق وفتحه أمام حركة السير.

تلخّص الدراسة الإماراتية المكاسب الاقتصادية لكل من السعودية وعُمان من هذا الطريق البري، ومخاوف الإمارات من انعكاسات المشروع على مصالحها.

1- المكاسب الاقتصادية السعودية والعمانية من المشروع، وتتمثّل وفق المنظور الإماراتي بالآتي:

أ- تكريس عُمان وجهة سياحية للسعوديين.

ب- خفض كلفة شحن الواردات والصادرات بين البلدين، وخفض كلفة النقل، وتنمية الاستثمار والتبادل التجاري بينهما.

ج- تستفيد عُمان من الصناعات البتروكيميائية السعودية ومواد البناء للانتهاء من ميناء الدقم العُماني، كما تستفيد السعودية من بيع هذه المنتجات لجار قريب.

د- تعويض نقص الصادرات السعودية الذي حصل جرّاء مقاطعة قطر، بزيادة الصادرات إلى عُمان.

هـ- زيادة الاستثمارات السعودية في قطاعات عدة في عُمان، مثل الطاقة والتعدين والسياحة ومصائد الأسماك، والاستفادة من موقع البلدين الجغرافي في إطار بناء شبكة لوجستية أوسع للنقل.

و- استفادة السعودية من ميناء الدقم العماني والطريق البري بين البلدين لدعم قدراتها في الاستيراد والتصدير عبر موانئها على البحر الأحمر.

2- المخاوف الإماراتية: تورد الدراسة مكامن القلق لقيادة أبو ظبي من الربط البري بين السعودية وعُمان، من خلال النظر إليه على أنه مؤشر إلى «رغبة البلدين في إعادة تعريض العلاقات بينهما» وفق الآتي:

أ- فتح باب للتنسيق والحوار العماني – السعودي بعيداً عن الإمارات.

ب- تنويع المنافذ البرية لعمان لتجنّب أي أزمة اقتصادية في حال حدوث توتّر سياسي مستقبلاً مع الإمارات.

ج- تعزيز مكانة عمان في لعب دور الوساطة بين السعودية وإيران مستقبلاً، بموازاة سعي السعودية إلى تعديل موقف عُمان الثابت على الحيادة الإيجابي حيال إيران، بما يجعل موقفها أقرب إلى السعودية.

د- سعي السعودية إلى احتواء عُمان تجنّباً لحدوث شرخ خليجي ينتج عنه حلفان: حلف عمان والكويت بالمضي قدماً، وحلف الإمارات والسعودية والبحرين.

هـ- فتح باب لتعزيز التعاون الأمني بين الولدين.

و- من الوارد أن يؤثّر الطريق البري العُماني – السعودي على الطريق الذي يربط الإمارات بالسعودية.

ز- من الوارد أن يؤدي افتتاح الخطّ البري التجاري المباشر بين عُمان والسعودية إلى تراجع أهمية ميناء جبل علي في دبي وتقليل الاعتماد على الحدود البرية السعودية - الإماراتية.

ح- قد يفتح هذا المشروع أمام السعودية وعمان آفاق الحوار والتعاون دون الحاجة للرجوع إلى دولة الإمارات.

إزاء هذه المخاوف جميعاً، توصي الدراسة الإماراتية بالخطوات الاستيعابية التالية:

1- الابتعاد عن مهاجمة عُمان في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

2- زيادة الاستثمارات الاقتصادية الإماراتية في عمان.

3- تعزيز التواصل مع عمان بما يرسّخ التوازن الإقليمي للإمارات».

4- تطوير ميناء الفجيرة وزيادة التواصل معها، في مواجهة مخزونات إيران وحلفائها في العراق وسوريا ولبنان، مع ما يعنيه هذا من إمكانية إعادة إحياء المشروع الإيراني لمدّ أنابيب غاز إلى السوق الأوروبية عبر المتوسّط. وتتمحور التوصيات الإماراتية (لتمريرها إلى السعودية)، إزاء ما تُقدّم حول وجود فرصة لإنشاء مدينة خاصة بأعمال أبحاث وتطوير لصناعات الطاقة في مدينة نيوم، مع إمكانية إبرام شراكات في المستقبل مع شركات وجامعات إسرائيلية. كما تستبطن التوصيات تحريضاً للسعودية على مصر - على أن تلعب الإمارات دور الموازن بينهما - خُلاصته حمْل شركة «أرامكو» (إنما بنيّة التعطيل والعرقلة) على القيام بأعمال الحفر في المناطق التي أعلنت عنها الحكومة المصرية، والضغط على الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإنهاء دور القضاء، في ملفّ ترسيم الحدود البحرية، وأيضاً إبقاء التواصل الإماراتي مع مصر في أعلى درجاته، لتَخلُص التوصيات إلى أن توازن القوى في البحر الأحمر، مصلحة إماراتية.

جاء مشروع الطريق البري في إطار تعويض السعودية عن الخسائر التجارية الناجمة عن محاصرة قطر (أ ف ب)

يصبح التهديد السعودي لنظام الإمارات أبلغ الرا عندما يحصل تقارب بين المملكة وبين سلطنة عمان (أ ف ب)

> **انْ تُيمّم السعودية وجهها شطر عُمان يعني حُكماً، في عقل أبناء زايد، الإقلاع عن بلدهم كخيار**

> **قد يؤدي افتتاح الخط البري التجاري المباشر بين عُمان والسعودية إلى تراجع اهمية جبل علي في دبي**

عرقلة سعودية لمفاوضات التجارة الحرّة

في المفاوضات الجارية بين دول "مجلس التعاون الخليجي" وتكتّلات دولية عدّة، لا تبدو الأمور على ما يرام بين أركان فريق التفاوض الخليجي. إذ تُظهر مذكّرة داخلية صادرة عن وزارة الاقتصاد في الإمارات حول آخر المستجدّات في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرّة بين دول المجلس والدول والتكتّلات الاقتصادية الأخرى في النصف الأول من العام 2020، إلقاءً للوم بشكل واضح على السعودية.

ويقول التقرير عن المفاوضات التجارية مع الصين، إنه "حصل تراجع من جانب دول المجلس في نسبة عدد بنود التعرفة الجمركية التي سيغطّيها الاتفاق من نسبة بين 90 في المئة و93 بالمئة في الجولة السابقة، لتصبح 49,5 بالمئة، بعكس توقّعات الجانب الصيني، وذلك نتيجة تراجع المملكة العربية السعودية عن جدول عرض بنود التعرفة الجمركية السابق".

الحدث

إسرائيل تفعّل «الخطّة باء»
التهويل سلاحاً في المواجهة البحرية

لا تملك إسرائيل، في المواجهة البحرية مع إيران، الكثير من الخيارات. ولذا، فهي تحاول العمل على «ابتداع» حلول، يمكن لاتّباعها من وجهة نظرها، أن يفضي إلى ردّ إيران عن استخدام تلك الساحة في مواجهة أعدائها. «حلول» تستند إلى مبدأ التهويل، الإسرائيلي - الأميركي المشترك، الكفيل بـ«كيّ الوعي»، المؤدّي في نهاية المطاف إلى «تأديب» الخصم، وفق ما تأمل تل أبيب. لكن دون تحقّق تطلّعات الكيان العبري في هذه المواجهة، عقبات كبيرة ليس أقلّها أن طهران غير معنيّة بالتراجع في ساحة يدها هي الطولى فيها

يحيى دبوق

لم تتراجع تل أبيب عن المقاربة التحريضية التي باشرت تطبيقها أخيراً ضدّ طهران، في أعقاب استهداف سفينة بمُلكية إسرائيلية في خليج عمان قبل أسبوعين. وهي مقاربة تستهدف استثمار تموضع شركاء إسرائيل العدائي بوجه إيران، واستخدامه في التهويل على الأخيرة، على أمل دفع أولئك الشركاء إلى العمل الميداني ضدّ الجمهورية الإسلامية، لمنعها من مواصلة استهداف إسرائيل في الساحة البحرية، سواءً ابتداءً أو ردّاً، ومن دون أن تتراجع هي، في المقابل، عن مواصلة اعتداءاتها في ساحات مواجهة أخرى، غير بحرية. هكذا، تبدو «شهيّة» إسرائيل لتحويل التهديد إلى فرصة، كبيرة جدّاً، بل ومتطرّفة. وعلى رغم أن الهجوم والردّ المباشر عليه انتهيا، إلّا أن تداعيات ما بعد الفعل باتت أكثر وضوحاً ممّا كانت عليه سابقاً.

أرادت إسرائيل، منذ البداية، تحريض «المجتمع الدولي»، والمقصود هنا الولايات المتحدة تحديداً، على التعامل مع الهجوم على السفينة الإسرائيلية على أنه عمل «جرمي» يستهدف الملاحة الدولية، وليس إسرائيل تحديداً، ما يستلزم الردّ على إيران على نحو كفيل بردعها عن استخدام هذا النوع من السلاح: الساحة البحرية. وفي خلفية ذلك السعي الإسرائيلي، اعتقادٌ بأن ما لا تقدر تل أبيب على فعله، يمكن لـ«الشركاء» التكفّل به، خصوصاً بالنظر إلى دونيّة الأولى في الساحة البحرية، حيث ستفعل ما تستطيع لمنع استمرار المواجهة فيها، فيما تحتاج إلى مدد في تلك المهمّة من واشنطن وحلفائها. على أن هذه المقاربة الإسرائيلية لم تجد تجاوباً كبيراً لا في واشنطن ولا في الغرب عموماً، إذ ظلّ التردّد سيّد الموقف هناك. لكن إن لم يكن الفعل الميداني المباشر ممكناً اليوم بحسابات الولايات المتحدة لفوائده وتداعياته وأثمانه، فليُعمَل الصوت في وجه إيران، وهو ما حصل بالفعل.

تطوّرَ حَقّ، من وُجهة نظر تل أبيب، نتيجة مهمّة يمكن البناء عليها في ما بعد، لدفع طهران نحو التموضع الدفاعي في مواجهة احتمال قدوم الردّ الأميركي. بتعبير آخر، تأمل إسرائيل أن تترسّخ في وعي صاحب القرار الإيراني إمكانية الردّ على أيّ هجوم جديد من قبيلة، بحرياً، فيبدو صعباً، ودونه تبعات سلبية ستكبح أيّ نيّة لدى تل أبيب بالمضيّ فيه.

> تأمل إسرائيل أن تترسّخ في وعي صاحب القرار الإيراني إمكانية الردّ على أيّ هجوم جديد من قبيله

بالنتيجة، يبدو القرار عائداً، بشكل شبه حصري في هذه المرحلة، إلى الولايات المتحدة، وإن كان صوت إسرائيل عالياً جدّاً، أو حتى إن أقدمت إسرائيل على تنفيذ ردّ من جانبها في ساحة أخرى غير بحرية، بات العزم عليه يُفهم من تهديداتها. ومن هنا، يمكن تفسير الزيارات الأخيرة للمسؤولين الأمنيين الأميركيين إلى تل أبيب، وفي المقدّمة مدير وكالة «سي آي إي»، ويليام بيرنز، الذي لم يُخفِ أن أهمّ ما لديه لـ«يناقشه» مع الإسرائيليين هو «تعزيز التنسيق الاستخباري بين الجانبين، والتهديد الإيراني»، في ما ينبئ بمحاولة الأميركيين إيران عن استخدام الساحة البحرية، ليس لكونها وسيلة قتالية ناجعة في مواجهة إسرائيل، الحليفة التي لا تقبل أميركا الإضرار بمصالحها ومكانتها، بل لكونها أيضاً تهديداً لحلفاء واشنطن وأتباعها في الإقليم، بل ولقوّاتها هي. لكن الولايات المتحدة، في الآن نفسه، بتمرير الوقت ومنْع التصعيد، خاصة التصعيد الذي تقوده هي بنفسها، كي لا يؤثّر على جدول أعمالها وأهدافها لهذه المرحلة إقليمياً. أمّا الردّ الإسرائيلي المحتمل، فيبدو أنه سيكون مرتبطاً بالتطوّرات الميدانية، وبالتقدّم الذي يمكن أن تحرزه إسرائيل في تحقيق أهدافها، وبالتالي بالوقت الذي يمكن أن تستغرقه هذه العملية.

يبدو الردّ الإسرائيلي بحرياً، صعباً، ودونه تبعات سلبية ستكبح أيّ نيّة لدى تل أبيب للمضيّ فيه (أ ف ب)

في المقابل، تبدو الأخيرة، وفق مقاربتها، أكثر استعداداً لاستخدام الساحة البحرية، وإن بشكل محدود، لتوجيه رسائل إلى واشنطن، وتحديداً إلى الإدارة الحالية، مفادها أن طهران لن تقف مكتوفة اليدين في حال تعرّضت لأيّ هجوم، وأن لديها القدرة على الردّ، وأن الأخير لن يكون بلا ثمن. وهي رسائل تأمل طهران أن تؤدّي إلى تراجع الضغوط الأميركية عليها، وإلى تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وإلى تسهيل عودة الأطراف إلى الاتفاق النووي. وفي هذا السياق، تأتي تصريحات المسؤولين الإيرانيين، وآخرها ما قاله وزير الدفاع، العميد أمير حاتمي، من أن «أيّ تهديد سنواجهه بقوة أكبر»، وأن «أيّ عمل عدائي سيُقابَل بردّ أكثر حزماً وقوة».

وفي ما يتعلّق بالتهويل، فإن تل أبيب تعتقد أن لديها أوراقاً كثيرة، بعضها يتعلّق بالتهديد بالكشف عن أنشطة إيران في مجال الطاقة النووية، وبعضها الآخر بالتهديد بالكشف عن أنشطة إيران في مجال الصواريخ الدقيقة، وبعضها الثالث بالتهديد بالكشف عن أنشطة إيران في مجال الطائرات المسيّرة. وهي أوراق تعتقد أن من شأنها أن تدفع إيران إلى التراجع عن أنشطتها في تلك المجالات، وإلى الالتزام بالاتفاق النووي، وإلى تقديم تنازلات في ملفّ برنامجها الصاروخي، وإلى وقف تهديداتها بالردّ على أيّ هجوم إسرائيلي. لكن، في المقابل، تبدو طهران، وفق مقاربتها، أكثر استعداداً لاستخدام تلك الأوراق، وأقلّ اكتراثاً بالتهديدات الإسرائيلية، وأكثر استعداداً لتحمّل تبعات استخدامها، وأكثر قدرة على الردّ على أيّ هجوم إسرائيلي، وأكثر استعداداً للتخلّي عن إمكاناتها في تلك الساحات، من دون تلقّي ثمن من الإيرانيين الذين يؤكدون أنهم لن يدفعوه. بناءً عليه، يصبح مفهوماً التهديد المتبادل المستمرّ، والتموضع الذي المتوخى وفي الوقت نفسه الحذر، فضلاً عن التسريبات في شأن النيّات والاستعدادات الذاتية ونظيراتها لدى «العدو»، وإن كان الكثير ممّا تقدّم يأتي لخدمة الموقف التهويلي لا العملياتي. على أيّ حال، يبدو أن الساحة البحرية فتحت مواجهة جديدة بين الجانبين، بات من المتعذّر إغلاقها، فيما المفارقة أن الجهة التي باتت الأكثر تضرّراً من هذه المواجهة، هي التي بادرت إلى فتحها، والمقصود بها إسرائيل طبعاً.

تقرير

حكومة قديمة - جديدة في سوريا: تحدّيات كبرى ورهانات متواضعة

مثّل الإعلان عن الحكومة السورية مفاجأة بالنسبة إلى الشارع السوري، الذي كان يتوقّع تشكيلة وزارية جديدة بالكامل، لتأتي التشكيلة نسخة طبق الأصل عن الحكومة السابقة. وينحصر التغيير في ثلاث وزارات فقط. وتتفاوت الآراء، إزاء ذلك، بين متفهّم ومنتقد. فيما يترقّب الجميع أداء هذه الحكومة، في ظلّ التحدّيات المتعدّدة الأوجه التي ستقابلها، والتي لا يُتوقّع أن تستطيع فعل الكثير بمواجهتها

دمشق ـ فراس القاضي

على رغم أن تكليف المهندس حسين عرنوس بتشكيل الحكومة مرّة ثانية اعتُبر «تمهيداً» لاحتفاظ غالبية وزراء الحكومة السابقة بحقائبهم، إلّا أن إعلان الأسماء الوزارية بشكل رسمي لم يمرّ مرور الكرام، بل نال حصّته من الجدل والأخذ والردّ فور صدور مرسوم التشكيل. فالأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها السوريون اليوم، وخاصة في ما يتعلّق بالكهرباء وارتفاع أسعار المواد الأساسية، جعلتهم يأملون حدوث مفاجآت عبر أسماء جديدة، قد تحمل معها بوادر تحسّن، ولو بإدارة ما هو موجود بطريقة مختلفة تنعكس نتائجها على الشارع، خاصة أن فترة التشكيل التي استغرقت عشرة أيام (من 1 آب وحتى العاشر منه)، جعلت البعض يستبعد إعادة تكليف الأسماء نفسها، على اعتبار أن خلاف ذلك لا يحتاج إلى كلّ تلك الفترة.

التغيير الطفيف في الحكومة الوليدة، التي شَهِدَها الكثير من رُوّاد مواقع التواصل الاجتماعي بـ«أسئلة دورات مكرّرة»، حمل ثلاثة أسماء جديدة فقط، أهمّها المهندس عمرو سالم (وزير اتصالات سابق)، الذي كُلّف بحقيبة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بدلاً من الوزير ومحافظ حمص السابق طلال برازي، الذي سرت إشاعة سابقاً عن أنه سيُكلَّف برئاسة الحكومة. وكان الوزير سالم قدّم نفسه، في السنوات الأخيرة، كمتابع لكلّ الأوضاع في سوريا، محاولاً طرح حلول لكثير من المشاكل عبر صفحته الشخصية على «فيس بوك»، لبلاقي توزيره ارتياحاً من قسم غير قليل من المواطنين، في مقابل قلق قسم آخر بسبب طرحه أكثر من مرّة فكرة إلغاء الدعم الحكومي واستبدال مبالغ نقدية به. ويقول الناشط في الشأن العام، بشار يوسف: «أنا متابع دائم لصفحة الدكتور عمرو، الرجل يقوم بنشر مواضيع تلامسنا جميعاً، ويكفي أنه مقيم في سوريا ولم يرجع إلى الولايات المتحدة التي درس وتخصّص فيها رغم المغريات، ورغم أنه يمتلك مجموعة أسهم في شركة مايكروسوفت، والدكتور عمرو لا يتحدث في صفحته الشخصية عن المشاكل فقط كما يفعل كثيرون، بل يطرح حلولاً، طبعاً لا أنكر أن تنفيذ بعضها صعب ويحتاج إلى وقت طويل، لكن على الأقلّ هو يفكّر بحلول ويطرحها». ولم يقتصر «التفاعل الإيجابي» على غير المختصّين، إذ كتبت الباحثة الاقتصادية، نسرين زريق، على صفحتها على «فيس بوك»، أنها «متفائلة بالدكتور عمرو سالم»، وعند سؤالها عن سبب تفاؤلها، تقول لـ«الأخبار» إن «السبب الأول هو اتفاقي معه ببعض الأمور، أهمّها ضرورة تسييل الدعم الحكومي، أي تحويله إلى مبالغ نقدية تُعطى للناس، بدلاً من دعم مواد لا يستطيع الكثيرون الحصول عليها لعدّة أسباب. أمّا السبب الثاني، فهو تقبّله للأفكار الأخرى ومناقشته طروحاته»، وتتمنّى زريق أن «يُمنح سالم الصلاحيات الكافية للعمل، لأن مجموعة من القرارات التي يستطيع اتخاذها، قادرة على التخفيف من الاختناق الذي تعاني منه الطبقة الوسطى».

> احتفاظ الغالبية العظمى من الوزراء بحقائبهم سببه الأساسي عدم وجود مشاريع جديدة.

أمّا التغيير الثاني، فكان في حقيبة الإعلام، التي ظلّ الإعلاميون السوريون يؤكدون في أحاديثهم اليومية، حتى صباح يوم التغيير الحكومي، أن الوزير السابق عماد سارة سيحتفظ بها، لتأتي المفاجأة بأن سارة كان من القلّة الذين تمّ تغييرهم. إذ استُبدل به مدرّس مادّة «العلاقات العامة والإعلان» في كلية الإعلام (التي تولّى سابقاً منصب عمادتها بين 2013 و2017)، نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون العلمية بطرس حلاق، الذي وُلدت تسميته انقساماً واضحاً بين الإعلاميين السوريين، سرعان ما انعكس نزالاً افتراضياً بين فرح شامت، ومدافع حرّين. والحقيبة الثالثة التي طالها التغيير، كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي لا تقلّ أهمّية عن سابقتيها، وذلك لمسؤوليتها المباشرة عن عمل الجمعيات والمنظّمات التي ازدادت بكثرة في سوريا بعد الحرب، وكلّ ما يتعلق بها من مشاريع ومعونات وخطط. واستُبدل بالوزيرة السابقة، سلوى العبد الله، التي كانت تشغل هذه الحقيبة، محمد سيف الدين، الذي شغل سابقاً منصب معاون وزير الأشغال العامة والإسكان للشؤون الإدارية والقانونية، ثمّ منصب مدير الشؤون الاجتماعية في الوزارة ذاتها. كما حصل كلّ من المرشح الرئاسي لانتخابات 2021 عبد الله سلوم عبد الله (عضو مجلس شعب سابق، وشغل لفترة منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب)، والدكتورة ديالا بركات (عميد في الحزب السوري القومي الاجتماعي ومعاون مدير عام الآثار سابقاً) على حقيبتي دولة لم تحدّدا بعد.

ويعزو نائب رئيس «اتحاد الصحافيين السوريين»، مصطفى المقداد، في حديث إلى «الأخبار»، فقر التغيير الوزاري إلى «عدم وجود مشاريع جديدة بالنسبة للوزارات التي تمّ الإبقاء على وزرائها، فعقلية الرئيس الأسد في ما يخصّ التغيير لا تتعلّق بالأشخاص، بل بوجود برامج جديدة». مع ذلك، يرى المقداد أن ثمّة تغييراً مهمّاً متمثّلاً في تسليم حقيبة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للوزير عمرو سالم، والذي قام فور تسلّمه مهامه، بالإعلان عبر «فيس بوك» عن شيء من رؤيته القادمة لعمل الوزارة، والتي تتركّز على تحسين المستوى المعيشي للمواطن، ومحاولة الحفاظ على مصالح الجميع. ويلفت المقداد إلى أنّ «أمام الحكومة الجديدة القديمة تحدّيات كبيرة، فهناك سلسلة من العقبات الناجمة في الأصل عن تبعات الإرهاب، وهناك وضع اقتصادي مترنّ، ونقص في مختلف المواد الأساسية، وحالة غلاء كبيرة ووضع بائس للمواطن بشكل عام، إضافة إلى الارتفاع الكبير في سعر الصرف، وانخفاض المعاشات والأجور رغم الزيادات المتلاحقة التي لم تنعكس بشكل إيجابي على حياة الناس». ويضيف أن «هناك تحدّياً كبيراً آخر أمام الحكومة، ألا وهو الانفلاش الإداري والرقابي بشكل أساسي، وعدم المقدرة على ضبط السوق السوداء لمختلف المواد الأساسية (خبز - غاز - بنزين - مازوت)، إضافة إلى تحكّم أصحاب شركات النقل والسائقين بأجور النقل، الأمر الذي يزيد من صعوبة الحياة بالنسبة للمواطن»، مشدداً على «ضرورة أن يكون الهمّ الأكبر بالنسبة للحكومة هو تحسين الوضع المعيشي بالإمكانيات الموجودة».

التغيير الطفيف في الحكومة الجديدة حمل ثلاثة أسماء جديدة فقط (من الويب)

وليام بيرنز في تل أبيب: «زيارة القرن»... لضبط المواجهة مع طهران

يمكن القول إن كلّ ما يرتبط بالزيارة، سيكون موجّهاً لخدمة أهداف الطرفين بمواجهة إيران (أ ف ب)

يحيى دبوق

تتعدّد أهداف زيارة مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، «سي آي إي»، وليام بيرنز، لإسرائيل، وإن كانت إيران والمواجهة معها على رأس سلّم اهتماماته. الزيارة التي تُعدّ الأولى له منذ تولّيه منصبه، أريد لها في تل أبيب أن تتساوق مع تحريضها وتهديداتها للجانب الإيراني. وهي تهديدات تبدو واشنطن معنيّة بالانخراط فيها أيضاً، ولكن ليس إلى حدّ توريطها في مواجهة لا تقوى على تحمّل تداعياتها، فيما تسعى تل أبيب لاستدراجها إليها. ولا تختلف زيارة بيرنز كثيراً عن زيارات مَن سبقوه في المنصب لتل أبيب، على رغم أن لكلّ زيارة سياقاتها. وسياق الزيارة الحالية متشعّب الاتجاهات ومختلف المستويات، فيما أهمّ ما فيه تحديد مهمّة كلّ من الجانبين، الأميركي والإسرائيلي، في مرحلة مشبعة بالتهديدات، التي يمكن القول إنها تعاظمت إلى حدّ بات معه التحكّم بها واحتواؤها خارج قدرة الولايات المتحدة. هذا هو هدف الزيارة الرئيس، بغضّ النظر عمّا سيقال عنها في تل أبيب وواشنطن، وتحديداً في ما يتعلّق بإرخال ملفّات أخرى على جدول أعمالها، من مثل العلاقة مع الجانب الفلسطيني، والمسيرة السياسية، والوضع الأمني في قطاع غزة والضفة الغربية، وقضايا القدس، وكذلك تطوّرات التطبيع مع أنظمة عربية، إضافة إلى العلاقة مع الصين وروسيا وغيرها من الملفات، التي لن تصل إلى أهمية الموضوع الإيراني، وتحديداً من ناحية إسرائيل، إلّا إن كانت هي أيضاً متّصلة بإيران، كما هو الوضع على الساحتين اللبنانية والسورية.

والظاهر أن علنية الزيارة، والتغطية اللافتة لها، جزء لا يتجزّأ من أهدافها. وفي هذه الناحية، تتداخل المصلحة العامة مع الخاصة، ليخرج حضور بيرنز باعتباره «زيارة القرن»، خاصة أن زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، لواشنطن تأجّلت أكثر من مرة، وهي حالياً موضع أخذ وردّ. وعلى هذه الخلفية، عُدّت زيارة بيرنز تعويضاً شكلياً، وإن كان مضمونها يتعلّق بمصلحة عامة، يبدو أن الاختلاف فيها واضح، على رغم أن إسرائيل، بمستواها السياسي الحالي، تبدو أكثر استعداداً للخضوع لإرادة الجانب الأميركي، قياساً بالحكومة السابقة. لكن، هل ستقتصر المباحثات على تبادل معلومات استخبارية وشرح مواقف، أم ستتجاوزهما إلى طلب التخادم وتنسيقه بما يحقّق مصلحتَي الجانبَين في مواجهة إيران، وإن مع الخلاف النسبي؟ في العنوان الذي اختاره الأميركيون، ثمّة تشديد على تعزيز التنسيق الاستخباري، وهو ما يشير إلى ضرورة «تصفير» تل أبيب أيّ خطوات مفاجئة قد تُقدم عليها في مواجهة طهران، من دون «التنسيق» المسبق مع واشنطن، وذلك بهدف تلافي أيّ تداعيات سلبية لأيّ خطوة إسرائيلية من هذا النوع، وأيضاً تجنّب الانزلاق إلى مواجهة لا يريدها الأميركيون.

على ذلك، يمكن القول إن كلّ ما يرتبط بالزيارة، فعلاً وقولاً وتسريبات وتعليقات، سيكون مُوجّهاً لخدمة أهداف الطرفين بمواجهة إيران، وإن كان جزء منه متّصلاً باستعراض مخاوير واشنطن ومحدّداتها المسبقة، لأيّ فعل قد تُقدم عليه تل أبيب ومن شأنه توريط واشنطن. في المقابل، ستحرص إسرائيل على تصعيد مستوى التحريض ضدّ طهران، وصولاً إلى إقناع «المجتمع الدولي» بالتراجع عن مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي. وفي هذا السياق، ثمّة ترجيحات إعلامية إسرائيلية بأن إيران، بعد تسلّم الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي منصبه، ستُسرّع خطواتها نحو السلاح النووي، لا نحو العودة إلى الاتفاق. ووفقاً لمسؤولين إسرائيليين (صحيفة هارتس)، فإن فرص عودة إيران إلى «خطّة العمل المشتركة الشاملة» تراجعت بشكل كبير، بعد أداء اليمين الدستورية لرئيسي. أمّا الطرح الذي تحثّ تل أبيب عليه، فهو، وفق مصادر أمنية إسرائيلية، تنشيط «خطّة فعّالة لممارسة ضغوط دولية كبيرة من شأنها ردع إيران وإجبارها على وقف خططها النووية، بما يشمل تهديداً عسكرياً أميركياً ملموساً إلى جانب عقوبات اقتصادية ودبلوماسية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل إيران وتقويض محاولتها الانخراط في دول المنطقة، خصوصاً سوريا ولبنان». على أن تلك الخطّة، التي تُعدّ مزيداً من الشيء الفاشل نفسه، لا تجد آذاناً صاغية في واشنطن، وإن كانت تُسمع بين الحين والآخر هناك آراء «مسؤولة» عن أن إيران قد تكون غير معنيّة، بالفعل، بالعودة إلى اتفاق 2015. الأمر نفسه يُسمع، لكن بقوّة نسبية، في طهران، فيما هو موضع قلق وخشية في تل أبيب، ليس لخطورته لذاته فحسب، بل لأن النجاح النووي الكامل لإيران سيدفعها إلى تعزيز قدراتها وقدرات حلفائها بصورة أشمل وأكثر منعة، ولأن شركاء إسرائيل، وفق ما تستشعره الأخيرة، غير مندفعين هذه المرّة للعمل ضدّ طهران، بمستوى دافعيتهم الأولى التي أوصلت في السابق إلى اتفاق عام 2015.

> علنية الزيارة، والتغطية اللافتة لها، جزء لا يتجزّأ من أهدافها

العالم
درعا

سباق التسوية والتصعيد: درعا تترقّب مصيرها

إلى اليوم، فشلت كلّ محاولات التوصّل إلى اتفاق جديد، او العودة إلى الاتفاق السابق، بين الجيش السوري والفصائل المسلّحة، بخصوص أحياء درعا البلد التي يحاصرها الجيش منذ قرابة شهرين، باستثناء معبر واحد تُشرف عليه قوّاته. لكنّ نهاية هذا الأسبوع قد تشهد تطوّراً حاسماً بالنسبة إلى مصير المنطقة، سواءً في اتجاه إبرام تسوية، أو بدء تصعيد عسكري لا يستهويه أيّ من الأطراف

عرضت جهات جنوبية على الروس إبرام تسوية مقابل انسحاب أي قوات تابعة لـ «حزب الله» أو إيران (أ ف ب)

درعا ـ **الأخبار**

يسود الهدوء الحذر أجواء المنطقة الجنوبية في سوريا، مع اقتراب التصعيد في درعا البلد من دخول شهره الثاني على التوالي. وتبسط بين الساعة والأخرى في درعا وريفها القريب، أصوات أعيرة نارية وقذائف صاروخية، فيما تستمرّ عمليات التحشيد العسكري للجيش السوري بأتجاه المنطقة. ولم تفلح الاتفاقات السابقة، سواء اتفاق «تسوية 2018»، أو ما تلاه من تفاهمات أخيرة بين الفصائل المسلحة والحكومة السورية، في ضبط الأوضاع الأمنية المضطربة منذ سنتين تقريباً، في ظل ارتفاع واضح في أرقام الاغتيالات والتفجيرات التي تستهدف عناصر الجيش والقوات الأمنية، في العام الأخير. وبعد فشل تطبيق الاتفاق الأحدث الذي أبرم قبل أسابيع بين المفاوضين عن الحكومة السورية باسم «اللجنة الأمنية»، وما يُسمى بـ«اللجنة المركزية» التي تفاوض باسم الفصائل المسلحة، بسبب خرق الأخيرة لوقف إطلاق النار، ومهاجمتها عناصر الجيش الداخلين إلى أحياء درعا لتطبيق ما تمّ التفاهم عليه، تجري في الأيام القليلة التي مرّت، وحالياً، مفاوضات جديدة بين الطرفين، ربّما تكون الفرصة الأخيرة للحؤول دون مزيد من التصعيد العسكري.

وبحسب مصادر محلية مطلعة على سير المفاوضات، تحدثت إليها «الأخبار»، فإن «أيّ خروقات لم تسجّل في البنود التي تصرّ عليها الحكومة السورية، مقابل استمرار تعنّت الفصائل المسلحة وتمسّكها بمطالبها أيضاً»، بـ«التصعيد العسكري». وفي الميدان، يحتاج الجيش السوري إلى «حسم الأمور سريعاً كي لا تتحوّل درعا إلى جبهة استنزاف»، بحسب ضابط في الجيش تحدث إلى «الأخبار»، موضحاً أن «ما تقوم به الفصائل المسلحة حالياً، هو إعادة تدعيم خطوط الدفاع الأولى المواجهة للأطراف الشرقية لدرعا البلد، وتحديداً على محوري الكرّاكة والمصري. كذلك، تتبع الفصائل الأسلوب نفسه في الجهة الغربية (سجنة والمنشية)، مستغلة خروج معظم العائلات من المنطقة، وخلوّ الميدان من أيّ عراقيل تعوق الأعمال العسكرية. ولا يبدو الوضع مغايراً في الأرياف القريبة، حيث يعمد المسلّحون إلى مباغتة الآليات والسيارات العسكرية العابرة على الطرق الرئيسة في الريف الشرقي، ومهاجمتها بمختلف صنوف الأسلحة الخفيف والمتوسطة، ليسقط جرّاء تلك الهجمات 5 قتلى خلال 3 أيام فقط، يضاف إليهم مقتل ضابط في الجيش على جبهة درعا البلد.

ولا يُجمع أعضاء «اللجنة المركزية» المفاوضة على رأي واحد حول الخطوة التالية. إذ ينادي بعضهم بـ«ضرورة تخفيف الحصار على مسلحي درعا البلد في أسرع وقت ممكن»، في موقف يتّفق مع بيان وُقّع باسم «عشائر حوران»، طالب بـ«إيقاف الحملة على درعا»، ويجث إمكانية فرض نوع من «اللامركزية الإدارية» في أحياء المنطقة. في المقابل، ترى أطراف أخرى أكثر تشدداً، داخل «المركزية»، أن «الصبر والضغط على الضامن الروسي سيثمر في النهاية». وتكشف المعلومات الواردة من الملعب البلدي في درعا، حيث تجري اجتماعات التفاوض تحت رعاية روسية، أن «اجتماعين على الأقل سيُعقدان في نهاية الأسبوع الحالي، ومن المفترض أنهما سيحددان شكل الحل المقبل»، لكن المعلومات تؤكّد أن «ثوابت معينة تتعلق بانتشار الجيش في درعا، لا يمكن التصعيد الحالي، وتطبيق الاتفاق الأخير في وقت سريع، والقبول بترحيل رافضي التسوية نحو إدلب، لكن بشرط «إنهاء أيّ وجود لأيّ عناصر أو تنظيم أو قوات نظامية تتبع لإيران أو تتعاون معها، في كامل المنطقة الجنوبية». ويبدو هذا المطلب إسرائيلياً ـ أميركياً مشتركاً، قديماً ـ جديداً، لا علاقة له بالفصائل المسلحة وإرادتها. وكان قد طرح مطلب شبيه بذلك في المفاوضات التي سبقت «تسوية 2018»، حيث أشترطت إسرائيل والولايات المتحدة على روسيا، أن تقوم الأخيرة بإبعاد «حزب الله» والمستشارين الإيرانيين نحو 70 كم عن الشريط الحدودي مع الجولان المحتل. وعلى رغم ما حُكي حينها عن موافقة روسية، أفضت إلى انتفاء الوجود العلني لأيّ قوات إيرانية أو قوات من «حزب الله» في المنطقة الجنوبية، إلا أن العدو الإسرائيلي لا ينفك يذكّر بوجود عناصر من هاتين الجهتين هناك، وتحديداً قرب الحدود مع الجولان المحتل، حيث ينفّذ العدو باستمرار هجمات على مواقع عسكرية يدعي أنها تابعة لـ«حزب الله» وإيران، كما يلقي بمنشورات تحذّر الضباط السوريين من التعاون مع هذه القوات. ويدلّل هذا الطرح الجديد على أن الفصائل الجنوبية لم تتخلّ بعد عن التزاماتها تجاه الأطراف الخارجية، ولاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل، ما يعيد المنطقة الجنوبية إلى موقعها القديم، كساحة للتصارع الدولي بأدوات محلية.

> تعهد الجانب الروسي بتأمين مرونة أكبر من جانب الدولة السورية في التفاوض على غالبية البنود

القبول بالمساومة عليها بالنسبة للمفاوضين باسم الحكومة السورية». كذلك، فإن الجانب الروسي «تعهّد بتأمين مرونة أكبر من جانب الدولة السورية، في ما يخصّ جميع البنود، باستثناء قبول بقاء السلاح بيد المسلحين المتطرّفين داخل درعا».

وعلى صعيد موازٍ، تكشف معلومات حصلتْ عليها «الأخبار» أن بعض الفاعلين والمؤثرين في المنطقة الجنوبية، أوصلوا رسائل إلى الجانب الروسي، تفيد بإمكانية خفض

إعلان إعادة تلزيم شراء قرطاسية لزوم ادارة الجمارك

الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه السابع من شهر أيلول 2021، تجري ادارة المناقصات ـ في مركزها الكائن في بناية بيضون ـ شارع بوردو ـ الصنايع ـ بيروت، لحساب المديرية العامة للجمارك ـ مناقصة إعادة تلزيم شراء قرطاسية.
ـ التأمين المؤقت: فقط مائة وخمسون الف ليرة لبنانية لا غير لكل صنف.
ـ طريقة التلزيم: تقديم أسعار لكل صنف على حدة (34 صنف).
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مديرية الجمارك العامة – دائرة الشؤون المالية.
يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 651

مناقصة عامة

رقم 1598/م ع إ/ م م/3
الساعة الحادية عشرة من نهار الثلاثاء الواقع في 2021/8/31 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة الجغرافيا في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: قرطاسية للمكاتب (حبر لطابعات التاليل) لصالح الجيش لعام 2021.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 4/ م ع إ/م ج/ 2 تاريخ 2021/7/26.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة الجغرافيا في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2021/8/3
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 652

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لشراء كمية من مادة الرغوة (Foam) لزوم نظام الحريق في معمل الذوق الحراري.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ـ طريق النهر مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 500 /000 ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2021/9/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00.
بيروت في 2021/8/3
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 653

إعلان مناقصة عمومية

تعلن بلدية بيروت عن اجراء مناقصة عمومية عائدة لتلزيم إصلاح الطرقات والأعطال في شبكات تصريف الامطار والمجاري الصحية والاعمال المرتبطة بها في مدينة بيروت (غب الطلب) على أساس التنزيل المئوي.
وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2021/9/14، في مقر المجلس البلدي الكائن في مركز القصر البلدي في وسط مدينة بيروت التجاري – شارع ويغان – الطابق الثاني، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.
ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العائد لها في مصلحة أمانة المجلس البلدي (الغرفة (226) على العنوان اعلاه، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.
تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء الصفقة.
بيروت في 5 – اب 2021
القاضي مروان عبود
محافظ مدينة بيروت
التكليف 657

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لمصلحة محولات قدرة /BT MT، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/ 7972 تاريخ 2020/12/31، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/9/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 300 /000 ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.
بيروت في 2021/8/3
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 660

إعلان

عن إجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية او التنزيل المئوي بشأن تلزيم طباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والانماء
يعلن المركز التربوي للبحوث والانماء عن رغبته في إجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية او التنزيل المئوي بطريقة الظرف المختوم لتلزيم طباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة عن المركز.
وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الجمعة في 2021/8/27 في الطابق الأول، قاعة الاجتماعات في المبنى الرئيسي للمركز في المدينة المهنية – الدكوانة.
يمكن للأشخاص المعنويين الراغبين في الاشتراك في المناقصة والذين تتوافر فيهم الشروط المحددة في دفتر الشروط الخاص بالتلزيم، الحصول على دفتر الشروط من قلم المديرية الادارية في المبنى الرئيسي للمركز (الطابق الثامن) خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الخميس الواقع في 2021/8/12، لقاء دفع مبلغ قدره /2,000,000/ل.ل. مليونا ليرة لبنانية، يُسدد لقاء إيصال يضم الى المستندات المرفقة بالعرض، هذا وبإمكان الراغبين الاطلاع على شروط التأهيل والمشاركة المنصوص عنها في دفتر الشروط قبل شرائه في مقر القلم المذكور اعلاه.
تقدم العروض باليد الى قلم المديرية الادارية – الطابق الثامن في مبنى المركز التربوي للبحوث والانماء – الدكوانة أو بواسطة البريد المضمون على العنوان التالي:
(المركز التربوي للبحوث والانماء – خلف المدينة المهنية – الدكوانة ص.ب. 55264 – سن الفيل – لبنان)
وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن ترد العروض الى المركز خلال مهلة أقصاها الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الواقع في 2021/8/19.
6 – آب 2021
رئيس المركز التربوي للبحوث والانماء
بالتكليف جورج نهرا
التكليف 672

إعلان مناقصة تلزيم مشروع تعزيل وتنظيف وإزالة التعديات وتقويم وتهذيب مجرى نهر الليطاني (قسم رقم ثلاثة – من بحيرة القرعون حتى المصب).

الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه الحادي والعشرون من شهر أيلول 2021،
تجري إدارة المناقصات – في مركزها الكائن في بناية بيضون – شارع بوردو – الصنايع – بيروت، لحساب المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، مناقصة تلزيم مشروع تعزيل وتنظيف وإزالة التعديات وتقويم وتهذيب مجرى نهر الليطاني (قسم رقم ثلاثة – من بحيرة القرعون حتى المصب).
- التأمين المؤقت /40,000,000/ل.ل. فقط اربعون مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
- العارضون المقبولون: المتعهدون المصنفون وفقاً لأحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الاولى فقط للأشغال المائية.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية.
يجب أن تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 675

إعلان مناقصة تلزيم مشروع تعزيل وتنظيف وإزالة التعديات وتقويم وتهذيب مجرى نهر الليطاني (قسم رقم اثنين – من زحلة وحتى بحيرة القرعون).

الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه الحادي والعشرون من شهر أيلول 2021،
تجري إدارة المناقصات – في مركزها الكائن في بناية بيضون – شارع بوردو – الصنايع – بيروت، لحساب المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، مناقصة تلزيم مشروع تعزيل وتنظيف وإزالة التعديات وتقويم وتهذيب مجرى نهر الليطاني (قسم رقم اثنين – من زحلة وحتى بحيرة القرعون).
- التأمين المؤقت /40,000,000/ل.ل. فقط اربعون مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
- العارضون المقبولون: المتعهدون المصنفون وفقاً لأحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الاولى فقط للأشغال المائية.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية.
يجب أن تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 676

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يبلّغ الى المنفذ عليهما عفيف أحمد عجور وعفيف حيدر الصيداني المجهولي المقام
عملاً بأحكام المادة /409/ أصول محاكمات مدنية تحيطكم هذه الدائرة علماً بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2021/92 انذارين تنفيذيين موجهين اليكما من طالبي التنفيذ إنعام محمد رضا داعوق وعامر وماهر وسمر وزاهر وسامر محمد علي فتوح موضوعهما طلب تنفيذ الحكم الصادر عن القاضي المنفرد المدني لدى محكمة الدرجة الأولى في بيروت الناظر في دعاوى الايجارات رقم 2020/212 تاريخ 2020/1/30 والمتضمن اسقاط حقكما في التمديد لإيجارة القسم /4/ من البناء القائم على العقار /385/ المصيطبة والزامكما بإخلائه وتسليمة الى طالبي التنفيذ وبتضمينكما الرسوم والمصاريف.
وعليه تدعوكما هذه الدائرة للحضور اليها بالذات او بواسطة وكيل قانوني لتسلّم الانذارين التنفيذيين مع مربوطاتهما خلال مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان مع تعليق نسخة عنه على لوحة اعلانات دائرة تنفيذ بيروت لبصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة خمسة ايام الى متابعة التنفيذ في حقكما حتى الدرجة الأخيرة.
رئيس قلم دائرة تنفيذ بيروت
أحمد فواز

دعوة

ورقة دعوة صادرة عن محكمة الشباح الشرعية الجعفرية، موجهة الى سهير عبد الحميد أبو عدس مجهول محل الاقامة في الدعوى المقامة عليك من خليل محمد المقداد بمادة اثبات طلاق أساس 2021/858 تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 2021/09/07 فيقتضي حضورك او ارسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي بكون صحيحاً.
رئيس القلم
علي حسين عواد

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
الى المنفذ عليها فاطمة الطالبي من حبوش ومجهولة محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 408 أ.م.م. وما يليها، تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/125 والمتكونة بين حسن حسين حجازي وبينك انذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية برقم اساس 2021/353/553 سجل 2021/1 تاريخ 2021/1/11 والمتضمن اعتبارك مطلقة شرعية من المدعي حسن حسين حجازي طلاقاً رجعياً غيابياً اعتباراً من تاريخ 2020/9/14.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء عشرين يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار والمسافة.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان قضائي

صادر عن المحكمة المنفردة العقارية في طرابلس
غرفة القاضي تريز مقوم
الى المدعى عليهم: حسنة المير وسناء وهنا رشيد حسون المجهولي محل الاقامة
تدعوكم هذه المحكمة الحضور الى قلمها شخصياً او بواسطة وكيلكم القانوني لاستلام كافة اوراق الدعوى اساس 2021/101 المقامة من المدعية نجيبة علي حسون بوجهكم وباقي المدعى عليهم محمد رشيد حسون ورثة المرحومين موفق حسون ووفاء ديب طالبة فيها الزامكم جميعاً بتسجيل حصصكم العقارية البالغة 18 و745 سهم في المقسمين 7 و12 من العقار 5129 زيتون طرابلس على اسمها وتضمينكم جميعاً الرسوم والمصاريف كافة.
عليكم ان تتخذوا مقاماً مختاراً لكم ضمن نطاق هذه الدائرة والا فكل تبليغ يتم لكم في قلم المحكمة يعتبر صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
أحمد عبد الخالق

تبليغ قضائي

من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تقدم المستدعي الشيخ عاطف مزيد الحلواني بالاستدعاء 2021/9955 يطلب فيه تصحيح بيانات المستدعي في قيود العقار 271/البساتين ليصبح مملوكاً من عاطف مزيد الحلواني والدته زهيه الحلواني مواليد عرمون 1942 رقم السجل 19/عرمون عن ضائع للعقار 271/البساتين.
لكل ذي مصلحة ابداء موقفه ضمن مهلة 15 يوماً تلي النشر أمام قلم هذه المحكمة.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تدعو المستدعى في وجهه غنام يوسف غنام لتبلغ اوراق الاستدعاء 2021/1475 المقدم من المستدعيين المحامي وسيم معضاد وهبة حسين الحكيم والرامي سهير عبد الحميد ابو عدس مجهول محل الاقامة في الدعوى المقامة عليك من خليل محمد المقداد بمادة اثبات طلاق أساس 2021/858 تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 2021/09/07 فيقتضي حضورك او ارسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي بكون صحيحاً.
رئيس القلم
علي حسين عواد

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
الى المنفذ عليها فاطمة الطالبي من حبوش ومجهولة محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 408 أ.م.م. وما يليها، تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/125 والمتكونة بين حسن حسين حجازي وبينك انذاراً تنفيذياً بموضوع القرار الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية برقم اساس 2021/353/553 سجل 2021/1 تاريخ 2021/1/11 والمتضمن اعتبارك مطلقة شرعية من المدعي حسن حسين حجازي طلاقاً رجعياً غيابياً اعتباراً من تاريخ 2020/9/14.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء عشرين يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار والمسافة.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد عبدالله بري وكيل رحاب فارس زين الدين لموكلها حسين محمد رمال سند تمليك بدل ضائع للعقار 12/2985 بشامون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب يوسف حسين عبد علي وكيل زياد عاصم غرلي لموكله أندرو متخائيل انطوان غيرل سند تمليك بدل ضائع للعقار 1999 عاليه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

دعوة

يدعو مجلس إدارة الصندوق التعاضدي للتضامن الاجتماعي أعضاء الجمعية العمومية العادية للانعقاد الأربعاء في ٢٠٢١/٩/١٥ عند الساعة السادسة مساءً في مركز الصندوق في الأشرفية بناية حنا الحدّاد – الطابق الثاني.
وإذا لم يتوفر النصاب تعقد جلسة أخرى بتاريخ الأربعاء الواقع في ٢٠٢١/٩/٢٢ عند الساعة السادسة مساءً حيث يكون النصاب قانونياً بمن حضر، وعلى جدول أعمال الجلسة:
١ – الموافقة على موازنة العام ٢٠٢١.
٢ – تصديق ميزانيات الأعوام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
٣ – انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
٤ – انتخاب أعضاء لجنة المراقبة.
٥ – انتخاب الأعضاء الملازمين.
رئيس مجلس الإدارة
جوزاف الخوّام

إعلانات رسمية

دراسة

البورنو اثنية: عن الاستعمار وجسد «الآخر»

زياد هنى

بداية من المهم شرح بعض المصطلحات الموظّفة في كتاب «البورنو الإثنية: الجنوسة والاستعمار والمعرفة الأرشيفية» (تحرير: بيت سيغال وزيب تورتوريسي ونيل. ال. وايتهيد - منشورات جامعة ديوك . 2020)، وأولها علم الإثنوغرافيا الذي اجتُرح للمرة الأولى عام 1898. الفصل التالي غير مناسب للاطلاع عليه من قبل القارئ العادي». هذا يوضّح، دوماً حسب الكاتب، أنّ إنتاج معرفة صريحة حول أجساد السكان الأصليين ورغباتهم وطقوسهم الجنسية، تنطوي على احتمال أن تُساء قراءتها واستخدامها ومصادرتها من القارئ العادي العام، وأن يساء فهمها حتى عندما تكون موجهة، نظرياً، نحو المعارف العلمية والفكرية.

المشاركون في هذا المؤلف يوضحون أن عملهم مستوحى من ولتر روث أنف الذكر وانتقاده في الوقت نفسه، فإنهم يعرّفون البورنو الإثنية/ الإثنوبورنوغرافيا بأنها إنتاج مواد مثيرة تتعلق بالأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم مختلفون عن أولئك المتوقع استيعابهم (قراءة/ مشاهدة/ الاستماع إلى) أي قطعة بحث معينة. يؤطّر المساهمون في هذه المختارات مفهوم ومنهجية علم البورنو- إثنية من خلال: التقارير التاريخية والإثنوغرافية للمعارض البشرية والعروض الإثنوغرافية للشعوب «الغريبة/ exotic»، وعروض غريبة والعروض العلمية والتقارير الطبية ومعروضات المتاحف ورسائل شخصية وسجلات أرشيفية أخرى حميمة، والروايات الدينية عن المواجهة الاستعمارية والتحول الروحي، وروايات الرحلات والخطاب الاستشراقي والفن الاستعماري والمواد الإباحية (بين الأعراق) ومحفوظات الصور الفوتوغرافية والأفلام والشائعات التي تنتشر في كثير من الأحيان خارج عن السيطرة حول أحداث إثنوغرافية محددة.

فكرة البورنو-الإثنية نفسها تشير إلى مجموعة من المخاوف بشأن معاني التمثيل البورنوغرافي، وتعدد النشاطات الجنسية وموروثات التمثيل الاستعماري.

في الوقت الذي ينتقد فيه المساهمون في هذا الكتاب البورنو-إثنية إلى حد ما، فإن بعضهم يتصورها أيضاً منهجية تتم إعادة تنظيمها تنظيماً منتجاً واعتناقها نقدياً.

أما الجذر الاشتقاقي لكل من «الإثنوغرافيا» و«الإثنولوجيا»، فيكمن في العرقية (ethnos)، وهي الكلمة اليونانية المستخدمة للإشارة إلى مجموعة أو شعب أو أمة. بحلول الأربعينيات من القرن التاسع عشر، ظهرت «الإثنولوجيا» كنظام تاريخي وعلمي في أوروبا يستخدم السمات الثقافية والمادية والاجتماعية واللغوية لفحص العلاقة بين المجموعات البشرية المختلفة وفهمها على نحو أفضل.

عبر تحليله الطموح لتاريخ الإثنوبورنوغرافيا وتداولها، يتحدى هذا المجلد القرّاء للنظر في مركزيته لأشكال المعرفة نفسها. تقدم مجموعة المقالات في هذا الكتاب، مساهمات مهمة في المجالات عبر العلوم الإنسانية، بما في ذلك الدراسات الأدبية والتاريخ والدراسات السوداء [:] والدراسات العرقية ودراسات الثقافة البصرية ودراسات النوع الاجتماعي والأنثروبولوجيا. كما أنه يجبر القرّاء على التفكير في سياسات وأخلاقيات رغباتنا الجماعية في الرؤية والمعرفة وكيف شكلت هذه الرغبات أساس المعرفة التأديبية.

كذلك، يستكشف المساهمون في هذا المجلد الروابط بين النشاط الجنسي والإثنوغرافيا والعرق والحكم الاستعماري من خلال فحص البورنوغرافيا الإثنية - الملاحظة المثيرة للآخر للأغراض العلمية أو الأكاديمية المفترضة. المساهمون يوضحون أن البورنو الإثنية أمر أساس لإنشاء العرق والاستعمار، إضافة إلى المعرفة الأرشيفية والإثنية من خلال الموضوعات التي يتناولونها بالعرض والبحث والتي تمتد من القرن السادس عشر إلى الوقت الحاضر في أميركا اللاتينية والولايات المتحدة وأستراليا والشرق الأوسط وغربي إفريقيا. كما أنهم قاموا بتحليل روايات الرحلات الأوروبية في القرن الثامن عشر، من بين موضوعات أخرى، والتصوير الفوتوغرافي وإضفاء الطابع الجنسي على النساء الإفريقيات والأفروأميركيات، وتمثيلات اللواط في أنحاء الإمبراطورية العثمانية جميعاً، والتمثيلات العنصرية في مجلة برازيلية إباحية للمثليين، والرغبة الاستعمارية في الفيلم الإباحي (Gaytanamo، 2007) والعلاقة بين الرغبة الجنسية والعمل الميداني الإثنوغرافي في إفريقيا وأستراليا، وروايات الرهبان الفرنسيسكان المتلصصة للأنشطة «الخطيئة» للشعوب الأصلية. بتوضيح كيفية مواجهة القارئ أو المشاهد في البورنو الإثنية، يتخيّل القارئ أو المشاهد الاتصال المباشر مع الآخر من مسافة بعيدة، يتتبع المساهمون دورها في خلق فئات عرقية وأسسها في العلاقة بين الاستعمار والنظرة المثيرة. بذلك، فإنهم يضعون نظرية في الإثنوغرافيا كشكل من أشكال المواد الإباحية التي تحركها الرغبة في جعل الآخر قابلاً للمعرفة واستثمار السلطة المؤسسية.

يضم هذا المؤلف ثمانية فصول موزعة بالتساوي على قسمين «تصور العرق» و«البورنو الإثنية بوصفها تاريخاً استعمارياً» كما يلي:

الفصل الأول (غريبة / مثيرة / إثنوبورنوغرافيا: النساء السود والرغبة والعمل في الأرشيف الفوتوغرافي) يركز على سرد القصص العرقية من خلال التصور والانسداد (visualisation and occlusion) وكتابة الفصل تعمل على سرد القصص العرقية من خلالهما. بينما تُظهر الكاميرا رجالاً ونساء عبيداً، تسعى الكاتبة إلى تحليل العنف الإثنوغرافي المتضمن في المشهد الذي نراه والمعرفة التي نسعى إليها والصمت في الصورة. الأرشيف الفوتوغرافي لسبعة رجال من «العبيد» ونساء من «الرقيق» في القرن التاسع عشر من ساوث كارولينا، يوفّر الزخم للكاتبة لتصوّر مشهد من العنف والعنف القائم على تخيّل أجساد العبيد لغرض ظاهري يتمثل في تعزيز العلم. تشير الكاتبة إلى أن الصور المبكرة التي فحصتها، تمثّل فكرة تجريبية مفادها أن الصورة يمكن أن تقدم واقع الجسد الأميركي الإفريقي. مالك «العبيد» الذي لم يتم تصويره مطلقاً (مع أنه كان موجوداً في الاستوديو عند التقاط الصورة) والمصور والعالم يستهلكون جسد الآخر. النساء السوداوات اللواتي تم تصويرهن عاريات جزئياً - والرجال السود عراة تماماً - يظهرون للكاتبة لإخفاء حالاتهم العاطفية، في حين أن علاقة القوة التي ينطوي عليها إنشاء هذه النظرة مصمّمة للإيحاء بأن الأفراد الذين يشاهدون مهتمون فقط بـ «العلم». تنبثق الإثنوغرافيا هنا من النظرة الممزوجة بالتكنولوجيا متنكّرة في صورة تقدم علمي في خدمة الإنسانية.

الفصل الثاني (الجوع والساخن والمامبال في السرير: الأسود والرغبة والسياسة في مجلة إباحية برازيلية للمثليين، 1997-2008) يوضح أن التفاعل بين المتعة والعنف في المواد الإباحية للمثليين في البرازيل يسمح بتحليل الطرق التي يعمل بها الناشرون للتلاعب بالرغبة العنصرية.

الفصل الثالث (أشباح غايتنامو/ the ghosts of gaytanamo) يوضح أن هذا الفيلم المثلي الإباحي يسكت العداء العنصري وحتى العرق نفسه. فإذا أخذنا مسجن خليج غوانتانامو كموقع للتعبير عنه، فإن سبب وجوده - كمكان تدّعي حكومة الولايات المتحدة أنه لإخفاء أسوأ الإرهابيين الإسلاميين وسجنهم - غائب تماماً عن الفيلم، وأصبح التعذيب، وهو شكل شائع من التحقيقات في غوانتانامو، تحريضاً ومغازلة في «أشباح غايتنامو». واستخدام التحقير المثلي القسري لتعذيب الرجال الإسلاميين تم وضعه في الفيلم فقط من خلال اقتراح يثير السجين (الذي يُفترض أنه أبيض). يجادل الفصل بأن عدم وجود رجال عرب ومسلمين يدل على استفزاز إثنوغرافي.

الفصل الرابع (تحت عيون الرجال البيض: الإيروتيكا العنصرية والتقابل الإثنوغرافي، والحفاظ على النظام الاستعماري) يقدم السرد الإثنوغرافي الأكثر تخصيصاً في البورنو-الإثنية ويأخذ القارئ إلى دائرة كاملة من حيث رغبة كاتبته الجريئة في فحص المعاني الاجتماعية للشائعات عن جسدها ورغباتها وارتباطاتها التي تم تداولها في موقع ميداني أنثروبولوجي. وتضع تجربتها الإثنوغرافية في غرب إفريقيا في علاقتها بلقائها الجنسي مع رجل من غربي إفريقيا، وتناقش المعضلات الأخلاقية للعلاقات الجنسية بين الأعراق «في الميدان» وعلاقات القوة التي ينطوي عليها البحث الإثنوغرافي.

الفصل الخامس (التلصص الفرنسيسكاني في إسبانيا الجديدة في القرن السادس عشر) يناقش مشاركة الرهبان الفرنسيسكان في مشروع استعماري واسع النطاق وتعمقهم في تعلم لغة السكان الأصليين الخاضعين لسلطتهم وثقافتهم. فمن أجل تنصير هؤلاء السكان، ظنّ الرهبان أنهم في حاجة إلى الانخراط في دراسات مكثفة عن الشعوب الأصلية مع إيلاء اهتمام خاص للاحتفالات والأنشطة اليومية التي حددها الرهبان بأنها إشكالية على نحو خاص، وقاموا بتطوير حسابات إثنوغرافية واسعة النطاق لهذه الأنشطة، مع التركيز على التصوير القضيبي لجسم الذكر.

الفصل السادس (مؤلفات الرحلات الأوروبية والجنس العثماني: معابر اللواط في الخارج، 1550-1850) يقودنا إلى الإمبراطورية العثمانية حيث يحلل الارتباط التاريخي لمفاهيم الجنس المفرط، ولا سيما اللواط بالثقافة الإسلامية. يحلل الكاتب التفاعلات بين علماء الإثنوغرافيا والتبادلات المعقدة في ما يتعلق بالأفعال «الجنسية المثلية» التي حدثت داخل الإمبراطورية العثمانية والحرية الجنسية العثمانية التي لم تكن موجودة إلا في أذهان المصورين الإباحيين، من خلال دراسة كتب الرحلات الأوروبية على مدى ثلاثة قرون ومقارنتها بالمصادر التركية.

الفصل السابع (جنوسة الآخر: من الإثنوبورنوغرافيا إلى العلاقات الجنسية بين الأعراق المختلفة في أدب الرحلات الأوروبي عن نساء غرب إفريقيا)، يبين أنّ الرجال الأوروبيين سافروا في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى غرب إفريقيا متوقعين سهولة الوصول الجنسي إلى النساء الافريقيات. باستخدام روايات السفر الهولندية والبريطانية والألمانية والفرنسية، يربط الفصل هذا التاريخ بالمواد الإباحية الحديثة بين الأعراق.

الفصل الثامن والأخير (رجال مثلنا: اختراع البورنو الإثنية) يبحث في أصل مصطلح «البورنو-الإثنية» ويُظهر أن اختراع ولتر روث لـ «علم الأعراق البشرية» يتعلق بمفهومه للعلم «الانثروبولوجي» الذي يتضمن اهتماماً متلصصاً بالممارسات والأجساد الجنسية «الغريبة» في السياق الاسترالي الاستعماري. فالنظرة العلمية، من منظور روث، هي شكل من أشكال المعرفة التي تلقي بظلالها على العنف الجنسي المدمر للاستعمار البريطاني، دوماً بكلمات الفصل.

Ethnopornography: Sexuality, Colonialism, and Archival Knowledge. duke university press (2020). extent: -1xi, 282 pages with illustrations. edited by pete sigal, zeb tortorici, and neil l. whitehead

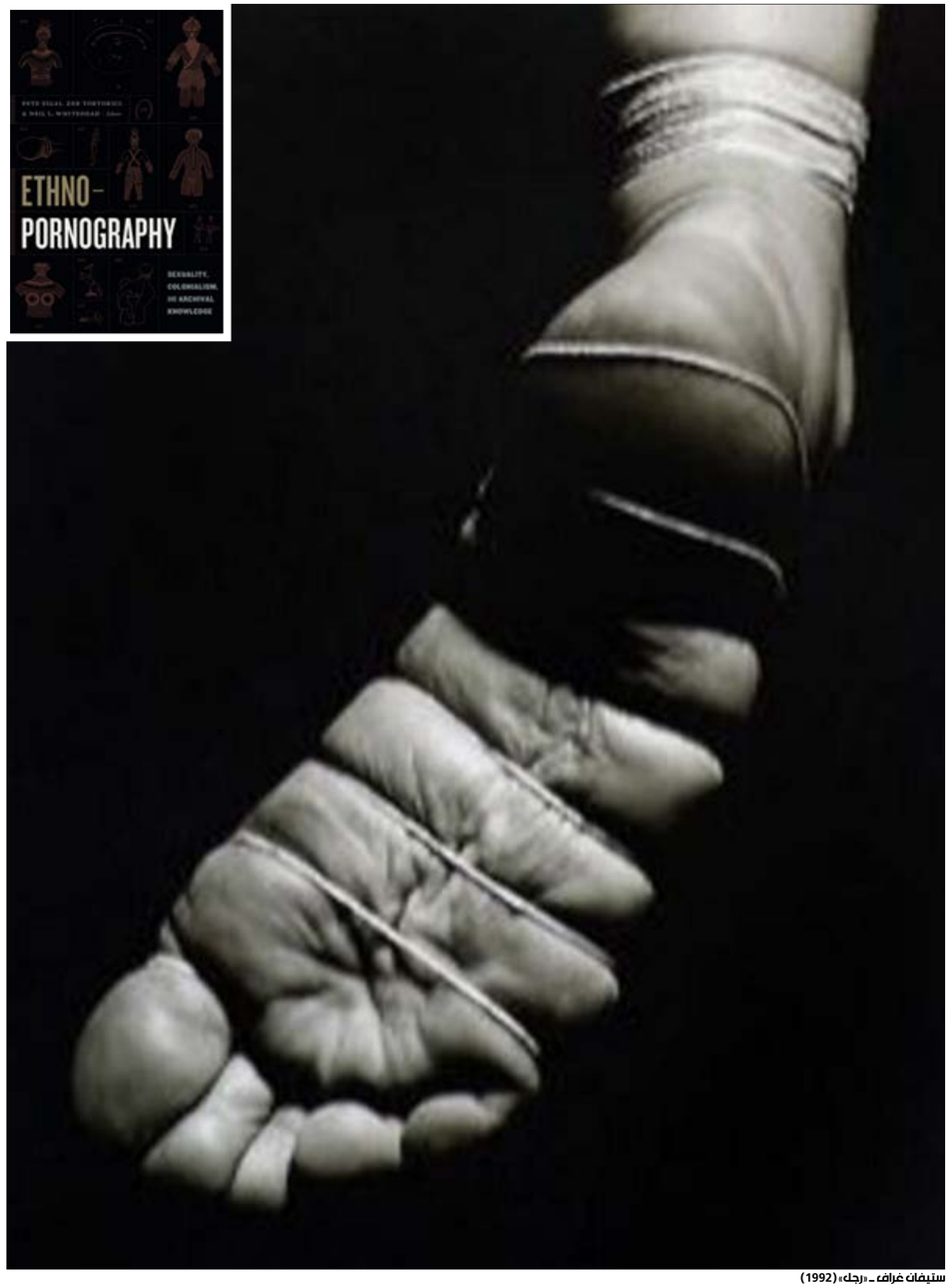

ستيفان غرافـ ـ «رجل» (1992)

> يستكشف المساهمون في الكتاب الروابط بين النشاط الجنسي والإثنوغرافيا والعرق والحكم الاستعماري
>
> يقودنا إلى الإمبراطورية العثمانية حيث يحلل الارتباط التاريخي لمفاهيم الجنس المفرط

> والخطيئة وسحر الحب والعَصَبَة (consanguinity) والمتعة الجنسية أو التفنيخ والحمل والولادة والإجهاض والرضاعة والحيض والتبول والتبرز والكلمات البذيئة، دوماً وفق الكتاب. ولتر روث كان على ثقة بأنّ قرّاء الكتاب، سيتّجهون فوراً إلى ذلك الفصل لقراءته. لذا، نجد أنّه حذرهم بالقول «ملاحظة المؤلف - الفصل التالي غير مناسب للاطلاع عليه من قبل القارئ العادي». هذا يوضّح، دوماً حسب الكاتب، أنّ إنتاج معرفة صريحة حول أجساد السكان الأصليين ورغباتهم وطقوسهم الجنسية، تنطوي على احتمال أن تُساء قراءتها واستخدامها ومصادرتها من القارئ العادي العام، وأن يساء فهمها حتى عندما تكون موجهة، نظرياً، نحو المعارف العلمية والفكرية.

فنون بصرية

نجا المهداوي... الحرف عالم بلا ضفاف

تونس ـ أنيس الشعبوني

افتتح «المركز الثقافي الدولي» في الحمامات في تونس سلسلة إصدارات جديدة تحمل عنوان «كراسات دار سبستيان» بكتاب عن الحروفي والرسام الاستثنائي نجا المهداوي (1937). الكتاب (أشرف على إعداده محمد المي) الذي يعدّ في الأصل حصيلة مؤتمر تكريمي احتضنه المركز العام الماضي، يندرج ضمن توجّهٍ جديد اختاره المركز الأشهر في محيط المتوسط بتنظيم مؤتمراتٍ تكريمية لأعلام الثقافة التونسية. كانت البداية مع نجا المهداوي (مواليد مدينة تونس العتّيقة) الذي التحق بمدرسة الفنون الجميلة في تونس، ثم أكاديميّة الفنون في روما ومعهد اللّوفر في باريس، ونجح في تحويل الخط العربي إلى تعبير تشكيليّ، متجاوزاً معاني الكلمات التي منحها بُعداً بصرياً، ممّا كرّس مكانته على المستوى الدّولي بما لم يحقّقه أي فنّان تونسي آخر.

في هذا الكتاب الذي تصدّرت غلافَه لوحة من لوحات المهداوي، نقرأ شهادات لمثقّفين وكتّاب وتشكيليّين تونسيّين عن هذه التّجربة الساحرة مثل الكاتب المسرحي عز الدين المدني، والتشكيلي والعميد الأسبق للمعهد العالي للفنون الجميلة في تونس الناصر بن الشيخ، وللأستاذة في المعهد العالي للموسيقى ووزيرة الثقافة في 2016 سنية مبارك، والأستاذة في المعهد العالي للفنون الجميلة في تونس كوثر تشيتش، والروائي وأستاذ الأدب المقارن في الجامعة التونسية محمود طرشونة، وأستاذ الفلسفة المعاصرة في الجامعة التونسية حمادي بن جاء بالله وغيرهم.

جمع العمل شهادات حب في فنّان قطع مسيرة استثنائية مكّنته من إشعاع عالميّ لم ينافسه فيه في مجاله لغاية اليوم سوى العراقي حسن المسعودي، والجزائريّ رشيد القريشي. ومن بين الشهادات التي نبّهت إلى خصوصيات التجربة شهادة الناصر بن الشيخ الذي ينتمي إلى الجيل نفسه. تحدّث بن الشيخ عن تجربة مجموعة «الخمسة» في الستينات من القرن الماضي ومسيرتهما في باريس في نهاية الستينات، وتجربة مجموعة «ارتسام». وبروح التلميذة المشدودة إلى عوالم أستاذها التشكيلية، قالت كوثر تشيتش: «نجا المهداوي بحاور نقطة حبر حمراء يعكس فيها ذاته، فالنقطة عنده هي الذات l'être وجودها، ومنها ينطلق. فالرسم حدث الإيجاد وميلاد جديد ومقاومة لما كان. النقطة تتحرّك بحرية في فضاء اللوحة في قلبها أو على حوافها، تنفّذ عبر الفراغات والمساحات غير المعبّأة والفتحات في الدوائر والانفراجات في الزوايا في إيحاء، إلى سبيل النجاة: لا للانغلاق ولا للاختناق».

وتحدّث الروائي محمود طرشونة عن تجربة المهداوي في كتاب «مراتب العشق» الذي جمع بين المهداوي ورجاء عالم. في هذه الشهادة التي حملت عنوان «عندما يحوّل السرد إلى رسم بريشة نجا المهداوي في «مراتب العشق»»، يقول طرشونة عن المهداوي «فالحرف إذن رحم تتولّد منه الخرافات والشخصيات، فيرحل غازياً مدن الشرق ومطاراته وجدرانه من قرطاج إلى المدينة المنورة، أي من تخوم إفريقيا إلى تخوم آسيا. ضربة الحرف ورقّة الحرف فيها واحدة لا تتغير إلا للتعبير عن معنى مختلف».

وفي شهادته المعنونة «كوسمولوجيا الحروف: بن عربي ونجا المهداوي»، قارن الباحث حمادي صمود بين بن عربي والمهداوي، قائلاً: «ليس الرسم عند صاحبنا تأصيلاً لكيان حضاري عربي أو اسلامي، فلا وجود في رسوم المهداوي لأي «برادغم» أو «نموذج» ثقافي يؤخذ مأخذ «النوال» أو «المثال» تحوم حوله ريشة الرسام، وتحاول نقله لو بتصرف بعيد». ويضيف أنّ «لوحات نجا المهداوي اختارت أن تكون في ما بعد الموجودية والمعدومية، انطولوجياً، في ما بعد الحقيقة والخطأ ابستمولوجياً، وفي ما بعد الخير والشر أخلاقياً». وتحدّث الكاتب المسرحي الأشهر في تونس عز الدين المدني عن علاقته بنجا المهداوي بدءاً من ستينات القرن الماضي. قال عن صديقه: «ما الذي ألجأ نجا المهداوي إلى هذا الفعل الفني المستوحى من الخط العربي؟ ليس هو بخطاط مطلقاً وإنما هو فنان رسّام ينتمي إلى الثقافة والحضارة العربية. لكن الذين جاؤوا بعده وقلّدوه، لم يدركوا ما حقّقه في العسر والعمق، فسقطوا في السهل اليسير رغم شهرتهم».

وكان لا بد من الاستماع لشهادة الفنان العالمي الذي وصلت شهرته إلى أعرق متاحف الفن في العالم نجا المهداوي الذي كتب: «في ما يتعلّق بي، فقد انطلقت من مبدأ تأمل التراث وفهم المصادر التاريخية، وقد انتهت بي نتيجة ذلك كون الحرف العربي بثرائه وتعقيداته فناً فريداً على المستوى البصري التشكيلي لأنه يتضمّن عالماً بلا حدود من التعبير التصويري، وهو عندي أثر تشكيلي يفرغ الحرف من معناه ويكفّ عن حمل أي خطاب علمي، فيتحول إلى بنية دالة تشكيلية كمرحلة أولى من انجاز بحث شامل».

في الخلاصة، الكتاب احتفاء بتجربة تشكيلية ساحرة قادت نجا المهداوي إلى العالمية والمجد الفني. فالحرف استحال عنده مفردةً تشكيلية حوّلت اللغة العربية إلى لغة بصرية تجاوزت بذلك التخلّف العربي في مواكبة العلوم.

الأخبار
al-akhbar
الخميس 12 آب 2021 العدد 4411

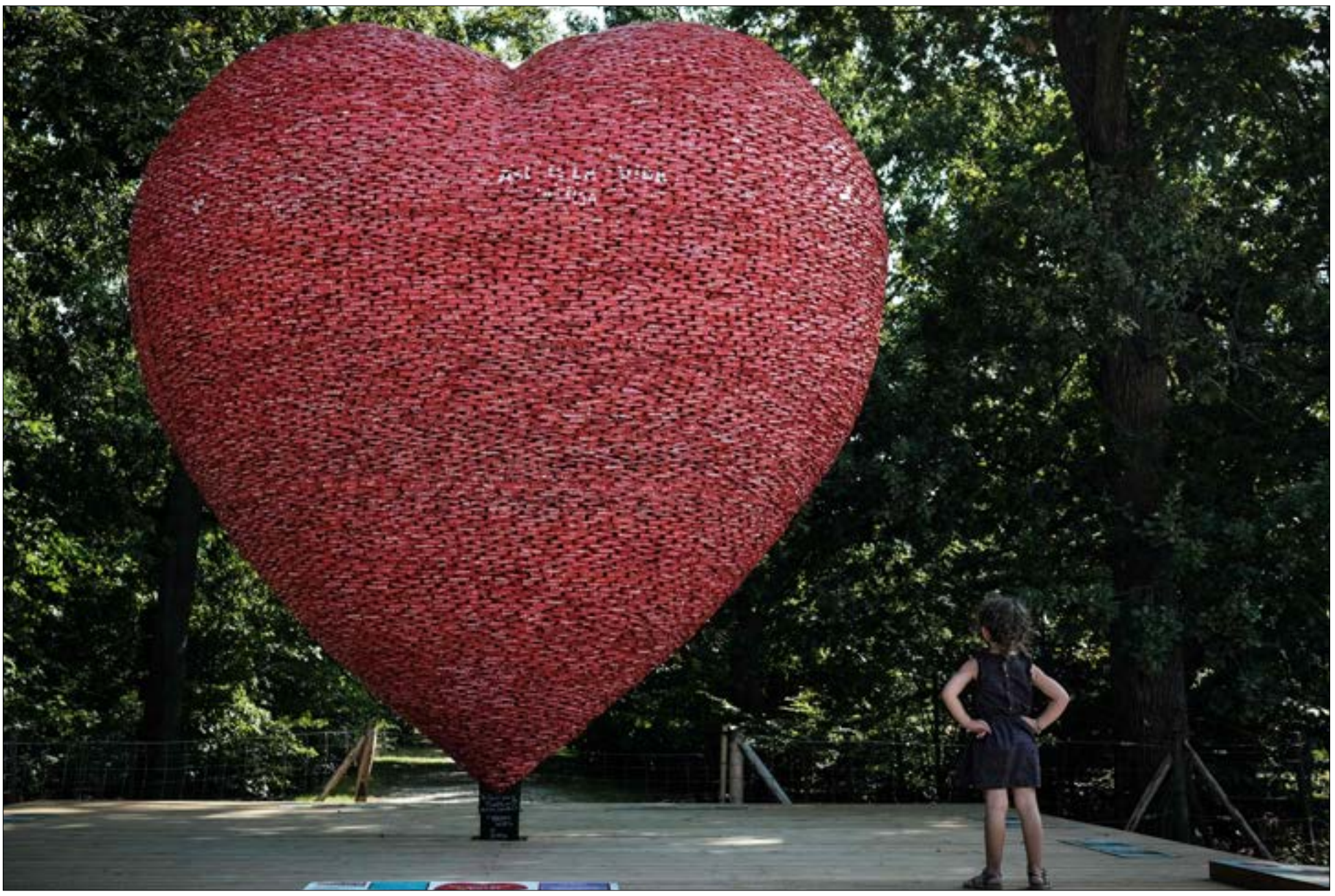

صورة وخبر

أنجز الفنان الإيطالي ــ البلجيكي ألفريدو لونغو عملاً فنياً يُعرض حالياً في بوردو في جنوب غرب فرنسا. وهو عبارة عن قلب أحمر كبير مصنوع من علب الألمنيوم المُعاد تدويرها، ويهدف إلى زيادة الوعي إزاء تغيّر المناخ في وقت أكّد تقرير أصدره أخيراً علماء في الأمم المتحدة أنّ تأثير البشر الضار على التغيّر المناخي «حقيقة لا تقبل الجدال». ويسبق عرض العمل الفني عقد القمة العالمية للمناخ «كلايميت تشانس»، لجمع الجهات الفاعلة في مجال المناخ، بين 11 و13 أيلول (سبتمبر) المقبل في المغرب. ستكون هذه القمة أكبر حدث لجميع الإدارات المحلّية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات قبل انعقاد مؤتمر «كوب 23». (فيليبي لوبيز ــ أف ب)

«بلدٌ وحدُهُ البحرُ» ... فيديو تمهيدي

يعرض «المتحف الفلسطيني» عبر السوشال ميديا، يوم الأحد المقبل، فيديو تمهيدياً للمعرض الجديد «بلدٌ وحدُهُ البحرُ: محطّات من تاريخ السّاحل الفلسطيني (1748 – 1948)». وفيه، تضيء القيّمة الضيفة إيناس ياسين (الصورة) على مختلف جوانب المعرض الجديد: ثيماته الرئيسيّة، وما يتوقعه الزائر عند تجواله فيه، ورحلة البحث في تاريخ الساحل الفلسطيني، وفي الأعمال الفنية المكلفة والإنتاجات الإبداعية حوله. يتطرّق المعرض إلى تاريخ الساحل الفلسطيني بين 1748 و1948، ويتتبّع الإمكانيات المستقبلية عبر إخضاع تجارب الماضي للتأمّل والمراجعة.

*فيديو تمهيدي لـ «بلدٌ وحدُهُ البحرُ»: الأحد 15 آب (أغسطس) الحالس ـ س: 18:00 ـ منصات «المتحف الفلسطيني» على السوشال ميديا.

«العملات الورقيّة»: معرض وتوقيع

يدعو حسين معّاز وأسامة شمس الدين، غداً الجمعة، إلى حضور معرض عملات واحتفال توقيع كتابهما «العملات الورقية العالمية ـ أوائل وغرائب» في قاعة «جمعية خرّيجي معاهد وجامعات الاتحاد السوفياتي». يحوي الإصدار خمسة فصول تضمّ مئات الصور الملوّنة وعشرات القصص والمعلومات. يتطرّق الفصل الأوّل إلى أشكال النقد الأولى غير التقليدية، ويتناول الثاني أوائل العملات المتعلقة بالعملات الورقية العالمية، ويسلّط الثالث الضوء على غرائب العملات العالمية، فيما يُخصّص الرابع لهواة جمع الطوابع والعملات. أما الخامس، فيتركّز حول تصاميم العملات اللبنانية التي لم تُعتمَد رسمياً ولم تصدر للتداول.

*غداً الجمعة ـ س: 19:00 ـ قاعة «جمعية خرّيجي معاهد وجامعات الاتحاد السوفياتي» (بيروت). للاستعلام: 03/454889

من قلب الحمرا... «هنا القدس»

يوم الأربعاء المقبل، ستكون السهرة في «مترو المدينة» مخصّصة لفلسطين. تحت عنوان «هنا القدس»، سيكون الجمهور على موعد مع عرض موسيقي ـ غنائي مستوحى من إذاعة «هنا القدس» التي تأسّست في عام 1936 في مدينة القدس المحتلة، وتُعتبر ثاني إذاعة عربية من بعد «هنا القاهرة». كانت الإذاعة آنذاك منبراً لأهم الفنانين العرب، أمثال أم كلثوم وأسمهان وعبد الوهاب وماري عكاوي ويحيى السعودي، بالإضافة إلى فرقة «الإذاعة العربية الفلسطينية» بقيادة روحي الخماش ومحمد غازي. تتضمّن الأمسية محطات تتنوّع بين موسيقى غنائية (موشحات، وأدوار، وطقاطيق، وديني، وتراثي، ومونولوجات)، وأخرى آلية (سماعي، ولونغا).
تحيي السهرة سلوى جرادات غناءً، بمرافقة فرقة موسيقية مصغّرة مؤلّفة من العازفين: سماح بو المنى (أكورديون وغناء)، سام دبّول (قانون)، أيمن سليمان (عود)، خضر رجب (كمنجة) وأحمد الخطيب (إيقاع).

*عرض «هنا القدس»: الأربعاء 18 آب (أغسطس) ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753021

«هذه فلسطين» على Vimeo

في وقت لا تزال فيه «هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرلندية» ترفض عرض فيلم This is Palestine (هذه فلسطين ـ 53 د) للمخرج والمنتج السينمائي الإيرلندي جون ماكولغان (الصورة)، سيتمكّن الراغبون من متابعة الشريط عبر موقع Vimeo. يتتبّع الشريط رحلة مؤسّس Riverdance، جون ماكولغان، عبر الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يستكشف تأثير الصراع المستمرّ والاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. يتضمّن العمل مقابلات مع مروحة واسعة من أشخاص فقدوا منازلهم وأراضيهم وأسرهم بسبب آلة الحرب والجبروت الإسرائيلية. تم إنتاج This Is Palestine بالتعاون مع Tyrone Productions وTrócaire في الذكرى الخمسين للاحتلال العسكري للضفة الغربية. (رابط مشاهدة الفيلم متوافر على موقعنا)